برنامج يقين التدريبي ١٤٤٢هـ

الدورة الرابعة:

السنة النبوية

-تأصيل الحجية ورد الشبهات-

المجمع

إعداد وتقديم:

أ. راشد بن صليهم الهاجري

باحث دكتوراه في قسم فقه السنة بالجامعة الإسلامية،

متتخصص في نقد الشبهات المتعلقة بالسنة)

designed by freepik

الفهرس

الرقم	الدروس	الصفحة
1	الدرس الأول	3
2	الدرس الثاني	20
3	الدرس التالث	38
4	الدرس الرابع	58

-الدرس الأول-

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للهِ رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعين، أما بعد:

فحياكم الله -أيُها الإخوة- في هذه الدورة التي أسألُ الله عَزَّ وَجَلَّ أن يجعلها مباركةً نافعة، وهي باكورةُ الدورات العلمية المتعلقة بالسُنةِ النبوية. وأبدأُ بشكرِ الله عَزَّ وَجَلَّ على أن وفقنا للالتزامِ، وعلى أن وفقنا للهداية إلى دينِ الإسلام، وإلى سُنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثم أشكرُ مركز يقين على هذه المبادرات الطيبة وعلى هذا الجُهد المُبارك في خدمةِ الإسلامِ والمسلمين، وأشكركم أيُها الإخوة الحضور على هذه المشاركة، وأسألُ الله عَزَّ وَجَلَّ أن ينفعنا وإياكم لكلِ خير ويوفقنا لحسنِ القولِ والعمل.

السُنَّةُ النبويةُ والتحدياتُ المعاصرة:

طبعًا السُنة النبوية والقُرآن الكريم هما أصلُ الإسلام، وكُلُّ ما تفرعَ في الإسلام فهو راجعٌ إليهما فهما أصلُ الإسلام؛ فعلمهما يشرفُ بشرفِهما، فأيُ علمٍ مُتعلقٍ بالقُرآن أو بالسُنة فهو علمٌ شريفٌ له أعظم المكانة في دين الإسلام، فكيف إذا أضيفَ إلى ذلك أنهُ في باب الدفاعِ عن الإسلام، في بابِ الدفاعِ عن السُنة، فليحتسب الإنسان هذا الأجر وليخلص النيةَ للهِ عَزَّ وَجَلَّ في جميعِ أموره، وخاصةً في العلومِ الشرعية، **وليستحضر النوايا الأربع:**

- **النيةُ الأولى: نيةُ رفعِ الجهلِ عن النفس**؛ وهي التي يعني يستعينُ الله عَزَّ وَجَلَّ على أن يتعلم المسائل الشرعية.
- ثم يستحضرُ **نيةَ رفعِ الجهل عن الغير**؛ فبذلكَ سيزيدُ ما يطلبهُ من العلم، بحيث يطلبُ الأدلة حتى يُعلمها لغيره.
- **والنيةُ الثالثة: الردُ على المُخالف**؛ وبذلكَ سيحفظُ غالب الأدلة أو عامتها إن لم يكن كُلها، وكل الردود على المخالف.
- **والنيةُ الأخيرة**: وهي التي يُوفقُ لها الخُلَّصُ من هذه الأُمة، **وهي النيةُ لحفظِ دينِ الإسلام**، وأن يجعلكَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ ممن حفظَ به دينه.

فهذه النوايا الأربع.

نبدأُ بحولِ اللهِ وقوتِهِ فيما يتعلق بموضوع الدورة:

السُنةُ النبوية والتحدياتُ المعاصرة:

إنما خُصت التحديات بقيد المعاصَرة أو المعاصِرة؛ لأن التحديات الموجودة في هذا العصر في الحقيقة هي لم تستجد، يعني لم تأت تحديات لم تكن موجودة من قبل، بل هي التحديات كما هي، والشُبهات الموجودة الآن والتي يطرقُها بعض من ينسبونَ أنفسهم للعلم وللفكر وللحداثة وللنقد الموروث.

هؤلاء لم يأتوا ببحثٍ علميٍ من عندِ أنفُسِهم، إنما هم ينقلونَ أقوالَ مَن سبقهم من المستشرقينَ والمستغربين، ولكنهم أضافوا إلى ذلك قواعد في البحث العلمي وزادوا على ذلكَ ما يتعلق بالمغالطات وبالكذب وبعض التدليس وبعض التشويهات التي يعني كان كثير ولم يكن كُل، كثيرٌ من أهل السابق، يعني أهل الشُبهات السابقة يُقل من استعمالِها، وهو موجود، يعني الدس والتدليس والكذب والافتراء موجودٌ من السابق، ولكنه في هذا العصر أصبحَ مُمنهجًا بمنهجيةٍ علمية ووُضعت له أرضيةً علمية تُظهَر غالبًا باسم البحث العلمي والنقد الموروث وهي ليست إلا غالبًا كذبٌ وتدليسٌ وقطعُ وبترٌ واتهاماتٌ من غيرِ دليل، فلذلكَ قُيدت بالتحديات المعاصرة، قد يُضاف إليها بعض الشُبهات المعاصرة، أي قد يُضيفونَ ما يتعلق بالعلوم الحديثة المعاصرة.

لما يتكلم الإنسان عن السُنة النبوية أو عن أي شيءٍ في العلوم الشرعية في بابِ الدفاع عن الإسلام أو الدفاع عن القُرآن أو الدفاع عن السُنة؛ **فلابد أن يعرف أنهُ أمامَ رُكنينِ أساسيين:**

- **الأول:** هو تأصيلُ الحُجية.
- **والثاني:** هو نقضُ الاعتراضات.

فأولًا: توضعُ القاعدةُ الأساسية للعلم الشرعي أو للسُنةِ النبوية، وتوضع القاعدة الأساسية لمعرفةِ قواعد الحديث، معرفة ما هو الحديث، معرفة كيف يُميَّز بين الصحيحِ والضعيف.

وبعدَ ذلك حينما تتأصلُ الحُجية وتتأصل أدلة مكانة السُنة يعني بعد هذا يتكلم الإنسان أو يُناقش الإنسان مسألة الاعتراضات وينقُضها واحدةً واحدة.

⇦فعندنا الآن ركنان:

- **الأول:** تأصيلُ الحُجية.
- **والثاني:** نقضُ الاعتراضات.

فالآن نبدأُ بحولِ اللهِ وقوته، عندنا في هذه الدورة -بإذن الله- وهذه تُعتبر خارطةً للطريق.

محاورُ رئيسية:

- **المحور الأول:** مدخلٌ.
- **والمحور الثاني:** سيكون في حُجية السُنة النبوية.
- **والمحور الثالث:** في حفظ السُنة النبوية.
- **والمحور الرابع:** الاعتراضات، وطُرقُ نقضِها.

المدخل سنتكلم فيه بحولِ الله تَعَالَى عن:

- **تاريخ السُنة وتاريخ الاحتجاج بالسُنة.** يعني التاريخ المُاد به هُنا، ليس التاريخ بمعنى: متى دونت السُنة وكيفَ نُقلت، وإنما هذا له كُتبهُ الخاصة، إنما سنتكلم في تاريخ الاحتجاج بالسُنة، وتاريخ الاعتراضات؛ أي تاريخ الشُبهات المثارة على السُنة، ومن حاول الاعتراض على السُنة النبوية، وتاريخ تثبيت حُجية السُنة وبيان أنها حُجة.

- **ثم سنتكلم عن سُنة الابتلاء**؛ لأن التشكيك بالسُنة إنما هو ابتلاء، فكيف يتم التعامل معه.

- **وكذلكَ بيانُ أنَّ الحقَ منصورٌ**، وأنَّ الطائفةَ المنصورة باقيةٌ إلى يوم القيامة.

وبعدها نتكلم في باب حُجية السُنة:

عن مصطلح السُنة، ما هي السُنة، وما هي الأمور التي تدخلُ في السُنة، وما هي الأمور التي لا تُسمى سُنة وإن شاعت عند الناس بأنها من السُنن.

- ثم بعدها مصدرُ السُنة، ويُعتبر هذا المحور هو المدخلُ الأساسي لتأصيلِ حُجية السُنة بحيث يُبيّن أن مصدرها من عند اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في بيان: هل هي وحيٌ أم هي اجتهادٌ من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

- وبعد بيان أنها وحيٌ يأتي الذي بعده، وهو أن السُنةَ مُلزمةٌ لجميعِ الناسِ دونَ استثناء.

بعدها يأتي محورُ حفظ السُنة النبوية، وفيه:

- أن السُنةَ محفوظة، وبيان كيف أن الله عَزَّ وَجَلَّ تكفلَ بحفظها كما تكفل بحفظ القُرآن.

- وأيضًا يُشار فيها إشارة وبيان لمنهج المحدثين والأئمة في طُرقِ نقل السُنة، وأنها طرقٌ سليمةٌ علميةٌ شهدَ لها المسلمونَ أنفُسهم، وشهدَ لها أَيْضًا المخالفون.

- وكذلكَ ما بعدها، الشهادات العلمية، أَيْضًا من المسلمين ومن غير المسلمين، وبيان أن منهج وقواعد المحدثين هي القواعد التي أُستُمدَّ منها الآن ما يُسمى بـ (علم منهج البحث العلمي) الموجود حاليًا ويُدرس في الجامعات.

ثم باب الاعتراضات وطُرقِ نقضِها:

لما نؤصل حُجية السُنة في ثلاثِ محاور أو في محورين، يأتي المحور الأخير في الاعتراضات وطُرقِ نقضها. ولابد أن يُعرف أن إذا ذكرنا الاعتراضات وطُرق نقضها ليسَ يعني أن نأتي بشبهة والرد عليها، فهذه يعني الشُبهات في الغالب قد استُهلكت وقد بُيِّنَ عوارُها وبُيِّنَت الأدلة على خللِها، ولكن لابد أن نفهم:

- **منهاج المخالفين**، عقائد المخالفين في السُنة، لابد أن نعرف طُرقهم في كيفية إثارة الشُبهات، في كيفية استخدام المغالطات العقلية حتى تعرف وتستطيع أن تنقضَ شُبهتهم من أولِ ما يُطلقونها، من غيرِ الرجوع إلى تفاصيل المسائل.

- وأيضًا بعدها نتكلم عن **مسالك أهل السُنة في الدفاعِ عنها** وكيفية الدفاع بطريقةٍ صحيحة.

- **ثم أمثلةً تطبيقيةً على ما سبق**، نُطبقُ فيها ما أُخذَ في هذه الدورة.

الآن ندخل في المدخل الذي يتكلم عن:

- تاريخ السُنة.

- وعن سُنة الابتلاء.

- وأن الحقَ منصورٌ.

قبل ذلكَ، أو قبلَ كُلِّ شيءٍ لابد من معرفة أمور، والإجابة عن سؤالات أساسية:

السؤال الأول: لماذا السُنة النبوية؟ وما علاقتها في علاج النزعة الإلحادية؟

الآن عندنا في مركز يقين، مركز يقين لعلاجِ النزعةِ الإلحادية، لمعالجة المشكلات المتعلقة باللادينية. فما السُنة النبوية في علاج النزعة الإلحادية؟

إذا سأل سائل: ما علاقة السُنة النبوية والاحتجاج بالسُنة النبوية في النزعةِ الإلحادية؟

في الحقيقة لابد أن نعلم أنّ التشكيكَ في السُنةِ النبوية هو أولُ طُرقِ الإلحاد. أولُ طريقٍ من طُرق الإلحاد هو: التشكيكُ في السُنةِ النبوية.

وهذا يعرفهُ كُل من تصدى أو انبرى لباب الجدال أو النقاش مع اللادينيين أو الملحدين أو ممن ارتدَّ ممن كانَ من أهلِ الإسلام، حينما يُسألونَ في الغالب، تجد أن بوابتهم التي دخلوا من خلالِها على الإلحاد، هو التشكيكُ في السُنةِ النبوية وأنهم قد استشكلوا أمورًا في الأحاديث.

ولذلك هذا أكثر ما يُدندن عليه مَن يُظهرونَ أنفسهم على أنهم عقلانيين، أول ما يبتدئونَ به يبتدئونَ بالسُنة النبوية؛ فلذلكَ علاجُها يُعتبرُ مفتاحًا وبوابةً لعلاج النزعات والمشكلات الإلحادية.

أَيْضًا هُناكَ مُشكلة قلة المُدافعين:

يَعْنِي قد يقول بعضكم أن الساحة الآن قد امتلأت والناس يُدافعونَ عن السُنة بكثرة، بل من بداية القرن الماضي وهم يعني هُناكَ كُتب كثيرة في الدفاع عن السُنة النبوية، هذا صحيح، ولكن قلة المدافعين ليس المراد بها موضوع الكثرة والقلة.

الكثرة نعم، يوجد مُدافعون، لكن هل هُم يُدافعونَ عن السُنةِ النبوية بالطريقة الشريعة الصحيحة؟ **يوجد، لكنهم قليلينَ جدًا هؤلاء الذين يُدافعونَ بطريقةٍ شرعية، <u>فلابد من ثلاثة أمور وهي:</u>**

- الدفاعُ بحقٍ.
- والدفاعُ بعلمٍ.
- والدفاعُ بقوة.

<u>الدفاعُ بحق هو:</u> وجودُ بعضُ الناس خاصةً في بدايات القرن الماضي، وجدَ أُناسٌ أظهروا الدفاع عن السُنة النبوية، ومن يُسمونَ بالعقلانيين، ولكنهم في حقيقة الأمر ومع الأسف شككوا في السُنةِ وأعانوا أهلَ الاستشراق على السُنة، بحيث حينَما يُقال لهم: إن السُنة عندكم تقولُ بكذا، فأتوا مثلًا بحديثٍ صحيح، يقوم هؤلاء من باب الغيرة والدفاع عن الإسلام، يقول: لا، أصلًا هذا ليسَ في السُنة.

فيُسلمونَ للمخالفينَ في كُلِّ شُبهةٍ ويُبرئونَ السُنةَ مما هو فيها في الحقيقة من الأشياء التي هي ليست بخطأ أصلًا، وإنما تسليمًا للمِزاج الغربي، وتسليمًا للمِزاج الطاغي في ذلكَ الوقت؛ فإنهم يُسلمونَ وينقضونَ كُلَّ شيءٍ في السُنة إرضاءً للقوى الغالبة والظاهرة في ذلكَ الوقت.

وهذا مع الأسف انهزامٌ وضعف، وإن ظنَّ صاحبهُ أنهُ يُدافعُ عن السُنة، وهو في الحقيقة تنكرَ للسُنةِ وأنكرَ من السُنةِ الشيءَ الكثير.

أَيْضًا لابد أن يكونَ بعلم، هُناك يعني من الفُضلاء ومن أهلِ الخير ممن غلبت عليه الحماسة وغلبت عليهِ الغيرة وأرادَ الدفاع عن السُنة النبوية؛ إلا أنهُ وقعَ في مُشكلاتٍ كثيرةٍ جدًا جرها عدمُ العلم بمنهج المحدثين، عدم العلم بمنهج علم الحديث أساسًا.

جرهُ عليها عدم العلم بطريقة الجدل والنقاش ومعرفة المغالطات العقلية، فوقعَ في إشكالاتٍ كثيرة.

و أيضًا أن يكونَ بقوة، وليس المراد هُنا قوة الجسم وما يتعلق بالضرب، وإنما المراد القوة الإيمانية، القوة التي لا يتخللُها انهزام، لا يتخللها محاولةً لإرضاء الغرب، بل قوةً تنطلقُ من النص، لإثبات النصِ كما أرادهُ الله عَزَّ وَجَلَّ وكما أرادهُ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ليس كما أرادهُ الميزاج الغربي المعاصر أو المزاج المخالف عمومًا.

هذا ما يتعلق بـ لماذا، أو ما علاقةُ يعني هذا في علاج النزعة الإلحادية؟

أَيْضًا قد يسأل سائل: ما الحاجة إلى مثل هذه الدورات؟

يعني إذا كان الكُليات الحديثية موجودة، يعني هناك كُليات مُختصة في علم الحديث وبكثرة في العالم الإسلامي، ما الحاجة إلى مثل هذه الدورات؟ ولماذا لا تُغني كثيرٌ من الكُليات الحديثية أو التخصصات أو المراكز الحديثية، لماذا لا تُغني غيرها في هذا الباب؟

في الحقيقة نقول: إن التخصصَ في هذا الباب واجبٌ ضروريٌّ لازمٌ ولكنهُ لا يتمُ به الواجب. لا يُمكن أن تتصدى لهذه الأمور وأنتَ غيرَ مُختصٍ بالحديث أو غيرَ مُطلعٍ اطلاعًا علميًا على منهج المحدثين في هذا الباب.

لا يُمكن أن تخوض هذه العملية في الدفاع عن السُنة من غيرِ علمٍ في علمِ الحديث، من غيرِ اختصاصٍ في الحديث.

وأيضًا كذلكَ اختصاصُكَ في الحديث وتمكُنُكَ في الحديث لا يعني أنكَ مؤهلٌ للدفاعِ عن السُنة ومؤهلٌ لنقاشِ المخالفين. هُناكَ أُمورٌ أُخرى يجبُ معرفتُها ويجبُ الإحاطةُ بها كما هو ظاهرٌ عندكم على الشاشة.

أولًا: عقيدةُ المخالف

أنا سأذكر بعض النقاط، وإلا فهي كثيرة، يعني ينبغي مراعاتُها.

أولًا: يجب معرفة عقية المخالف. طبعًا لا نُريد عقيدة المخالف، هل هو من الأشاعرة؟ هل هو من المُعتزلة؟

هل هو جهمي؟ لا، إنما نُريدُ عقيدة المخالف في السُنةِ النبوية، ماذا يعتقد في هذه السُنة؟ ما هو اعتقادهُ في السُنة المنسوبة للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

الناسُ في الحقيقة يختلفون وليسوا جميعًا سواء، وهذا ما يولد كثيرًا من الإشكالات على السُنةِ النبوية، أنَّ مَن يُريد الدفاع عنها لا يُفرق بين عقائد المخالفين.

ولذلك الآن عقيدة المُخالف هُناكَ من الناس مَن يُنكرُ وجودَ اللهِ أصلًا، فمثل هذا لا يُناقش في فروع السُنة، من الخطأ ومن الغلط الفادح أن يجركَ إلى النقاشِ في فروعِ السُنة وهو لا يؤمنُ باللهِ أصلًا.

هذا من الخلل وهو واقعٌ وبكثرة. فتجد أُناسًا لا يؤمنونَ باللهِ عَزَّ وَجَلَّ ثم يُجادلُ في صحةِ صحيح البُخاري مثلًا، وهذا خطأ، لابد من البدءِ معهُ في أصلِ المشكلات التي بينكَ وبينهُ حتى يكونَ بينكما أرضيةٌ مُشتركةٌ يُمكن الانطلاقُ منها.

ثانيًا: من عقائدهم قد يكون مُنكرًا للنبوة، أي لا يؤمنُ بوجودِ أنبياء كالربوبيين. وقد يكونُ مؤمنًا لكنهُ على دينٍ آخر، كاليهودِ والنصارى، فمثلُ هؤلاء لا يُسمح لهم بمناقشة فروع السُنة النبوية أو مسائل الاحتجاج بالسُنة النبوية؛ لأنهم لم يؤمنوا بنبوة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أصلًا، فالنقاشُ معهم يكونُ بنبوة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد يُحتاجُ إلى النقاش في بعض الجُزئيات المتعلق بالنبوة، إثباتِ أن النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نبيٌّ من عند اللهِ عَزَّ وَجَلَّ. قد تحتاجُ إلى الاستدلال بالسُنة.

أما أن يأتي ويُناقش في بعض المسائل أو في بعض رواة الحديث، فلا يحقُ أو لا يصحُ أن يُجعلَ له الفُرصة في أن يُناقشَ في مثلِ هذه الأمور، بل يُناقش معهُ الأصل؛ لأنكَ وإن اتفقتَ عليهِ على أن الراوي الفلان ثقةً، أم غيرُ ثقة؛ فإنكَ لن تصل معهُ إلى نتيجة؛ لأن الأصلَ بينكَ وبينهُ فيهِ مُشكلة، كالخلل والمرض في جذعِ الشجرة، مهما أصلحتَ من غصونِها وثمارِها، لن تصلُحَ ما دامَ الجذعُ فيه مُشكلة، فلابد من علاج الجذعِ أولًا بأنهُ هو الأصل.

أَيْضًا من عقائد المُخالفينَ في السُنة ، هُناكَ أُناسٌ يُنكرونَ حُجية السُنة والإلزامِ بها، مع إيمانِهم بالنبوة وإيمانِهم بالقُرآن الكريم؛ إلا أنهم يقولون: إنهم يكتفونَ بالقُرآن، فهؤلاء، يُناقشونَ في إثباتِ حُجية السُنة.

فإذا جاءَ أحدُهم وناقشَ في فروعِ ذلك من طُرق النقل، كنقدِ بعضِ أو ما يتعلق مثلًا ببعضِ كُتب الصحاح. أن هؤلاء لا يُناقشون في هذا الأمر، بل يُثبتُ لهم من القُرآنِ ما يدلُ على أنّ السُنةَ وحيٌ مُنزل، كما سيأتي معنا إن شاء الله في الدورة.

فلابد من معرفة: كيفَ يُناقشُ الخصم؟

و أيضًا العقيدة الرابعة: هو إنُاسٌ مُنكرواُ ثبوت السُنة وطرقِ نقلها. يعني الفرق بين هؤلاء والذينَ قبلهم

أنّ يُنكرُ حُجية السُنة، وبعضهم قالها، وبصريحَ لسانهِ يقول: لو أتاهُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأمرهُ بأمرٍ يقولُ هو: أنه لن يُطيعَ هذا الأمر لأنه يغيرُ مُلزم بذلكَ التشريع، وهذه هي المشكلة.

الثاني: إنما يقول: لو أتاهُ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأمرهُ بأمرٍ فإنه سيمتثلُ أمرهُ وسيجتهدُ وسيعملُ بما قال له، ولكنهُ يُشككُ في جميعِ كُتبِ الحديث، وهو في الحقيقة راجعٌ إلى ما قبلهُ من حيث النتيجة.

أما من حيث الاحتجاج، فهذا ممكن أن يُجادل في بيانِ سلامةِ طُرق الحديث، يُمكن أن يُجادل في أنّ السُنةَ محفوظة. كما سيأتي معنا إن شاء الله تفصيلُها في الدورة.

لكن لابد من التفريق بين عقائد المخالفين، حتى يُعرفَ كيف يتم نقاشُهم من خلالِ عقائدهم.

يأتي الأمر الثاني الذي يجبُ معرفتهُ؛ وهو التفريقُ بين الأصولِ والفروع.

الأصول؛ هي أصول الشبهات، أُمهات الشبهات. وهناكَ فروعٌ لها، فالنقاش في فروع المسائل مع وجود خللٍ في الأصل يُحدثُ مُشكلاتٍ كبيرة، فلابد من الانتباه لهذا الأمر.

وكذلكَ لابدَ من معرفة منهج الجدل؛ لابد للإنسان المُسلم الذي يُريد أن يُدافع عن دينه أنّ يتعلم أصولَ الجدل والمُناظرة، ليس المراد فيها: الجدل البيزنطي والجدل الإغريقي، وإنما الجدل الإسلامي الذي أمرنا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بهِ وحنا عليهِ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الدفاعِ عن الإسلام، ومن بيانِ الحقِ فيه.

فلابد من معرفة هذه القواعد والكُتب التي ذكرها علماءُ المُسلمين كثيرةٌ جدًا في هذا الباب، وقد خلصوها ونظفوها من شوائب الجدل اليوناني القديم.

مثلًا: من المسائل التي يجب مراعاتها حين الاحتجاج وحين الجدل:

- أن البينة والدليل في الدعوى ونقضِها لابدَ منه، وإلا فالدعوى ساقطة. كثيرٌ من الناس يأتي ويُلقي شُبهة من غير أن يأتي عليها بدليل فيبدأ المدافع بالدفاع والتبرير والحُجج، مع أن الذي ادعى الدعوى وأتى بها لم يأتي بدليلٍ أصلًا، فلا يحقُ له أن يأتي بدعوى ليسَ عليها دليل، ولستَ مُلزمًا بالدفعِ أو التبرير ما دامَ أنهُ أتى بدعوى ليسَ عليها دليل.

فبعضُهم مثلًا يأتي يقول: الراوي الفُلاني ضعيف، ما الدليل؟ حينما تسألهُ: ما الدليل؟ لا يُعطيكَ دليلًا. من عند نفسهِ هو يقول عن هذا الراوي أنهُ ضعيف.

لو فُتحَ الباب على هذه الطريقة لما صحَ شيءٌ في هذه الدُنيا أصلًا، فلابد من إقامةِ بينةٍ ودليلٍ على الدعوى، وإلا فالدعوى ساقطة ولستُ مُلزمًا في الردِ عليها، إلا إذا أتيتَ بدليلٍ تعتقد أنهُ دليل فإما أن أُبين لكَ ضعفَ

الدليل، وإما أن أُبين لكَ خطأ الاستدلال بهذا الدليل.

وهذا أمرٌ لابد منهُ، ولابد من مراعاته.

هُناكَ مُشكلةٌ أَيْضًا تقع كثيرًا جدًا وهي: الإدعاءَ والنقض.

الادعاء: هو أن يأتي الرجل المناقش الأول، أو المجادل الأول بدعوى، ثم الآخر ينقضُها ويردُ عليها.

فالادعاءُ والنقض لابد أن يكونَ من الطرفين، فلا يصح أن يكونَ من طرفٍ واحد كما هو. ومع الأسف حاصلٌ في الساحة الشرعية الآن المُتعلقة بهذا الباب.

فغالبًا تجد أن الخصم هو الذي يُلقي الشُبهات وهو الذي يُلقي الأسئلة ونحنُ ليست لنا مُهمة إلا أن نُدافع، نُدافع، ليس عندنا من يهجم، وهذه مُشكلة. فذاكَ المخالف هو الذي يسأل ونحنُ فقط نُجيب، هذا خطأ لابدَ أن توجه لهم أَيْضًا الهجوم والسؤال.

واللهِ إنَّ جميعَ الشُبُهات وجميعَ أهلِ البدع والمخالفات عندهم من الثغراتِ والمشكلاتِ في عقائِدِهم ما يفوقُ، يفوقُ، يفوقُ ما يتصورهُ الإنسان. عندهم مُشكلاتٍ كثيرة، ولو حيرتهم في سؤالٍ واحد فقط، لوجدتهُ يجلس الأيام والليالي لا يستطيع أن يأتيَّ برد، فلا تنشغل في الرد دونَ الهجوم، فلابد من هجومٍ ورد.

إذا وردت الشُبهة وكان لها حضور فإن الإنسان يُدافعُ عن دينهِ ويُبين حقيقتها، ولكن لابد أن يُهاجم ويُساهم أَيْضًا في بيانِ الخلل الموجود في الأفكار والديانات والمُعتقدات الأُخرى.

وكما يقول الأولون: إن نفس المُدافع ليست كنفس المُهاجم، نفس المهاجم تكون أقوى، وتكون يعني فيها من المساحة، فيها ما يظهر أنهُ قوة أكثر من نفس المدافع، المدافع هو غاية ما عندهُ أنهُ قد وقعت عليهِ صخرة يُريدُ أن يدفعها، بخلاف المُهاجم فإنهُ ينتظر متى ترفع الصخرة عن نفسك حتى يُلقي عليكَ صخرةً أُخرى.

فلابد أن تكونَ أنتَ المُهاجم، أو على الأقل يكون هُناكَ يعني قدرٌ مُشترك بين الهجوم، يعني الادعاء والنقض.

هُناكَ أمرٌ آخر لابد من معرفتهِ من الأمور؛ وهو: المغالطاتُ العقلية.

المغالطات العقلية هو أمرٌ على اسمهِ غلط، هو شيءٌ خاطئ، ولكن لماذا نتعلمهُ؟ **على قاعدة:** "عرفتُ الشر لا للشرِ ولكن لتوقيه".

فالإنسان يتعلمُ الأمورَ الخاطئة، ليس ليفعلها، و إنما ليحذرَ من الوقوعِ فيها، وهي أُمورٌ تُستخدمُ الآن وبكثرة وبشكلٍ واضحٍ وبارزٍ عند المُخالفينَ للإسلامِ عمومًا، والمُخالفينَ للسُنةِ خصوصًا.

فيأتونَ بمغالطاتٍ عقلية بأدنى نظروأدنى تصور، يعرف الإنسان أنها غلط وأنها خطأ، ولكن لأنهُ استخدمَ هذه المُغالطة التي يُحاول أن يُظهرها إلى الناس بالشكل الصحيح، فتجد المدافع يُريدُ أن يُدافعَ بكُلِّ طريقٍ وبكلِ شكلٍ ولا يستطيع؛ لأن السؤالَ أصلًا فيهِ مُغالطة.

و آتي لمثالين مثلًا، يعني من الأمور التي هي من المُغالطات:

أولًا: الدورُ المُمتنع عقلًا: هو أن يُستدلَ على صحة الشيءِ بالشيءِ نفسه. هل فُلانُ صادق؟

فيقول: نعم، فلانُ صادق.

ما الدليل على أن فلانَ صادق؟

قال: لأن فلان قال عن نفسهِ إنهُ صادق.

هل هذا يكفي دليلًا؟

لا يكفي دليلًا؛ لأنهُ دورٌ مُمتنعٌ عقلًا في الاستدلال.

وكذلكَ فُلانٌ كاذب. لماذا؟

لأنهُ يقولُ عن نفسهِ إنهُ كاذب. ما يصلح أن يُحكمَ على الشيءِ لأنهُ هو من نفسهِ قال أنهُ على هذا الشيء، بل لابدَ من دليل ولابدَ من أمرٍ مُقنعٍ عقلًا وليس فيهِ مُغالطة.

نأتي إلى المثال، المثال هو من أكثر الشُبهات التي شغلت الساحة العلمية، **هي شُبهة حديث النهي عن الكتابة**؛ أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا تكتبوا عني شيئًا، فمن كَتَبَ عني شيئًا غيرَالقُرآنِ فليمحهُ**».

في الحقيقة هذا الحديث يُستدلُ به. يأتي رجلٌ يستدلُ بها الحديث فيقول: إنهُ لا يؤمنُ بالحديث. لماذا؟ لأن النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا تكتبوا عني**».

طيب، هل أنتَ تؤمنُ بالحديث؟

سيقولُ: لا.

إذن لماذا تستدلُ بالحديث؟

هذا أول مُغالطة؛ كيف يستدلُ بشيءٍ هو أصلًا لا يؤمنُ به؟

فإن كان يؤمنُ بالحديث، فما الذي جعلكَ تُؤمنُ بهذا الحديث ولا تُؤمنُ بالأحاديثُ الأخرى؟

ثم الحديث نفسهُ ينهى عن نفسهِ. فالحديث: «**لا تكتبوا عني**». طيب، ما حُجتكَ على عدم قبول الحديث؟ ما هي حجتك؟

سيقول: حُجتي الحديث.

طيب، أنت الآن تُريد أن تُقنعنا أن الحديث ليسَ بحجة، ثم تحتجُ بحديث. فهذه مُغالطةٌ عقلية، كيفَ تُقنعنا بعدمِ حُجيةِ شيءٍ بدليل أنهُ هو قال عن نفسهِ أنهُ ليس بُحُجة؟ فأنتَ احتججتَ بهِ في هذه الحالة.

طبعًا الرد على هذه الشُبهة يعني من حيث التأصيل، الأدلة على كتابة السُنة كثيرة، النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**اكتبوا لأبي شاه**».

النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لعبد الله بن عمرو بن العاص: «**اكتب، فوالذي نفسي بيدهِ لا ينطقُ هذا إلا حقًا، وأشارَ إلى لسانهِ صلواتُ اللهِ وسلامهُ عليه**».

وأيضًا الأدلة في كتابة الحديث كثيرةٌ جدًا، كتبها الصحابة والتابعون، وتابعوا التابعين إلى يومِنا هذا، وأهلُ السُنة مُتفقونَ على كتابة الحديث، وليس بينهم خلاف.

وأيضًا وجهوا هذا الحديث، بعضُ أهل العلم ضعفَ هذا الحديث كالبُخاري ضعفهُ. وبعضُ أهل العلم وإن حكمَ بصحتهِ قال: هو منسوخ بأحاديث الكتابة، النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إلى آخر حياتهِ وهو يأمرُ بالكتابة.

بل في النزعِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين الموت وهو يقول: «**ائتوني بكتابًا أكتبُ لكم كتابًا لا تضلوا بعده**». الكتاب والأمرُ بالكتابة ثابتٌ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأيضًا بعضُ العلماء وجههُ بأنهُ خاصٌ فيمن يحفظ، وأما مَن لا يحفظ فإنهُ يكتب. وغيرها من التوجيهات العلمية، لكن ينبغي أن يُعلم: أن الاستدلال بهذا الحديث غلطٌ عقلًا.

قد يطرأ على بالِ أحدهم أنهُ يقول: أنا استدل بهذا الحديث لأُلزمكَ به فقط، وإلا أنه، لا يؤمنُ بالحديث.

في الحقيقة، التسليم له ومُجاراتهُ في هذا أَيْضًا غلط؛ لأنهُ إذا أرادَ أن يُلزمكَ بشيءٍ فلابد أن يُلزمكَ بجميع ما تعتقد. يعني أنتَ الآن تُلزمني بهذا الحديث، طيب، أنا أقبل الإلزام بشرط، أن تُلزمني على حسب فهمي وعلى حسبِ توجيهي وعلى حسبِ جميع ما أؤمن به.

فلو أتيتَ إلى مُسلمٍ وقُلتَ له: أنتَ في دينكَ النهي عن الصلاة، الله في القُرآن يقول: {فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ}؟ ماذا تعمل؟

طيب، الله عَزَّ وَجَلَّ يعني الجواب عن هذا الاعتراض، هو إذا قال: أنا ألزمكَ بهذا؟ الجواب عن هذا ليسَ

بأن تأتي بآيات الصلاة والحث على الصلاة؛ لأنكَ تعلم أنهُ أصلًا استخدمَ غلطًا في الاستدلال.

إذا أردتَ أن تُلزمني بشيء فألزمني بجميعِ ما أُؤمنُ به.

الله عَزَّ وَجَلَّ قال لما قال: {فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ (4) الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ (5)}، هُناكَ سياق يُحدد ما هو المعنى المُراد، فألزمني بما أعتقد، لا بما تُريدُ أنت.

هذا لابد من مُراعاتهِ حينَ الجدل والنقاش في بابِ السُنة وفي غيرِها من أبواب الدفاع عن الإسلام.

ومن المغالطاتِ العقلية أَيْضًا: التعميم غير المنهجي.

التعميم غير المنهجي هو أن يوجدَ خطأٌ في بابٍ فيُعمم على جميع الأبواب. ومن سار على طريقة التعميم غير المنهجي فإنهُ لن يستطيع أن يعيش في هذه الحياة أصلًا، يعني من وجدَ خطًا طبيًا فإنهُ يلزمهُ أن يُلغي الطب كله، ومن وجدَ خطًا هندسيًا سيُلغي الهندسة كلها، ومن وجدَ خطًا أخلاقيًا فإنهُ سيُلغي الأخلاقَ كلها. وهكذا لن يعيشَ أحد، ولن يسلمَ له قاعدةٌ في حياته.

فمثلًا: مما يُذكر في هذا الباب أنهم يقولون: **وجودُ ضعيفٍ، حديثٍ ضعيف، يُلغي الثقة بجميعِ الأحاديث.**

هل هذه قاعدة صحيحة؟

الجواب: أن هذا خطأ. لماذا؟

لأنهُ تعميمٌ غيرَ منهجي، ولو سُئِلَ سؤالًا واحدًا، كيفَ عرفتَ أنه هذا ضعيف، أنهُ يوجد ضعيفٌ وصحيح؟ لم تعرفهُ إلا من عن طريقِ أهلِ الحديث. فتمييزُ أهلِ الحديثِ للصحيحِ والضعيف حتى إنكَ أنتَ المخالف عرفتَ هذا، دليلٌ على أنّ القضية مُنتهية وقد تميزَ الضعيفُ من الصحيح، لا يوجدُ حديثٌ فيهِ علةٌ ضعيفة اكتشفها أحدٌ ولم يُبينها أهلَ الحديث. وهذا أمرٌ لابد من التنبه له.

حينما يأتي ويقول: فيهِ ضِعاف وفيهِ أحاديث ضعيفة ليست بصحيحة.

هل أنتَ أتيتَ بهذا من عندِ نفسك؟

لا. بلا شك سيقول: سبقهُ المحدثون، وأخذه عن المحدثين.

إذن المحدثونَ أعطوكَ القاعدة الأساسية وميزوا لكَ الصحيحَ من الضعيف، فلا يوجدُ لبسٌ أصلًا في الحُكمِ على الأحاديث، بل إنَّ من سهولةِ الأمر أنّ حتى بعض البرامج الحاسوبية قد سهلت هذا الأمر وأصبحَ يعني الوصول إلى القواعد والمسائل المتعلقة بالحديث سهلٌ جدًا، وإن كان الحكم يحتاجُ إلى مُختصٍ عارفٍ بالمصطلحات.

فالاتكاء على المغالطات العقلية أمرٌ مُستعملٌ وبكثرةٍ جدًا في بابِ المُخالفات والمغالطات وبابِ الاعتراضات على الإسلام، سواءً كان على أصلهِ أو على السُنة النبوية وغيرِها.

الآن بعدَ هذا نأتي إلى ما يتعلق بتاريخَ السُنةِ النبوية

تاريخ الاحتجاج بالسُنة النبوية لابد أن يُعرف فيهِ أربعُ قواعد:

القاعدةُ الأولى: هي ارتباطُ الإسلامِ بالسُنة، والسُنة بالإسلام.

الإسلامُ هو القُرآن والسُنة، وكل ما يأتي بعدهما فهو فرعٌ لهما؛ فالإجماعُ عليهما، والقياسُ عليهما. فمن أتى بأمرٍ غير القُرآن والسُنة فإنهُ ليس من الإسلامِ في شيء، ما لم يكن راجعًا إلى القُرآن والسُنة.

فإلغاءُ السُنة يعني إلغاء الإسلام. لذلك لم يجرؤ أحدٌ على رد السُنةِ مُطلقًا، وتبني ذلكَ عقيدة منهج، إلا عندما خرجت فرق القُرآنيين بالقرن الماضي. فمن سبق لم يجرؤ أحد على إلغاء السُنةِ مُطلقًا، ولذلك حاولوا إلغاءَ السُنةِ كافةً والاكتفاءِ بالقُرآن؛ فأضحكوا عليهم كُلَّ مُسلم، حتى إنهم اختلفوا في الصلاة، اختلفوا في أوقاتِها، وصفتِها، وحُكمِها على أربعةِ أقوالٍ يختلفُ كُلُّ قولٍ عن الآخر كما يختلفُ الليلُ والنهار.

يعني الصلاة أصل الأعمال الإسلامية اختلفوا فيها على أربعةِ أقوال وهم أصلًا ستة أشخاص أو سبعة أشخاص، يعني أصول هؤلاء القُرآنيين.

أركان الإسلام كلها مفصلةٌ في السُنة.

القُرآن مُجملٌ كُلُّ تفصيلهِ في السُنة، لن يستطيع أن يوحدَ الله، يعني أسمائهِ وصفاتهِ وتوحيد الإلوهية والربوبية والأسماء والصفات، لا يُمكن أن يُعرف إلا بالسُنة.

كذلكَ بقيةُ أركان الإسلام، الصلاة والصيام والحج والزكاة، لا يُمكن أن تُعرفَ إلا بالسُنة.

وفي السُنن أن رجلًا جاء إلى عِمران بن حُصين رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه، فقال: إنكم لتحدثونَ بأحاديث لم نجد لها أصلًا في القُرآن، فغضبَ عِمران وقال للرجل: قرأتَ القُرآن؟ قال: نعم، قال: فهل وجدتَ فيهِ صلاة العشاءِ أربعًا، ووجدتَ المغربَ ثلاثًا، والغداةَ ركعتين، والظُهرَ والعصرَ أربعًا؟ قال: لا، قال: فعمن أخذتُم هذا الشأن؟ ألستم عنا أخذتموهُ؟! وأخذناهُ عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ثم بدأ يُفصلُ عِمران رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه أحكام الزكاة وأحكام... الخ.

ثم قال: وجدتم في كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ {وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ}، أوجدتم في القُرآنِ فليطوفوا سبعًا؟ واركعوا ركعتينِ من خلف المقام؟ أوجدتم هذا في القُرآن؟ فعن مَن أخذتموه؟ ألستم أخذتموهُ عنا، وأخذناهُ عن

رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قالوا: بلى، ثم قال: سمعتم اللهَ تَعَالَى في كتابه يقول: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}؛ فقد أخذنا عن نبيِّ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أشياءَ ليس لكم بها علم.

فهذه قاعدةٌ يعني أصَّلها عِمران بن حصين رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه للتابعينَ في ذلك الوقت.

الآن هُناكَ أمرٌ آخر أَيْضًا، وهو: اتساق السُنة مع جميع المعارف بدءًا من القُرآن.

المعارف العلمية عامةً، والمعارف التي تكون مصدرًا للمعرفة، الخبر الصحيح والحس والعقل، جميعها متسقة مع السُنة النبوية. يعني مَن يُدقق في هذا الأمر يجد أنها كُلها مُتسقة مع السُنة النبوية، بل إن عُلماءَ الحديث قد ألفوا في علمينِ كاملينِ وجعلوهما أصلين، وهما:

- مُختلف الحديث.
- ومُشكل الحديث.

مُختلف الأحاديث، في الأحاديث التي ظاهرُها التعارض. أن الناس يظنونَ أنَّ بينها تعارضن وفي الحقيقةِ ليس بينها تعارض.

والأمرُ الآخر هو: مُشكل الحديث، وهو ما يُظنُ أن ظاهرهُ تعارضٌ بين الحديث النبوي وبين أمرٍ آخر من أمور المعارف كالقُرآن الكريم أو كالعقل والحس، وقد ناقشها العلماء بنقاشٍ بديعٍ جميلٍ جدًا بيَّنوا فيهِ عدم وجود تعارضٍ بين السُنةِ النبوية وبين أيَّ مصدرٍ معرفيٍ موجودٍ يعني يُعترفُ به من المعارف الصحيحة، ويُرجعُ إليهِ في أمثلهِ في أبوابِ العلم.

وأيضًا: أنَّ السُنةَ قاضية؛ وهو راجعٌ إلى ارتباط الإسلام بالسُنة.

السُنة قاضية؛ أي حاكمة، أي فاصلة، تفصلُ بينَ جميعِ المسائل التي أجملها القُرآن وفصلها القُرآن. فتفصيلُها بالسُنة، لذلك: تجد أنَّ كُلَّ فرقةٍ ضالةٍ لها موقفٌ من السُنة.

لا توجدُ فرقةٌ مُخالفةٌ إلا ولها موقفٌ مُخالفٌ من الاحتجاجِ بالسُنة؛ لأن السُنةَ تقضي على جميعِ مُحاولاتِهم، لفَ الإسلام، أو تحريفَ الإسلام، أو تزييفَ الإسلام.

فالسُنة هي التي تقضي عليهم، كما يقولُ عُمر رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه: "ردوا الجهالات إلى السُنة". أي شيء تجهلونه، وقعَ فيهِ إشكال أو بدعة، ردوهُ إلى السُنة سيتضح لكم.

فالشيعة الرافضة لا يقبلونَ إلا مروياتِ سبع من الصحابة. والفرق الكلامية كالمعتزلة، والجهمية، الأشاعرة، والماتريدية، يُنكرونَ كُلَّ سُنةٍ خالفت رأيهم، ويُفرقونَ بين المتواتر والآحاد في أمور الاعتقاد. والخوارج

والإباضية يُنكرونَ كُل ما رواهُ الصحابة بعدَ حادثة التحكيم، ولا يقبلونَ إلا أحاديثَ مَن ماتَ قبلَ ذلك. والحادثيون المعاصرون يُنكرونَ كُلَّ سُنةٍ غيرَ تشريعية، فيُلغونَ باب المعاملات، ويلغونَ بابَ الحُكم، والطب النبوي، وغيرِها من الأبواب الشرعية.. وكذلكَ غيرُهُم من الفرق.

والسبب في هذا: أن هذه الفرق أصلًا مُشكلتُها مع الإسلام نفسه، ولكل فرقةٍ أسبابُها أسبابٌ أساسية تدفعُها لاعتقادِ مُعتقداتٍ خاصة في أُمورٍ خاصة.

ولأن كثيرًا من آياتِ القُرآنِ عامة ومُجملة؛ فإنهم يؤولونها على غيرِ مُرادِ اللهِ بها؛ ولأن مُرادَ اللهِ تُبيّنهُ؛ فإنهم يعمدونَ إلى إنكارِها بأيّ، ويصنعونَ الشُبهات والاعتراضات، ليسَ عن قناعةٍ لأنها اعتراضاتٍ حقيقية، وإنما لأنها تُصادمُ الأصولَ التي عندهم.

فمثلًا: عامة الفرق الكلامية تُنكرُ صفة الكلام للهِ عَزَّ وَجَلَّ، ويزعمونَ أن القُرآنَ مخلوق، فإذا استُدلَ عليهم بأحاديث السُنة، قالوا: السُنة آحاد ولا تُقبل في العقيدة. يعني لا يُقبل في العقيدة أحاديثُ آحاد.

والحقيقة أن صفة الكلام ثابتةٌ في القُرآن وهي في متواتر السُنة، ومع هذا لا يُسلمونَ به، ويُحرفونَ معناهُ إلى معانٍ أُخرى.

فإذن قولهم: السُنة آحاد، والآحاد لا يُقبلُ في الاعتقاد. عندهم هذا من بابِ بالتخلصِ من الخصم، وليسَ من الحُجج التي يؤمنونَ بها ويتمسكونَ بها، فلابد يعني على الإنسان أن يُفرق بين الفرق ويعرف أن الفرق ليست إلا ولها مواقفٌ من السُنة، أنَّ السُنةَ قاضية، حاكمة، فاصلة، ومُفصلةً لشرعِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

الآن نأتي إلى أمرٍ آخروهو أمرٌ معنوي يتعلقُ بالنفسية التي يجب أن تُصاحب المُسلم المُدافع عن دين اللهِ عَزَّوَجَلَّ عمومًا، وعن سُنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خصوصًا، وهي نفسيةُ الصبر.

أيُها الإخوة: من المعلوم لدى كُلِّ مُسلمٍ أن الله عَزَّ وَجَلَّ قد سَنَّ لعبادهِ **سُنةَ الابتلاء**، والابتلاء هو أمرٌ لابدَ منهُ في دينِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ. مَن يعش في هذه الدُنيا، الدُنيا دارُ ابتلاء، والآخرةُ هي دارُ القرار.

يقولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ في كتابهِ الكريم: {الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا}؛ واللهُ عَزَّ وَجَلَّ بَيّن أنَ خَلقَهِ الموتِ والحياة: {لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا}، أيَّ أن الإنسان لابد أن يقابل هذه الحياة بالصبر على هذا الابتلاء وأن يكون العمل هو الأحسن وليس الأكثر؛ فالعبرة عند الإنسان أن يكون: {أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا}، وليس أيكُمْ أكثر عملًا، فلابد من الاعتناء بحقيقة الأشياء وكيفيّتها أكثر من العِناية بأعدادها.

↩وَلِذَلِكَ جوابٌ واحد ودليل واحد على صحة الحق خيرٌمن عشرات الأدلة الضعيفة؛ فالعبرة ليست بالكثرة.

وَلِذَلِكَ الإنسان مأمورٌ في حال الابتلاء بالصبر؛ وهذه سنة الأنبياء والله عَزَّ وَجَلَّ يقول: {وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ}، ما العمل؟ {فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ}.

فالله عَزَّ وَجَلَّ قادرٌ على أن يجعل الأمة أمةٌ واحد، ولكن للابتلاء الله عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: {وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ}، فما الواجب علينا؟ أن نسبق الخيرات؛ وهذه الآيات تبينُ حادثةً عظيمةً في ابتلاء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو قدوةٌ، قَالَ الله عَزَّ وَجَلَّ: {وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ}، النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في مكة اجتمع عليه كفار قريش والمعادون له اجتمعوا في دار الندوة.

وقرروا أن يسجنوا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو يقتلوه أو يهجروه، فأتمروا واتفقوا على أن يجتمعوا جميعًا في بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فوقفوا عند بابه في الحادثةِ المشهورة وأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أبقى علي بن أبي طالب في مكانه في فراشه حَتَّى يؤدي الأمانات.

انظر؛ خالفوه وأرادوا قتله ومع هذا أجلَسَ علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مكانه حَتَّى يؤدي إليهم الأمانات التي ائتمنوا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بها، الحادثة المشهورة أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خرجَ من بين أعينهم وحثَا عليهم التراب وقال: «شاهت الوجوه»، ثم خرجَ وهم لا يرونه أعمى الله عَزَّ وَجَلَّ أبصارهم عنه، فجاءهم رجلًا فقال: ماذا تنتظرون؟ قالوا: ننتظر محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: قد عميت أبصاركم، والله لقد خرج من أمامكم ولم تلحظوه ولم تتحركوا، فلما دخلوا وفتحوا الباب وجدوا علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مكانه؛ فيقول الله عَزَّ وَجَلَّ مُوّصفًا هذه الحالة: {وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ}، أي يسجنوك ويحبسوك؛ {أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ}.

الآن انظر إلى الحالة النفسية للمخالفين؛ وهذه حالةٌ عامة يَعْنِي ليست خاصة في المخالفين للمشركين الذين خالفوا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ بل هي عامةٌ فيمن يأتي بعدهم؛ {وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ}، مهما تأتيهم بأدلة، مهما تأتيهم بآيات، مهما تأتيهم ستجدهم يستكبرون ويستنكفون عنها، مع أنَّ آيات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الله عَزَّ وَجَلَّ أنزل عليه القُرْآن وأعطاه من المعجزات الحِسية والمعنوية ما يجب أن يصدقه من كان له عقل.

ومع هذا يقولون: {قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا}، انظر إلى المكابرة؛ فالإنسان لابد أن يصبر عند الابتلاء؛ فإنك قد تواجه من الناس من يكابر، يَعْنِي تسمع منه من الكلام ما يضيق به نفسك إذا تكلم عن سنة انبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يقول الله عَزَّ وَجَلَّ: {وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ }.

هذا من شدة معاندتهم مكابرتهم ليدعون الله عَزَّ وَجَلَّ إذا كان دعوة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هي الحق أن تمطر عليهم السماء حجارةً وتعذبهم فيموتوا؛ يَعْنِي حَتَّى كأنهم يقولون: حَتَّى لو كان هذا الحق، وإذا كان هذا الحق، فإنهم يفضلون الموتَ على أن يتبعوه؛ إذن الهدف والغاية عندهم ليست هي إتباع الحق؛ وإنما المكابرة والمعاندة؛ فلذلك: {فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ}.

الإنسان لا يتضايق حينما يرى كثرة المنكر؛ لا يتضايق حينما يرى كثرة من ينكر السنة النبوية أو يعادي السنة النبوية؛ ثُمَّ ختم الله عَزَّ وَجَلَّ هذه الآيات: { وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ}.

دلالة على أن الاستغفار نجاةٌ في هذا الباب؛ الحالة المعنوية للمدافع عن الإسلام والمدافع عن السنة النبوية خصوصًا؛ الأمر يَعْنِي الجانب التعبدي؛ جانب الاستغفار، جانب التسبيح؛ جانب العلاقة بين العبد وربه؛ الجانب الخاص أمرٌ ضروريًا جدًا لابد منه ولا يمكن للمسلم أن يغفل عن هذا وهو في مقامِ دفاعًا وردٍ عن دين الله عَزَّ وَجَلَّ، وَلِذَلِكَ الله عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: {وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ}.

فالإكثار من الاستغفار أمرٌ ضروريًا في هذا الجانب؛ فلا يظن بعض الإخوة كلامٌ وعظيٌ قد يُقال في الخطب؛ نحن نتكلم الآن في صميم الدفاع عن السنة، في صميم الحجج التي تنقد أقوال المخالفين؛ فإن الجانب الروحي؛ الجانب المعنوي المتعلق بالله عَزَّ وَجَلَّ قد يكون بل هو أنفع وأهم من الحج والأدلة، إذا أعانكَ الله ووفقك، فكلمةٌ حَتَّى لو تصدر عن قلة علم لكنها كلمةٌ وُفق فيها الإنسان قد تنفع أكثر ممكن كان عنده علمٌ وأكثر ممن كان عنده حججٌ ومعرفةٌ بطرق الجدل والمناظرة وغيرها.

وَلِذَلِكَ التعلق بالله عَزَّ وَجَلَّ والاستعانة بالله وأن لا يغترّ الإنسان بما عنده أن يعرف أن هذا ابتلاء يجب معه الصبر، شَيْخُ الإِسْلَامِ ابن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ- له كلمة يقول في جانب باب الابتلاء؛ يقول: "فالمؤمن مَنهيٌ أن يحزن عليهم أو يكون في ضيقٍ من مكرهم"، وكثيرٌ من الناس إذا رأى المنكر أي منكرٍ كان.

كثيرٌ من الناس إذا رأى المُنكر أو تغير كثيرٌ من أحوال الإِسْلَامِ جزع وكلاّ وناحّ كما ينوح أهل المصائب وهو مَنهيٌ عن هذا، بل هو مأمورٌ بالصبر والتّوكل والثبات على دين الإِسْلَامِ وأن يؤمن بالله: { مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ }، وأن العاقبة للتقوى هذه أمور يجب أن يؤمن بها الإنسان وأنَّ ما يصيبهُ فهو بذنوبه فلَيصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلِيسْتَغْفِرْ لِذَنْبِه وَلِيسَبِّحْ بِحَمْدِه رَبّه بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ.

فالإنسان يستغفر؛ يصبر، يستغفر، يسبِّح، يجتهد في العِبادة، ويجتهد في العلم، ويَتيقن أنَّ العاقبة للتقوى ولا تضره هذه الابتلاءات إن شاء الله تعالى؛ أما مسألة الجزع ومسألة النوحُ وكثرة الشكاية والتشكي؛ فإنه ليس من خلق المُسلم وليس من الأدب؛ بل لا يرد أصلًا هذه المنكرات القائمة.

الآن نأتي إلى أمرٍ آخر: وهو أنَّ الحق منصورٌ؛ الإنسان لا يأخذه جزعٌ من حال الأمة والواقع، الحق منصور، والحق ثابت إلى يوم القيامة؛ والعاقبة للتقوى، والعاقبة للمتقين، هذه أمورٌ يجب أن يعتقدها الإنسان في نفس، يجب أن يستقر في نفسه أنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ ناصرٌ دينه، سواءً نصره بك أم بغيرك؛ فالواجب عليك أن تثبت على هذا الدين سواءٌ كنت أنت من نصر الله بك الدين أم بغيرك، فلتفرح إذا انتصر الدين من أي جهةٍ كان إذا كان الدين هو الحق من عند الله عَزَّ وَجَلَّ.

فالله عَزَّ وَجَلَّ ذكر أنَّ العاقبة للتقوى، وذكر الله عَزَّ وَجَلَّ مُخبرًا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: {تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ}، قراءة التاريخ ومعرفة سير السلف، وسير العُلَمَاء الذين قابلوا كثيرًا من المحن يُعين الإنسان على أن يعلم أن الحق منصور وأن العاقبة للمتقين وأن الشدائد التي تمر بالناس، لابد أن يكون الله عَزَّ وَجَلَّ يجعل لهم منها مخرجًا ويجعل فيها فرجًا وعزًا ونصرًا للإسلام والمسلمين.

ويقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ منصورَة لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ ولا من خذلهم حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُاللَّهِ»، فبذلك دين الله عَزَّ وَجَلَّ الحق باقٍ إلى قيام الساعة، الدين الحق الذي قد يخشى عليه بعض الناس من الزوال ومن الذهاب لا تخشى شيئًا، فالله عَزَّ وَجَلَّ قد تكفلَّ بحفظ هذا الدين إلى يوم القيامة إلى قيام الساعة الدين محفوظ، ولكنَ الواجب عليك أن تكون أو تموت وتلقى الله عَزَّ وَجَلَّ وأنت على هذا الدين.

فلذلك يقول بعض العُلَمَاء: نحن نسير على الطريق؛ ليس غايتنا الوصول وإنما غايتنا أن نموت ونحن على الطريق، الطريق الوصول إليه هو الموت، لقاء الله عَزَّ وَجَلَّ، فلذلك الإنسان يعتقد في نفسه إذا رأى الإشكالات وإذا رأى المنكرات، وإذا رأى كثرة المخالفين للسنة، كثرة الإلحاد، كثرة الإشكالات العقدية والدينية أن لا يجزع وأن يعلم أنَّ العاقبة للتقوى وأن العاقبة للمتقين.

وأنهُ لا تزال طائفةٌ من أمة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على الحق منصورة؛ فيجتهد أن يكون من هؤلاء فيصبر ويستعين بالله عَزَّ وَجَلَّ ويحاول أن يتعلم دين الله عَزَّ وَجَلَّ ويبثه وينصره قدر ما يستطيع.

ونقف -إن شاء الله- في هذا اليوم عند هذا المحور ونستكمل في المحاضرات القادمة، نسأل الله عَزَّ وَجَلَّ أن يوفقنا وإياكم لكل خير والحمد لله رب العالمين.

-الدرس الثاني-

بسم الله الرحمن الرحيم

حيَّاكم الله، ونسألُ الله عَزَّ وَجَلَّ أن يوفقنا وإياكم، ويُسددنا لحُسنِ القولِ والعمل.

ذكرنا في الدرس الماضي مُقدمة وتمهيد ومدخل لبيان ما يُمكن أو ما يجبُ أن يكونَ عليهِ مَنْ يُريدُ أن يتصدى للدفاع عن السُّنَّة، وبيّنا تاريخ السُّنّةِ النبوية وارتباط السُّنّة بالإسلام أصالةً، وبيّنا أَيْضًا أنّ كُلَّ الفرق لها موقفٌ مُخالفٌ من السُّنَّة لأنّ السُّنّة تسدُ عليهم جميعَ الطُرق التي يُريدونَ الدخولَ على الإسلامِ من خِلالِها؛ فإن السُّنّة تسدُ عليهم جميع الطُرق.

وذكرنا قول عمر رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه: "ردوا الجهالاتِ إلى السُّنَّة"، ما تجهلونه من معاني الدين ومن الأمور العامة في القُرآن أو في أمور الدين عمومًا؛ فإنها تُردُ إلى السُّنَّة ففيها البيانُ وفيها التوضيح.

وذكرنا أن السُّنَّة قاضيةٌ حاكمةٌ تُفصلُ الأمور.

وأما الآن فندخلُ بإذنِ اللهِ تَعَالَى على المحور الثاني؛ وهو: حُجيّة السُّنَّة النبوية:

الآن ندخل في صُلب الموضوع وفي أساسِ الموضوع، وهو ما يتعلق بالسُّنَّة. لو تذكرونَ في الدرسِ الماضي ذكرنا أنّ معرفة علوم الحديث، ومصطلح الحديث، والتخصص واجبٌ ضروريٌّ أساسيٌّ لابد منه، فمن يتصدى للدفاع عن السُّنَّة وهو لا يعرفُ السُّنَّة أساسًا، أو عندهُ خللٌ أو نقصٌ في معرفةِ مُصطلحاتِ المحدثين، معرفة ما يُريدهُ المحدثونَ من أحكامِهم وكيفية حُكمُهُم على الأحاديث؛ فإنَّ من لم يعرف هذه الأمور سيقع في إشكالاتٍ كثيرة، بل قد يُسيءُ إلى السُّنَّة من حيثُ يظنُ أنهُ يُحسنُ إليها.

الآن حُجيّةُ السُّنَّة النبوية ستكون على ثلاثة أبواب أو فصول:

الأول: في مصطلح السُّنَّة.

- ما المراد بالسُّنَّة النبوية؟

- ما هي الإطلاقات التي تدخلُ في السُّنَّة؟

- وما هي الإطلاقات التي لا تدخل في السُّنَّة؟

- ما هو تعريفُ الحديث؟

- ما هو الشروط الأساسية للحكم على الحديث بالصحة بشيءٍ موجز؟

ثم نتكلم عن مصدر السُّنَّة النبوية، وفيهِ يبتدئ الكلام على تأصيل الحُجيّة، وَأَيْضًا داخلٌ ضمنهُ نقض الاعتراضات على السُّنَّة، ثم السُّنَّةُ مُلزمةٌ لكُلِّ أحد.

فنبدأُ على بركة الله في موضوعِ مصطلح السُّنَّة النبوية:

كثيرًا ما نسمع بعضَ المصطلحات تُنسب إلى السُّنَّة النبوية، تُنسب إلى النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكثيرًا ما يُطلقونها بعباراتٍ أُخرى، يعني لو جاء بعض الناس وقالَ: أنهُ ينقضُ حديثَ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سيجد هجمة شديدة.

لكن مَن يقول: نحنُ ننقضُ الموروث. سيجد وطأةً أخف من الوطأةِ الأولى؛ لأنَّ كلمة الموروث قَلَّ أن تُستعمل خاصة بين عامة الناس؛ فلذلكَ تجدهُ يوجهُ سهامهُ على بعض المصطلحات التي تكونُ غير مُستفزة لعامة الناس، فيأخذُ راحتهُ في التشكيك بالسُّنَّة باسم نقض الموروث وغيره.

فمعرفة المصطلحات التي تُطلق على السُّنَّة أمرٌلابد منهُ وهو ضروري.

فمُرادفات، يعني من الكلمات المرادفة للسُّنَّة إذا قِيل سُنَّة، إذا قِيلَ الحديث.

الحديث هو السُّنَّة، والسُّنَّة هي الحديث. فهذه المُصطلحات مُصطلحاتٌ تدلُ على ما قالهُ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وكذلكَ الخبر والأثر إذا أُضيفَ للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما يُقالُ: نسبةَ أهل السُّنَّة إلى أهل الأثر، يُقالُ: هم أهلُ الأثر الذين يتمسكونَ بآثار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وكذلكَ أهل الخبر، أو الخبر يُطلقُ على حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما يُقال في الخبر النبوي، وَأَيْضًا الأثر والخبر يُطلقانِ على غيرِ السُّنَّة، يعني قد يأتي الأثر كما سيأتي معنا بعدَ قليل: أنَّ الأثر يُطلق على أقوالِ العلماء.

يقول: وفي المأثورِ عن الإمامِ أحمد، وهذا أثرٌ عن الإمام مالك مثلًا، وكذلكَ الخبر يُطلقُ على غيرِ كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَيْضًا يُطلقُ كلام النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الأمرُ الثالث: الموروث. الموروث هو الذي ورثهُ الإنسانُ عمَّن قبله، ونحنُ ورثنا دينَ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لذلكَ النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يقول: العلماء ورثةُ الأنبياء، فلذلكَ الموروث الذي بين أيدينا في الحقيقة هو حديثُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأما ما سواه من كلام التابعين، وكلام الصحابة، وكلام بعض الرواة والأخباريين؛ فإنهُ يُسمى موروثًا بالمعنى العام، فمن أرادَ أن ينقض بمعنى التصحيح والتضعيف بعلم، فهذا أمرٌ لا بأسَ بهِ، بل هو ما يقومُ به عُلماءُ الحديث.

ولكن العبارات الشائعة الآن والتي تُطلق في الساحة الجدلية، إنما يقصدونَ في الموروث: سُنَّةَ النبي صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فتجد بعضهم يقول: لابد من نقض الموروث، ثم يأتي بأحاديثٍ في صحيح البُخاري، أحاديث في صحيح مُسلم، ويبدأ ينقضُها على أساس أنّهُ ينقضُ الموروث.

والأمر الرابع: وهو المرفوع: أي: **الحديث المرفوع** الذي رُفعَ إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فمن مُصطلحات السُّنَّة أو مُصطلحات الحديث: المرفوع، وَأَيْضًا المسند، وكثيرة الألفاظ إلا أنَّ هذه يعني أبرزها وأشهرها.

هُناكَ أُمور أُخرى في الحقيقة هي ليست حديثًا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، منها: الموقوف.

فالموقوف: هو ما رواهُ الصحابيُّ، ما تكلمَ به الصحابي، كلام الصحابي. فإذا قالَ عبد الله بن عمر رَضِيَ اَللَّهُ عَنْهُمَا قولًا، أو قالَ عمر كما ذكرنا في الدرس الماضي، قول عمر رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه: "ردوا الجهالاتِ إلى السُّنَّة"، هذا أثرٌ موقوفٌ على عمر بن الخطاب رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه، فهذا ليسَ بحديثٍ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

لابد أن يُفرق بين الآثار والموقوفات عن المرفوعات.

وهُناكَ أَيْضًا: المقطوع.

والمقطوع: هو المقطوعُ على التابعي، وهو يختلفُ عن المنقطع.

المُنقطع: هو الذي وقعَ سقطٌ في إسنادهِ؛ فهذا مُنقطع.

<u>أما المقطوع:</u> أي موقوفٌ لكن على ما دونَ الصحابي، من التابعين ومَن دونهم. فتقول: هذا أثرٌ مقطوعٌ على مُجاهد، أو أثرٌ مقطوعٌ على ابن سيرين مثلًا.

<u>والأمر الثالث:</u> أَيْضًا الأثر يُطلق على ما يقولهُ العلماء، ويُطلق أَيْضًا على حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا قِيلَ في الأثر النبوي، كما يُسمى العُلماء أنهُ من أهل الأثر.

فالموقوفُ والمقطوعُ والأثر، إذا جاء رجلٌ، إذا جاء أحدٌ يحتجُ على السُّنَّة ويأتي بحديثٍ موقوف، أو بحديثٍ مقطوع، أو بأثرٍ من آثارِ العلماء.

فهُنا يأتي النقاش أو ينحني النِقاش إلى منحًا آخر؛ لأننا لا نتكلم عن معصوم، المعصوم هو النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي عصمهُ الله، وعندهُ السُّنَّة وهي الوحي، ونحنُ نتكلم الآن عن السُّنَّة.

فمن أتى بأثرٍ مقطوع، أنتم مَن يُشكك ويقول: أنتم عندكم في تراثكم الإسلامي، كذا وكذا، قال ابنُ سيرين. طيب ابن سيرين ليسَ بنبي؛ فلذلك يُحاكم قولهُ إلى حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يُحاكم الإسلام كُلُّهُ على قولِ عالمٍ من العُلماء مهما عظُمَ قدرهُ وكانت له مكانتهُ في الإسلام. فهذا أمرٌ لابد أن يُنتبه إليهِ.

الآن هُناكَ يعني حينما تأتي إلى السُّنَّة النبوية، فهُناكَ شرطٌ أساسيٌّ للحكم، أو التعامل مع السُّنَّة النبوية، هُناكَ شرطٌ أساسيٌّ لابد منه، ألا وهو شرطُ الصحة؛ فمن أتى بحديثٍ ضعيف، حديثٍ موضوع، حديثٍ فيهِ إشكال، لا يُمكن أن يجعلهُ حُجةً له على أيِّ شيء، ما داموا أهلُ الحديثِ قد حكموا بضعفهِ.

ومن العجائب والطرائف التي ذكرها كثيرٌ من العلماء: أنَّ مَن يأتي بحديثٍ ضعيف، عندما يقول: أنتم عندكم أحاديثَ ضعيفة أو أحاديث موضوعة، يُسأل السؤال التالي: كيفَ عرفتَ بأنهُ موضوع؟ أو كيفَ عرفتَ بأنهُ ضعيف؟

إذا كُنتَ أنتَ غيرَ المختص، بل قد يكونُ مُخالفًا. علمتَ بأنَّ هذا الحديثَ ضعيف، عن طريقِ أهلِ الحديثِ أنفسِهم، أليسَ هذا من أبرز الأدلةِ على أنَّ هذا العلم محفوظٌ ومُميزٌ فيهِ الصحيحَ من الضعيف؟ هذا دليلٌ واضحٌ بحيث أنكَ أنتَ، أو هذا الرجل الإنسان المخالف قد علمَ أنَّ هذا ضعيف وهذا صحيح، فكيفَ بأهلِ الاختصاص؟! فإنهُ أمرٌ واضحٌ عندهم جدًا؛ ولذلك ميزوا الحديثَ الصحيحَ من الضعيف، وبيّنوا أحوالها، حتى رووها كما قال أبو حاتمٍ الرازي: إنما نروي هذه الأحاديثَ الضِعاف حتى تُعرفَ من أينَ أتى الضعف فيها.

يعني إذا جاء إنسان وقال: لماذا تروونَ الأحاديثَ الضعيفة؟ الأحاديث قد تنتشر، والأسانيد قد تنتشر، لكن إذا عُرفَ أنَّ هذا الإسنادَ الضعيف الذي رواهُ العُلماء حتى يحفظوا لنا أنهُ ضعيف، حتى يُبين ويُدلل لكَ أنَّ هذا الحديثَ ضعيف، فإذا رأيتهُ لا تغترَ بهِ.

فالعُلماء إنما رووا الأحاديث الضعيفة حتى يُبينوا للناسِ ضعفها؛ لأنها انتشرت وفشت بينَ الناس، وبينوا ضعفها وميزوا صحيحها من ضعيفِها. فاشتراطُ الصحةِ أمرٌ لابدَ منهُ، فمَن جادلَ في حديثٍ ضعيف؛ فإنَّ مُجرد الإثبات أنَّ الحديثَ ضعيف كافٍ لقطعِ حُجتهِ وقطعِ دابرِ هذا الدليل الذي ذكره.

الآن اشتراط الصحة كما هو معلومٌ ذكرَ ابنُ الصلاح رَحِمَهُ اللهُ: **أنَّ العُلماء قد أجمعوا على خمسةِ شروط؛ هي: شروطُ الحديث الصحيح:**

الأول: عدالةُ الرواة. أن يكونَ الراوي عدلًا في دينهِ وأمانتهِ وعقيدتهِ وإسلامهِ؛ فهذا أمرٌ لابد منه.

الأمر الثاني: الضبط. لا يكفي أن يكونَ الراوي عدلًا في نفسهِ ومؤمنًا وتقيًا، بل لابد أن يكونَ ضابطًا حافظًا لما يروي، والحفظُ نوعان:

- حفظ عن طريق الكِتاب.

- وحفظٌ عن طريقِ الصدر. وحفظُ الصدرِ عندَ العُلماءِ المُحدثين أقوى وأضبطُ من حفظِ الكتاب في كثيرٍ من الأحيان، إلا بعد أنّ قَلَّ يعني زمن الحفظ، كما هو في زماننا الآن، فإنَّ حفظَ الكتابِ قد يكونُ أقوى وأضبطُ

من حفظ الصدر، لاحتمالِ أوهامِ الرواة.

فيشترطونَ الضبط، لا يكفي عندهم العدل. لو كان عدلًا وثقةً في نفسهِ، إلا أنَّ عندهُ مُشكلةً في الضبط؛ فإنهم يُضعفونَ حديثه. هذا هو الشرطُ الثاني.

الشرطُ الثالث: **اتصالُ السند**؛ فأيُّ انقطاعٍ في السند فإنهُ يُعلُ الحديثَ ويجعلهُ ضعيفًا، فإذا وجد انقطاع بين، يعني إذا جاء حديثٌ أضافهُ التابعيُّ إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. التابعي لم يُدرك النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإذًا يُحكمُ على الحديث بأنهُ ضعيف؛ لأنه مُرسل، والمرسل من الأحاديث الضعيفة.

أَيْضًا إذا وقعَ فيما دونَ التابعي، روى أحد الرواة حديثًا من عند نفسهِ إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فإنهُ في هذه الحالة لا يُقبلُ منهُ الحديث لأنهُ فيهِ انقطاعات، فلابد من اتصال السند، وكُلُّ راوي في هذا السند يكونُ قد اتصفَ بهذه الشروط، وهي: العدالة والضبط.

والعدالة والضبط كلاهما إذا اجتمعا في الشخص، قِيلَ فيهِ ثقة، فالثقة: هو من اجتمعَ فيهِ الصفتان: العدالة والضبط.

ثم قُلنا: اتصال السند.

وبعدَ اتصال السند يأتي: انتفاءُ الشذوذ.

انتفاء الشذوذ هو: أن يروي الراوي حديثًا يُخالفُ فيهِ مَن رواهُ ممن هو أولى منهُ من الثقات. يعني: أتى خمسة من الثقات الأثبات رووا حديثًا، ثم جاء واحد فخالفهم في لفظٍ أو في معنًى أو في شرط أو في حُكمٍ من أحكامِ هذا الحديث الذي ذكرهُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فيُقال: إنَّ فُلانًا قد وهمَّ فيهِ وشبَّ فرواهُ بصفةٍ تُخالفُ صفةَ الأكثر، وهذا يُعلُ به الحديث ويُعتبرُ الحديث اللفظة التي زادها لفظةٌ ضعيفة.

وهذا من دقة الرواة، بحيث لا يكتفونَ بسندٍ أو سندين؛ فإنهم يجمعونَ جميع الأسانيد، ويجمعونَ جميع ما يتعلق بهذا الحديث ثم يحكمونَ عليهِ.

الأمر الخامس: **هو انتفاءُ العلة.**

والعلة ميدانُها كما يُقال: الأحاديث الصحيحة. أن يأتي الحديث صحيحَ الإسناد إلا أنَّ فيهِ وهم من أوهام الرواة، وهذا لا يعرفهُ إلا الأئمة الحُذاق العُلماء الذينَ مارسوا هذا العلم مُمارسةً طويلة، وعرفوا مداخلَ الأحاديثِ ومخارجها، ومداخل الأسانيد، والرواةِ ومخارجهم، ولازموا يعني شيوخهم مُلازمةً طويلة، فلذلكَ يُميزونَ حديثَ فُلانٍ عن فُلان، ولهم في ذلكَ قصصٌ عجيبةٌ جدًا جدًا يُرجعُ إليها في كُتب المصطلح وما يتعلق بكتب

حفظ السُنة.

هذه الشروط على عُجالةٍ يسيرة جدًا، وقد ذكرها العلماء فصلوا فيها في كُتبِ علوم الحديث ومُصطلح الحديث، فينبغي لمَن أرادَ أن يشتغل في هذا الباب أن يعتني بهذه الشروط، وأن يعرفها، وأن يعرف تفاصيلِها، فلا يبدأ بمجادلةٍ أو مُناقشةٍ عن أمرٍ من أمور السُّنَّة حتى يتثبتَ من الحديث هل هو صحيحٌ أم ليسَ بصحيح؟

الآن ما هو الحديث؟ نُريد أن نُعرف ما هو الحديث؟ أو نعرف ما هو حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو: كُل ما وردَ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قولٍ، أقوالهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التي تكلمَ بها: «**خذوا عني مناسككم**»، «**صلوا كما رأيتموني أُصلي**»، هذه أقوالٌ للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأيضًا: فعلُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «**أنهُ كان في الصلاة يرفعُ يديهِ حتى تبلغَ حذوَ منكبيه**»، هذا فعلٌ من أفعال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو سُنَّة.

وأيضًا: الإقرار؛ فإن النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقرَّ كثيرًا من الصحابة على أمورٍ فإنهُ يكونُ حُكمًا منهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كما أُكِلَ الضبُّ، حيوان الضب البري، الضبط أُكِلَ على مائدة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلم يأكلهُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يمنع منه، فهذا إقرارٌ من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مما يدلُ على جوازِه.

هذه يعني خُلاصة أو شيء مُختصر ويسير فيما يتعلق بمصطلح السُّنَّة، ومَن أرادَ التوسع وهو لازمٌ على مَن أرادَ أن يخوض هذا الباب، فلابد أن يرجع إلى كُتبِ علومِ الحديثِ ومُصطلحه، ويتعلم مصطلحات المُحدثين وطريقةَ أحكامِهم على الرواية.

الآن ننتقل إلى الأمرِ الآخر، وهو: مصدرُ السُّنَّةِ النبوية.

السُّنَّةِ النبوية ما هي؟ هل تكلمَ بها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من عندِ نفسهِ؟ أم هي وحيٌ أوحاهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ؟

السُّنَّة النبوية وحيٌ من اللهِ جل وعلا، وهذا الوحي يكونُ ابتداءً، أي أنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يوحي إلى نبيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأمرٍ، النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يتكلم به، ويُعلمهُ أصحابهُ بناءً على ما أوحاهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إليهِ ابتداءً.

وقد يكونُ هذا الوحيُّ عن طريقِ الإقرار، إقرارًا من اللهِ جَلَّ وَعَلَا للنبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فالنبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد فعلَ بعضَ الأفعال هي خلافُ الأولى، ثمُ جاء الوحي وبيَّنَ المخالفة وبيَّنَ فيها الصحيح، فكان

الأمرُ الأول: وحيٌ من اللهِ جَلَّ وَعَلَا، إما ابتداءً وإقرارًا. والوحيُّ الثاني الذي صوبَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فيهِ نبيهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو دليلٌ قاطعٌ على أنّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كُلِّ ما يفعلهُ، بكل ما يأمر بهِ وكل ما ينهى عنهُ، إنما هو عن أمرٍ من اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أو عن إقرارٍ من اللهِ عَزَّ وَجَلَّ له في ذلك.

فأدلةُ أن السُّنَّة وحيٌ من اللهِ عَزَّ وَجَلَّ كثيرةٌ جدًا، وسنأتي بأدلةٍ تكونُ سهلة وواضحة ويعني مُتيسرة أو في متناول يعني غالب مَن يُدرك هذه المسائل.

أولًا: هُناك نصوصٌ مُباشرة تدلُ على أن السُّنَّةَ وحي.

يكونُ نصًا مُباشرًا صريحًا في أنّ السُّنَّة وحيٌ من اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وهُناكَ أدلةٌ يعني تُستنبط وتدلُ على أن السُّنَّة وحيٌ من اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وقد يكونُ من أدلةِ النصوص المستنبطة ما هو أقوى أو أوضحُ دلالةً من النصوص المباشرة، كما سيأتي في بعدَ قليل إن شاء اللهُ تَعَالَى.

الآن نأتي إلى النص المُباشر وأرجو يعني التأمل والتركيز في المصورة أمامكم، الفيديو.

أولًا: قولُ اللهِ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى (4)﴾ [النجم: 3، 4]. اللهُ عَزَّ وَجَلَّ ذكرَ في كتابهِ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما ينطقُ عن هوى نفسهِ، وإنما كل ما يتكلم به وحيٌ من اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

الآن قولهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا﴾ هذه نافية، وما بعدها ﴿يَنْطِقُ﴾ الفعل الذي مصدرهُ نُطقًا، والمصدر نكرة، والنكرة في سياقِ النفي تُفيدُ العموم؛ أي ما ينطقُ أيَّ نُطقٍ عن هواه، أيَّ كلامٍ يتكلمُ به لا ينطقهُ عن هواهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

﴿إِنْ هُوَ﴾ وهذا تأكيدٌ، ﴿إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾.

﴿إِنْ هُوَ﴾؛ أي ما هو ﴿إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾، وهذا نفيٌ بعدهُ استثناء فيدلُ على أنَّ كُل ما تكلمَ به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ محصورٌ ومقصورٌ بأنهُ وحيٌ يوحى إليهِ من اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

طبعًا هذه الآية قد يُنازع فيها بعض الناس بأنَّ المراد هنا القُرآن، والسياق يدلُ على أنَّ المرادَ فيها كُل ما ينطق به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، السياق واللغة، وَأَيْضًا نصوصُ العلماء.

➢ **يقولُ البِقاعي:** قال اللهُ جَلَّ وَعَلَا: ﴿إِنْ﴾ أي ما. ﴿هُوَ﴾ الذي يتكلمُ بهِ من القُرآنِ وبيانهِ. وما هو بيانُ القُرآن؟ السُّنَّة. وكُلِّ أقوالهِ وأفعالهِ وأحواله، بيانهُ ﴿إِلَّا وَحْيٌ﴾؛ أي من اللهِ تَعَالَى، وأكدهُ بقولهِ ﴿يُوحَى﴾؛ أي يُجددُ إليهِ إحياؤهُ منا وقتًا بعدَ وقت.

➢**الآن يُنبه على أمرٍ آخر البِقاعي، يقول:** ويجوزُ أنّ يجتهدَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإذا استقرَ اجتهادهُ على شيءٍ أوحيَّ؛ أي أوحيَّ إليهِ فيما بعد على ما استقرَ اجتهادهُ إليه، مع أنَّ مَن يردُ ما يجتهدُ فيهِ إلى ما أُوحيَّ إليه، بريءٌ من الهوى. أي: مَن يقول: أنَّ حتى اجتهاد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما هو وحيٌ من اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فلا يبعدُ أنّ يكونَ صحيحًا وهو بريءٌ من القول بالهوى، بل عليهِ الدليل.

➢**ويقول أبو حيان الأندلسي:** ﴿وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [آل عمران: 199] يشمل القُرآنَ والسُّنَّة لقولهِ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى (4)﴾ [النجم: 3، 4].

طبعًا العلماء استدلوا بهذه الآية على أنَّ السُّنَّة وحي، كما ذكرهُ واستدلَ بهِ ابنُ حبان رَحِمَهُ اللهُ، والبغوي، والجصاص، والقُرطُبي، والشوكاني، وابن سِعدي، وغيرِهم من العُلماء كثير جدًا. استدلوا على مكانة السُّنَّة وأنَّ السُّنَّة وحي، بهذه الآية: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى (4)﴾ [النجم: 3، 4].

اللغة، والسياق، ونصوصُ العلماء، كلها تدلُ على أنَّ هذه الآية تدلُ على القُرآنِ والسُّنَّة وأنهما عن اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وحيًا.

أما الآيةُ الأخرى فهي قولهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: 80]. ووجهُ الدلالةِ من هذه الآية: أنَّ طاعة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُطلقًا؛ هي طاعةٌ لله، فما قالهُ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فطاعتهُ فيهِ طاعةً لله، فاللهُ إما آمرٌ به ابتداءً، أو إقرارا.

فطاعةُ الإنسان للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هي طاعةٌ للهِ عَزَّ وَجَلَّ، مما يدلُ على أنَّ ما قالهُ أو فعلهُ أو أقرهُ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما كان بوحيٍ من اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَأَيْضًا قولهُ تَعَالَى: ﴿اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: 106]، اللهُ عَزَّ وَجَلَّ يأمرُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنّ يتبعَ ما أُوحيَّ إليهِ من ربه. ثم ذكرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ للناس: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ [الأنعام: 50]؛ أي ما يفعلهُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وما يقولهُ، وما يُقرهُ، ليسَ إلا اتباعًا لما يوحى إليهِ من الله.

فأقوالهُ في السُّنَّة وأفعالهُ إنما هي وحيٌ من اللهِ اتبعهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بدليلِ قولهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ [الأنعام: 50].

وَأَيْضًا قولهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [القيامة: 16]؛ أي القُرآن. ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة: 17]، اللهُ عَزَّ وَجَلَّ يقول: إنَّ علينا جمعُ القُرآن أَيْضًا وحفظهُ وتلاوتهُ، وأن نجمعهُ في صدرك فتحفظهُ ولا تنساه. ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: 18]، وقال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: 19].

يقولُ ابن عباس: أي من الأحكام، من الشرع والصلاة والصِيام وتفاصيلِها وبيانِها. وكذا قالهُ القُرطبي، وكذا قالهُ الطبري، وغيرهُ من العُلماء.

فالبيان المراد في هذه الآية؛ هو: **السُّنَّة النبوية**.

ووجهُ الدلالة: أنهُ قال: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا﴾؛ أي على اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿بَيَانَهُ﴾، أي على اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أنّ يوحي إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ببيانِ هذا القُرآن فيتكلم به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالسُّنَّةِ النبوية.

الآن نأتي إلى موضوع أو أدلة النصوص المستنبطة:

وهُنا نحتاج إلى شيءٍ من التأمل قليلًا والتركيز. يقولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ في سورة التحريم. هُنا حادثة، يعني وقبل أنّ أبدأ بأدلة النص المُستنبط، أُريد أن أُنبه على أمر: القُرآنيون ليسَ عندهم أي إشكال في القُرآن، يقولون: نحنُ نؤمنُ بالقُرآن، ويقولون: أنهُ لا يوجدُ نصٌ مُلزمٌ ووحيٌ غيرُ القُرآن، فهم يُريدونَ العمل فقط بالقُرآن.

طيب، الآن إذا أُثبتَ لهم أنهُ يوجدُ وحيٌ وأمرٌ من اللهِ عَزَّ وَجَلَّ في غيرِ القُرآن، هو ليسَ موجودًا في القُرآن، فهذا دليلٌ مُلزمٌ يجبُ عليهم أنّ يلتزموا بهِ في هذا الأمر، فهم يقولون: نحنُ لا نؤمنُ إلا بالقُرآن.

طيب، القُرآنُ يدلُ على أنهُ يوجدُ وحيٌ غيرهُ، فكيفَ يُصنع؟

الآن لا نُريد الأدلة المُباشرة: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7]؛ فهم يؤولونَ هذا كُلَّه، ويُجادلونَ فيهِ بغيرِ حق.

لكن الآن نأتي إلى هذا الدليل، يقولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحريم: 3].

النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أسرَ إلى إحدى زوجاتهِ حديثًا، وهي حفصةُ بنتُ عُمرَ رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه. أسرَ إليها حديثًا وأخبرها ألا تُخبرَ أحدًا بهذا الأمر. ثم ذهبت حفصة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْهَا فأخبرت عائشة، فنزلَ الوحيُّ على النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أنَّ حفصة أخبرت عائشة.

فجاءَ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى حفصة، وقال لها: لماذا أخبرتِ عائشة؟

حفصة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْهَا استغربت، كيفَ علمَ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ وظنت أنه عائشة هي من أخبرت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولكنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيَّنَ أنَّ الذي أخبرهُ هو اللهُ جَلَّ وَعَلَا. ﴿قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحريم: 3].

السؤالُ الآن: اللهُ عَزَّ وَجَلَّ نصَ في القُرآن أنهُ نبأ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنَّ إحدى، أو أحدَ زوجاتهِ تكلمت بالسر الذي أخبرها. أينَ هذا الوحي؟ هل هو موجودٌ في القُرآن؟ هل في القُرآنِ آيةٌ تدلُ فيها أنّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يقولُ لنبيهِ إنَّ زوجتكَ حفصة أخبرت عائشة؟ هل هذا موجودٌ في القُرآن؟ ليس موجودًا في القُرآن، فأينَ هو؟

اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أمرَ نبيهُ وأخبرَ نبيهُ بأمرٍ ليسَ في القُرآن، فأينَ هو؟

فلا يُمكن إلا أن يكونَ وحيًا من اللهِ عَزَّ وَجَلَّ في غيرِ القُرآن، وحيًا غيرَ متلوٍ، وهو وحيٌّ غيرُ القُرآن وهو السُّنَّة النبوية.

هذا هو الاستنباط الأول من هذه الآية.

ويُشابهُ ما سيأتي بعدهُ من الأدلة، فننظر في الدليل الثاني، وهو قولهُ تَعَالَى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ﴾ [آل عمران: 124]. اللهُ عَزَّ وَجَلَّ يقولُ للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويُذكرهُ بمنتهِ عليهِ في النصر في بدر، وعلى المؤمنين، فيقولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: أنكَ يا مُحمد كُنتَ تقولُ، يا نبيَّ اللهِ كُنتَ تقولُ للمؤمنينَ: ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ﴾؟

اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أنزلَ هذه الآية بعدَ غزوةِ أُحد؛ أي بعدَ أن وعدَ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأخبرَ أصحابهُ بأنَّ اللهَ وعدهم إن صبروا وثبتوا سيمدهم بثلاثةِ آلافٍ من الملائكة، وأخبرهم أنَّ هذا وعدٌ من اللهِ جَلَّ وَعَلَا.

الآن السؤال: أين هذا الوعد؟ هل هو موجودٌ في القُرآن؟ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ يُخبرُ عن حادثةٍ سبقت أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يقولُ لأصحابهِ: سيمدكم ربكم بثلاثةِ آلف.

النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حينما أخبرَ أصحابهُ لم يكن نزلَ عليهِ من القُرآن: أنَّ اللهَ سيمدهم بثلاثةِ آلاف؟ من أينَ أتى هذا الخبر إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ أتاهُ عن طريقِ الوحي، ولكن أينَ هو في القُرآن؟ ليسَ في القُرآن وإنما هو وحيُّ السُّنَّةِ النبوية. وهذا الدليلُ الثاني على أنَّ القُرآنَ ليسَ هو فقط الوحيُّ من اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، بل هُناكَ وحيٌّ آخر، وهو السُّنَّةُ النبوية، كما تبيَّنَ من الآيتين.

وَأَيْضًا قولُ اللهِ جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة: 143].

كما هو معلومٌ أنَّ القِبلةَ قَبلَ هجرة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانت إلى بيتِ المقدس، وكان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا أرادَ أن يُصلي بمكة صلى وجعلَ الكعبةَ بينهُ وبينَ بيتِ المقدس، وكان يُصلي على هذه الحالة.

فلما هاجرَ إلى المدينة، صارت الكعبة أو القبلة بيت المقدس شمالهُ، والكعبة في جنوبهِ؛ فإنهُ لا يستطيع أن يُصلي كما كان يُصلي في مكة، فصارَ يستدبرُ الكعبة ويُصلي نحوَ بيتِ المقدس، وكان يتمنى أنّ تُحولَ القِبلة إلى المسجدِ الحرام.

وهذا ما قال اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: 144]. النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يُقلبُ وجههُ في السماء يتمنى أنّ تحولَ القبلة.

الآن السؤال: لماذا لم يُغير النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القِبلةَ مِن عند نفسه؟

والجواب: أنهُ قد أُمرَ بأنّ تكونَ القِبلةُ إلى بيتِ المقدس، ولم يُؤمر بأن تكونَ في المسجدِ الحرام.

السؤال التالي: أينَ الأمرُ إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالصلاةِ إلى بيتِ المقدس؟ أينَ أمرَ اللهُ نبيهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنّ يُصلي نحوَ بيتِ المقدس؟

هذا أمرٌ غيرُ موجودٍ في القُرآن. لا يوجد في القُرآن أمرٌ بالصلاةِ نحوَ بيتِ المقدس، واللهُ عَزَّ وَجَلَّ نصَّ في هذه الآية أنّهُ هُوَ سُبْحَانَهُ مَن أمرَ بأنّ تكونَ الصلاةُ نحو بيت المقدس. قال اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا﴾ [البقرة: 143]؛ أي القبلة التي كانَ عليها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهي الصلاةُ إلى بيت المقدس، اللهُ هو الذي جعلها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. فأينَّ جعلها اللهُ عَزَّ وَجَلَّ؟ أو أينَّ أوحى إلى نبيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنها إلى بيتِ المقدس؟

هذه لا توجدُ في القُرآن، وإنما هي وحيٌ إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في غيرِ القُرآن وهو السُّنَّة النبوية. وهذا الدليلُ الثالث من النصوص المستنبطة على أنَّ السُّنَّة النبوية وحيٌ من الله عَزَّ وَجَلَّ، وهو دليلٌ واضحٌ صريح.

وَأَيْضًا مثلهُ قولُ اللهِ جَلَّ وَعَلَا: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: 187].

كان في حُكم في الصيام في السابق، أنَّ المسلم إذا جلسَ بعدَ الإفطار، يعني أذنَ الأذان، فإذا أكلَّ أو لم يكل ثم نامَ في ليلتهِ واستيقظَ، حتى لو غفت عينهُ قليلًا ثم استيقظ، لا يجوزُ لهُ أن يأكل إلا في وقتِ الإفطار القادم. فكان يعني الإنسان إذا أذن عليهِ المغرب ثم نامَ عشر دقائق مثلًا، ثم استيقظ، لا جوزُ له أن يأكل، يبقى صائمًا. أما ما دامَ جالسًا ولم ينم، فجوزُ له أن يُتمَ حتى الفجر.

واللهُ عَزَّ وَجَلَّ قال: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: 187]؛ أي هذا الأمر السابق المُحرم، الآن أُحلَّ لكم، فيجوزُ لكم أن تفعلوهُ. والدليل على أنهُ كان مُحرم، قولهُ في الآية هُنا: ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ﴾ [البقرة: 187]؛ أي أنكم كُنتم، يعني في بعض الصحابة كان لا يستطيع أن يُقاومَ نفسهُ، فوقعَ في المحذور، فاللهُ عَزَّ وَجَلَّ تابَ عليهم وعفا عنهم،

ولم يتب عليهم ويعفوا عنهم؛ إلا لأنهم ارتكبوا أمرًا مُحرمًا؛ فلذلكَ أُحِلَّ هذا الأمر.

السؤال الآن: أينَّ النص في القُرآن على تحريمِ هذا الأمر؟

يوجدُ عندنا أمرٌ بحلهِ، لكن أين النص على تحريمهِ؟ هذا النص غير موجود في القُرآن، إنما هو في السُّنَّةِ النبوية.

➢ **قال القُرطبي:** لفظُ أُحِلَّ يقتضي أنهُ كانَ مُحرمًا قبلَ ذلك.

الآن هذه أدلةٌ من القُرآن، كما هو ظاهرٌ أمامكم على الشاشة، هذه أدلةٌ من القُرآن، منها نصوصٌ مُباشرة، ومنها نصوصٌ استنبطها العُلماءُ وذكروها من قديم، من عُلماء التفسير كانوا يستنبطونَ هذا وينصونَ عليهِ، فحينما يأتونَ ويقولون: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ﴾ [البقرة: 143]، يقولون: إنما جعلها اللهُ عَزَّ وَجَلَّ في السُّنَّة بما أخبرَ به النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فالنصوص هذه استعملها العلماء سابقًا في الإثبات أنَّ السُّنَّة وحيٌ من اللهِ جَلَّ وَعَلَا.

الآن نأتي، أو نُذكر في مسألة الابتداء والإقرار، وأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يُقرُ نبيهُ أو يبتدئُ الوحيَّ إليهِ في السُّنَّة النبوية.

الآن مصدرُ السُّنَّةِ النبوية، وحيٌ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ، هُناكَ أدلةٌ من السُّنَّة نفسِها:

الأول: يلزمُ مَن يُسمونَ أنفُسَهم بالقُرآني، أو أهلَ القُرآن.

أما الثاني: فهو يلزمُ من يؤمنُ بالسُنة، ولكنهُ قد يُفرقُ في بعضِ أنواعِها. مَن يُفرقُ بين آحادٍ ومتواتر، ممن يُفرقُ بين تشريعي وغيرَ تشريعي، كما ذكرنا في السابق؛ لابدَ معرفةِ مُعتقد المُخالف في السُّنَّةِ النبوية.

فمن الأدلة؟ كذلكَ هُناكَ أدلةٌ مُباشرة، وهُناكَ أدلةٌ مُستنبطة. من أدلة السُّنَّة النبوية: النصُ المُباشر أن السُّنَّة وحي. هُناكَ نصوصٌ مُباشرة أن السُنةَ وحيٌ من اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، منها:

قولهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ألا إني أُتيتُ الكتابَ ومثلهُ معه، ألا و إنما حرمَ رسولُ اللهِ كما حرمَ الله**».

هذا الحديث رواهُ أبو داود، والترمذي وابنُ ماجة بسندٍ صحيح، صححه الحاكم والألباني وأئمةُ الحديث. وهو حديثٌ ثابتٌ صحيح، ينصُ فيهِ النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويقول: أنهُ أُتيَّ الكتاب ومثلَ الكتابِ معه، وهو السُنة، ألا وإنَّ ما حرمَ رسولُ الله، كما حرمَ اللهِ. لماذا؟ لأنهُ وحيٌ من اللهِ جَلَّ وَعَلَا.

الأمر الثاني: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما ينص على أنهُ وحي، على السُّنَّة وحي: «**أوحيَّ إليَّ أنكم**

تُفتنونَ في قبورِكُم». طبعًا هذا الحديث يعني مُتفقٌ عليه، رواهُ البخاري ومُسلم. وهذا الحديث يدلُ على أنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ أوحى إلى نبيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّ الأُمةَ تُفتنُ في قبورِها.

هل هذا موجودٌ في القُرآن؟

استدل العلماء بآياتٍ كثيرة على فتنة القبر وعذاب القبر، استدلوا به في القُرآن، ولكن الإلزام، وإلزام الخصم به؛ لأنَّ عامة من يُخالف أساسًا في السُّنَّة تجدهُ يُنكرُ عذابَ القبر، ويؤول جميعَ الآيات التي في القُرآن، فهو لا يؤمنُ أنَّ في القُرآنِ آيةً تدلُ على فتنة القبر، فيكونُ الحديثُ حُجةً ودليلًا عليهِ من الجهتين.

«فأوحيَّ إليَّ أنكم تُفتنونَ في قبورِكُم»، أمرٌ أوحاهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إلى نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإما أنهُ تفسيرٌ لآياتِ القُرآن، وهو أيضًا مِن الوحي الذي أوحاهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إلى نبيهِ في تفسير القُرآن، وإما أنهُ وحيٌ مُستقلٌ ليسَ في تفسير القُرآن.

هذا الدليل الأول، وهو النصُّ المُباشر أنَّ السُّنَّةَ وحي.

- هُناكَ نصوصٌ تدل: «أتاني من ربي آتٍ، أو أتاني جبريل فأخبرني». ومنها حديثُ: «أتاني آتٍ من ربي فقال: صَلِّ في هذا الوادي المُبارك»، وهو حديثٌ رواهُ البخاري. الوادي المُبارك؛ أي الوادي العقيق في المدينةِ النبوية.

- وَأَيْضًا من الأدلة قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أتاني جبريلُ فبشرني أنّهُ مَنْ ماتَ لا يُشركُ باللهِ شيئًا، دخلَ الجنة». «أتاني جبريل»؛ فنصَ على «أنَّ جبريل أتاهُ فبشرهُ أنهُ مَنْ ماتَ لا يُشرك باللهِ شيئًا دخلَ الجنة».

- وَأَيْضًا من الأدلة من النصوص المُباشرة، قولهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُمرتُ، أو نُهيتُ». فالنبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يأمرهُ إلا الله عَزَّ وَجَلَّ، ولا ينهاهُ إلا الله عَزَّ وَجَلَّ. فيقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ألا و إني نُهيتُ أن أقرأَ القُرآنَ راكعًا أو ساجدًا»، وهذا الحديث رواهُ مُسْلِم.

والحديث السابق: «أتاني جبريل» متفقٌ عليه.

- وَأَيْضًا قولهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُمرتُ أنّ أُقاتل الناسَ حتى يشهدوا أنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» الحديث.

هذه أدلةٌ فيها نصوصٌ مُباشرةٌ تدلُ على أنَّ السُّنَّةَ وحيٌ من اللهِ جَلَّ وَعَلَا.

وهُناكَ نصوصٌ مُستنبطةٌ تدلُ على أنَّ السُّنَّةَ وحي:

أولُها: ما يتعلق بالتشريع.

ما يتعلق بالتشريع، كل النصوص الحديثية التي تدلُ على وجوبِ فعلٍ، أو وجوبِ أمرٍ، أو وجوبِ حُكمٍ من الأحكام الشرعية؛ فإنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يُمكن أن يستقلَ به إلا بوحيٍ من اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فإنَّ دينَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أُنزلَ على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، منها:

قولهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خذوا عني مناسككم»، هذا الحديث ومثلهُ أَيْضًا: «صلوا كما رأيتموني أُصلي»، أدلةٌ على أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يجبُ على المؤمن أنّ يتبعهُ، وأنهُ قُدوة، ومَنْ كانَ قدوةً؛ فلابدَ أن يكونَ مصدرُ فعلهِ من اللهِ جَلَّ وَعَلَا؛ لأنهُ هو الذي يُبلغُ عن اللهِ وحيه.

الأمر الثاني: ما يتعلق بمحيرات العقول.

مُحيرات العقول هي كثير مما يُطلق عليهِ بالمُعجزات أو ما يُسمى بالإعجاز العلمي، أو ما يُسمى بغيرِها مما تحارُ فيهِ العقول. العقل يحتارُ في كيفَ أنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علمهُ، وهو لا يُمكن أنّ يعلمهُ إلا الله عَزَّ وَجَلَّ.

فإنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا علِمَ هذا الأمر فإنهُ قد أُخبرَ بهِ من قِبلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ الخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. وأذكرُ عليهِ مثالًا واحدًا، وهو قولهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في السُّنَّة: «أنّ على كُلِّ سُلامة، أو على كُلِّ مفصلٍ صدقة، وفي كُلِّ بني آدمَ ستينَ وثلاثِمائةِ مفصل، وعلى كُلِّ مفصلٍ صدقة، فمَنْ سبحَ صدقة، ومَنْ أعان أخيهِ على حملهِ صدقة، و ابتسامكَ في وجهِ أخيكَ صدقة، وصلاةُ الضُحى تُجزئُ عن ذلكَ كُلِّهِ».

وقد أثبتَ العلمُ الحديث عدد المفاصل بدقةٍ عجيبة، كما يُقال: لُغةُ الأرقام لا تُخطئ.

أنّ يُحددَ عددُ مفاصل جسم الإنسان بثلاثمائة وستينَ مفصلًا في ذاكَ الوقت الذي لا يوجد فيهِ تشريح، ولا يوجد فيهِ يعني ما يتعلق بهذه الأجهزة الموجودة الآن؛ فإنَّ تحديد هذا العدد لا يُمكن أنّ يكونَ إلا بوحيٍ من اللهِ جَلَّ وَعَلَا.

الأمر الثالث: هو الإخبارُ بالغيب.

هذا من النصوص المستنبطة على أنَّ السُّنَّةَ وحي، إخبارُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالغيب.

طبعًا مُحيرات العقول، والإخبار بالغيب الذي سيأتي الآن يصلحُ دليلًا على جميعِ عقائد المُخالفين؛ فإنهُ دليلٌ له استنباطٌ عقلي، ولا يُمكن أنّ يُنكرهُ إلا مَن غرقَ في السفسطة، أما مَن كانَ له يعني نزعةٌ من عقل؛ فإنهُ يجب أنّ يُقرَّ بهِ سواءً كان من المُسلمين، أو من غيرِ المُسلمين، أو من غيرِ مَن يؤمنُ بوجودِ إلهٍ أصلًا؛ فإنهُ مُلزمٌ بالإقرار بأنَّ هذا الخبر لا يُمكن أنّ يصدر إلا عن وحيٍ من اللهِ جَلَّ وَعَلَا.

الإخبار بالغيب؛ لأنَّ الغيبَ لا يعلمهُ إلا الله، كما هو معلومٌ أنَّ الغيب لا يعلمهُ إلا الله، واللهُ عَزَّ وَجَلَّ يُظهرُ هذا الغيب إلى مَن يشاءُ من عبادهِ ورُسله، ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا (26) إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾ [الجن: 26، 27].

الآن الإخبارُ بالغيب. هُناكَ غيبٌ مُستقبلي يتكلم في أُمورٍ مُستقبلية. والغيب المُستقبلي قد يكون بعدَ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقرونٍ كثيرة. **ومن أبرزِ هذه الأمور:**

- **غزو التتار**، والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «**لا تقومُ الساعة حتى تُقاتلُ التُّرك: صِغارُ العيون، ذُلفُ الأنوف، وجوهُهُم كأنها المجانُ المطرقة، لباسُهُم الشعر، ودروعُهُم الشعر**».

وصفهم بأوصاف دقيقة جدًا، حتى أنَّ في بعض الأحاديث: «**أنهم يربطونَ خيولهم على سواري المساجد، ويُلحقونكم**» يعني يأتونَ حتى يبلغوا الشام، «**ويُلحقونَ أهلَ الشام بمصروالحِجازوالجزيرة العربية، ثم يقفون عندَ ذلك**».

وفعلًا، هذا ما حدثَ من غزوِ التتار، وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يقتلونَ فيكم مقتلة**»، هذا حدثَ بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بستةِ قرون، بعدَ ستمائة وخمسين سنة تقريبًا، حدثَ هذا الأمر وقد ذكرهُ العلماء وأفاضوا فيهِ، كما ذكرهُ ابنُ الأثير، وذكرهُ النووي، وأبو شامة الدمشقي، وابن كثير. ذكروهُ وفصلوا فيهِ أهوالًا وأحوالًا وقعت للمسلمينَ من التتار، وردهم اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بعد غزوة عين جالوت وما تبعها من المعارك.

وممن أدركها أَيْضًا: شيخُ الإسلام ابن تيمية وغيرهُ.

فغزو التتار أخبرَ به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فمن أخبرَ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بهذا؟! بأمرٍ يقعُ في أُمتهِ بعدَ ستةِ قرون، وبتفاصيلَ دقيقة، تكلمَ بها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟!

- **أَيْضًا: نارُ الحجاز.**

يقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تقومُ الساعة حتى تخرجَ نارٌفي الحجازتُضيءُ أعناقَ الإبل ببُصرى**» بُصرى بلدةٌ في الشام، في جنوب سوريا، شمال المملكة الأُردنية، مدينةٌ يعني بعيدة جدًا عن الحِجاز. وهذه النار خرجت أَيْضًا في القرن السابع في الستمائة تقريبًا للهجرة، خرجت هذه النار في المدينة النبوية، تبعدُ عن المدينة عشرين كيلو أو نحوِها، ذكرها العلماء، وإلى الآن يعرفونَ مكانَ الجبل الذي ثارَ منه هذه النار وهذا البُركان.

فخرجَ حتى سالَ في أوديةِ مجاري الأمطار. السيول والوديان الموجودة في المدينة سالت فيها هذه النار وصحبتها زلازل، وذكرها العلماء وفصلوا فيها وذكروا أحوالها.

يقولُ الحافظ ابن كثير عن بعضِ أهل البُصرة: أنهُ جاءَهم وسألهم، وعن شيوخهِ أنهم سألوهم، فقالوا: رأينا هذه النار، ورأينا أعناقَ إبِلِنا عليها، بل إنَّ بعضَ الناس كتبوا ألواحًا على ضوءِ هذه النار في ذلكَ الوقت.

فسُبحانَ الله، كيفَ علمَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بخروج هذه النار، ولم تكن معهودةً في وقتِهم في الحِجاز. المدينة أرضٌ بُركانية، لكن لم يثر فيها في وقتِ سُكنى الناس فيها من آلاف السنين لم يكونوا يعرفوا هذه النار.

ثم من الأمور المُستقبلية في الغيب، ما حدثَ في قرن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفي زمنهِ:

وهو صفةُ الموت؛ أي صفةِ موت أصحابهِ، قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لفاطمة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْهَا: «**أنتِ أَوَّلُ أَهْلِي لُحُوقًا بِي**»؛ في الموت.

وقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعمر ولعثمان ولعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ولعمار بن ياسر، والزُبير بن العوام: أنهم كُلُّهم سيموتونَ شُهداء. كل هؤلاء الصحابة سيموتونَ شُهداء، بل وصفَ بعض الأحوال كما في مقاتل الخوارج: «**أنَّ علامتهم: ذُو الثُّدَيَّة**»، وصفٌ دقيقٌ في بعضِ الأحوال، وهذه كلها إخبارٌ بأمورٍ مُستقبلية ستقعُ لبعض الصحابة.

بل هذا ليسَ مُقتصرًا حتى على المُسلمين، بل حتى على الكفار. النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لما جاءهُ رسولُ كِسرى فقالَ له المُرسل من "باذان" عن طريق اليمن إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأجلسهم خمسةَ عشرَ يومًا، ثم أتاهم فقالَ لهم: «**ارجع فإنَّ ربي قد قتلَ ربكَ الليلة**».

النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في المدينة، وكِسرى في المدائن في شمال العِراق، والباذان في اليمن، وهذا الرسول جاءَ عن طريق باذان بأمرٍ من كِسرى. فقالَ له النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ارجع فإنَّ ربي قد قتلَ ربكَ**»؛ أي: كِسرى، «**الليلة**». وهذا أمرٌ في ذاكَ الزمان لا يُمكن أن يُعرف، كيفَ يصلُ الخبر إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في نفسِ اليوم.

ثم رجعوا إلى اليمن فأخبروهم الخبر، وانتظروا أيامًا حتى أتى الخبر بأنّ كسرى قد قتلهُ أبناءهُ وملكوا بعده. فأسلمَ باذان ومن معهُ وأتبعوا دين النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

هذه الأمور أُمورٌ لا يُمكن أن يتكلمَ بها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا بوحيٍ من اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وهي ليست في القُرآن وإنما في السُّنَّةِ النبوية.

أَيْضًا من الأدلة: **ما يتعلق بفتوح البُلدان.**

فُتوح البلدان، النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو مُحاصرٌ في الخندق، والأقوامُ من حولهِ، واليهودُ يغدرون، ويقولُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تُفتحُ الشام، وتُفتحُ العِراق، وتُفتحُ اليمن». الناسُ مُستغربون، نحنُ الآن لا نستطيع أن نخرج من المدينة من شدة الحصار، والنبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُبشرُ في فتحِ تلكَ البُلدان، حتى قال النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن كِسرى وفارس: «واللهِ لتُقسَمَنَّ كُنوزهما في سبيلِ الله»، وقُسمت وحصلَ ما ذكرهُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سنواتٍ قليلةٍ جدًا بعدَ وفاتهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يُمكن أن يُخبر بهذا إلا مَن كانَ عندهُ علمٌ عن اللهِ جَلَّ وَعَلَا.

لآن نأتي إلى ما يتعلق في الوحي السابق من أخبار الأنبياء.

النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تكلمَ وأخبارَ عن أنبياءَ سابقين، عن آدمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وعن إدريس، وعن نوح، وتكلمض عن بعضِ أخبارهِ مما ليسَ في القُرآن، فمن أينَّ للنبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذه الأخبار؟ لا يُمكن أن تكونَ إلا عن طريق الوحي.

وكذلكَ تكلمَ عن بدأ الخلق، وخلق السماوات والأرض، وعن صفةِ بعض الملائكة. «أُذنَ لي أن أُحدثَ عن ملكٍ من الملائكة، ما بين أُذُنهِ ومنكبهِ مسيرة خمسمائة عام». وغيرِها من الصفات التي لا يُمكن أن يتكلم بها النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا بوحيٍ من اللهِ جَلَّ وَعَلَا.

الآن رأينا أنَّ الأدلة على أن السُّنَّةَ النبوية وحيٌ من اللهِ جَلَّ وَعَلَا، أمرٌ قطعيٌ لا يُمكن أن يُنكرهُ أحد، وأنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما يتكلمُ بما أمرهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ به، ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى (4)﴾ [النجم: 3، 4].

الآن ننتقل إلى موضوع: السُّنَّة مُلزمة:

بما سبق وأنَّ السُّنَّةَ وحيٌ، وأنَّ السُّنَّةَ بيانٌ للقُرآن، يجب علينا أن نُقرَّ بأنَّ السُّنَّةَ مُلزمة.

- **السُّنَّة بيانٌ للقُرآن وتفسيره.**

فإذا كان بيانُ القُرآن وتفسيرهُ مُلزمٌ؛ فلابد أن تكونَ السُّنَّةُ مُلزمة. فالله عَزَّ وَجَلَّ كما سبقَ من قولهِ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: 19]؛ أي على اللهِ عَزَّ وَجَلَّ بيانُ القُرآن بالسُّنَّة، فالسُّنَّةُ من اللهِ جَلَّ وَعَلَا، فهي مُلزمةٌ واجبةُ الاتباع.

- **أيضًا مما يدل على أنَّ السُّنَّة مُلزمة؛ أنها وحيٌ من الله جَلَّ وَعَلَا.**

وَأَيْضًا أنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أمرَ بالسُّنَّةِ وألزمَ بها في القُرآن، فمن يزعمُ أنهُ يؤمنُ بالقُرآنِ فقط؛ فإنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ في القُرآنِ أمرَ بالسُّنَّة وألزمَ بها، بل حذرَ من مُخالفتها، قال اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: 20]؛ فمن لم يُطع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو متولٍ في الحقيقة عن النبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

- ويقولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: 54]. ومفهوم المُخالفة من هذا؟ أنَّ مَن لم يُطع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فإنهُ على ضلال، ولن يهتدي.

- ويقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: 54].

- ويقولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: 7].

- ويقولُ جَلَّ وَعَلَا: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: 80]. طاعةُ الإنسان للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ هي طاعةٌ لله، ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء: 80].

- ويقولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: 32]؛ أي من صفةِ الكُفار والمُنافقين: التولي عن طاعة اللهِ ورسولهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهذا ما يتعلقُ بالإلزام بالسُّنَّة، فالسُّنَّةُ بيانٌ للقُرآن وتفسيرهُ، والسُّنَّةُ وحيٌ من اللهِ جَلَّ وَعَلَا، والقُرآنُ آمرٌ بالسُّنَّةِ ومُلزمٌ بها، فيجبُ أن تكونَ السُّنَّةُ مُلزمةً، واجبةً، بالإطلاقِ؛ أي جميعِ السُّنَّة، على جميعِ من يلتزموا دينَ الإسلام ويُقروا بأنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو رسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

-الدرس الثالث-

بسم الله الرحمن الرحيم

أخذنا في الدرس الماضي ما يتعلق بإثبات أنَّ السنة وحي، وإثبات أنَّ السنة وحي هو أصلٌ من الأصول التي يقوم عليها هذا الباب، فإن باب تأصيل باب حُجية السنة، أو باب التأصيل عمومًا، يقوم على أساسين، يتفرع عنهما كثيرٌ من الأمور، إلا أن أساس هذا الباب: يقوم على إثبات أن السنة وحيٌ من الله عَزَّ وَجَلَّ، فبالتالي هي مُلزمةٌ وواجبة الإتباع، وأنَّ السنة محفوظةٌ بحفظ الله لها.

فتكلمنا في الدرس الماضي عن ما يتعلق بحفظ السنة، ونتكلم بإذن الله في هذا الدرس عن إثبات أنَّ السنة محفوظة بحفظ الله لها.

حفظ السنة يَعْني يُمكن أنَ يتكلم فيه في ثلاثة أمور:

الأول: أنَّ السنة محفوظة، أي: بحفظ الله لها، ونص الله عَزَّ وَجَلَّ على حفظ هذه السنة، وأيضًا في إثبات ذلك من خلال الواقع، والحِس أنَّ السنة محفوظة في سلامة طُرق نقلها، وسلامة منهج المحدثين، ثم يُختم بشهادات العُلَمَاء سواءٌ من علماء المسلمين، أو غير المسلمين الدالة على صحة هذا المنهج؛ بل وعلى أن هذا المنهج، هو المؤسس لمنهج البحث العلمي الحديث، كما سيتبين إن شاء الله تعالى.

❍فتبدأ بأدلة حِفظ السنة:

أولًا: عندنا أدلة من القرآن الكريم تدل على أنَّ السنة محفوظة، وحينما نتكلم عن أدلة القرآن الكريم؛ فإنه مُلزمٌ لكل مسلمٌ يعتقد بأن الله عَزَّ وَجَلَّ أنزل القرآن، وتكلم به، وهناك من الناس من يُؤمن بأن الله عَزَّ وَجَلَّ أنزل القرآن، ولكنه يُشكك في نقل السنة النبوية، فلا يُؤمن بالسنة، فيُلزَم هنا بأدلة القرآن على أنَ السنة محفوظة، إن كان فعلًا وحقًا يُؤمن بكتاب الله عَزَّ وَجَلَّ.

فهذا الدليل؛ وهو أدلة القرآن، وأدلة السنة على أنَّ السنة محفوظة، يلزم كل من يُؤمن بالقرآن الكريم، أما سلامة طُرق نقل الحديث، ومنهج المحدثين، وشهادات العُلَمَاء، فهو لازمٌ لما هو أبعد من ذلك، فهو لازم حَتَّىٰ لغير المسلمين، أو حَتَّىٰ من يَدّعِي الإيمان، أو يَدّعِي طلب الوصول إلى الحقيقة، وهو لا يُؤمن بكتاب الله عَزَّ وَجَلَّ، فلذلك لابد أيضًا -كمَّا أكدّنا أكثر من مرة- على معرفة عقيدة المخالف.

أما أدلة القرآن:

أولًا: بالنص المباشر؛ ويُقصد به: الأدلة التي دلَ عليها القرآن نصا على أن السنة محفوظة.

والنص المستنبط: هو الأدلة التي أُستنبط منها حفظ السنة النبوية، وأنها مستمرة إلى قيام الساعة.

أما النص المباشر فهو قول الله عَزَّ وَجَلَّ: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} [الحجر: 9]، فهذه الآية نصٌ في هذا الباب، وهذه الآية هي دليلٌ أساسيٌ لأهل السنة على أنَّ السنة محفوظة، ومن العجائب؛ أن حَتَّىٰ المخالفين لأهل السنة من القُرآنيين وغيرهم، يستدلون على أنَّ السنة غير محفوظة بنفس هذه الآية، وذلك أنهم

يقصرون كلمة: {الذِّكْرَ} على القرآن.

فيقولون: بما أن الله عَزَّ وَجَلَّ نصَّ على أن المحفوظ هو القرآن: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ} بتفسيرهم هو فقط القرآن، فإذًا ما ليس بقرآنٍ فليس بمحفوظ، مفهوم مخالفة عندهم، والحقيقة أن هذه الآية دالةٌ على السنة النبوية بجميع أوجه الدلالة، وهم حينما يقصرون استدلالهم على إنكار حِفظ السنة بهذه الآية، إنما يستدلون بمفهوم مخالفة لم يُنصّ عليه، ولا يُفيده حَتَّى السياق.

فالله عَزَّ وَجَلَّ ذكر أَنَّهُ في القرآن: {وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ} [التغابن: 4]، هل هذا يَعْنِي أنَّ الله لا يعلم إلا بذات الصدور، لا يعلم بالأمور الأُخرى؟ الله عَزَّ وَجَلَّ بكل شيء عليم، ولكنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ حينما ينص، ويذكر شيئًا من الأدلة، فإن الله عَزَّ وَجَلَّ لا يَعْنِي أَنَّهُ ينفي غيره إلا إذا دلَّ الدليل: {أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ} [الأعراف: 54]، وهذا أي ليس لغير الله: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} [الفاتحة: 5] أي لا نعبد غيرك، هذه دلالات قطعية.

لَكِنْ حينما يقول الله عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ أرسل نبيا من الأنبياء: {إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا} [نوح: 1]، هل هذا يَعْنِي أَنَّهُ لم يُرسل نبيًا آخر؟ هذا لا يقول به عاقل، وَلِذَلِكَ هم أتوا، وتشبثوا ببعض الدلالات التي لا تصح استدلالها أصلًا، وذلك لضعف حُجّتهم، ولعدم وجود دليل عندهم.

ولكن هل الذكر يَشْمَلَ السنة، أم لا يَشْمَل السنة؟ هل الآية تدل على السنة؟ هذا على فرض أن الآية لا تدل على السنة، وإلا في الحقيقة: فالآية تدل على السنة النبوية بجميع أنواع الأدلة، تدل على السنة النبوية بدلالة المطابقة، وتدل على السنة النبوية بدلالة التضمن، وتدل على السنة النبوية بدلالة اللزوم.

دلالة المطابقة: هي دلالة اللفظ على كل معناه، فالذكر يُطلق على السنة، ومنها أيضًا إطلاق حينما يقول العلماء مجالس الذكر، ويعنون بذلك مجالس الحديث، وعلماء الحديث فإنهم يقولون: قد سمعنا في مجالس الذكر، ويُراد بها مجالس الحديث، فالذكر يُطلق ويُراد به السنة، فيكون الذكر مُطابقًا في دلالته للسنة النبوية في هذه الآية، فإن لم يُسَلَّم بأن الآية تدل على السنة بالمطابقة؛ فإنها من الضرورة تدل عليه بالتضمن.

والتضمن: هو دلالة الشيء على جزئه، أو جزء معناه، فإن الذكر يُطلق ويُراد به الوحي عمومًا القرآن والسنة، وأيضًا يُطلق ويُراد به القرآن، ويُطلق ويُراد به السنة، فإذا قيل: الذكر، أو الوحي؛ فإنه يشمل القرآن والسنة النبوية، فهو مُتضمن للسنة وغير لاغي للقرآن، فالقرآن أَيْضًا داخلٌ دخولًا أوليًا في هذه الآية.

فالآية هذه تدل على القرآن دلالة أولية، وتدل على السنة أيضًا دلالة أولية؛ فقول الله عَزَّ وَجَلَّ في إحالاته في القرآن على السنة النبوية: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} [الحشر: 7]، هو أيضًا دليل على دخول السنة ضمنًا في هذه الآية، فالله عَزَّ وَجَلَّ يقول: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}، فالذكر محفوظ،

ما هو الذكر؟ إذا قيل هو القرآن فقط، فإن القرآن قد أمر بالسنة، فكان أمره بالسنة محفوظًا، وعملنا بأمره بالسنة، لابد أنَّ يكون مُستطاعًا، فكيف يكون مُستطاعًا إذا لم يكن مَحفوظًا؟

فالله عَزَّ وَجَلَّ عندما أحال في القرآن الكريم على السنة النبوية، دلَّ على حفظها تضمنًا؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ قد نصَّ على حفظه للذكر، والذكر قد أحالَ على السنة، فما أحال عليه هذا الذكر، فهو محفوظ بحفظ الله عَزَّ وَجَلَّ له، وأيضًا تدل عليها بدلالة اللزوم.

واللزوم: هو دلالة اللفظ على شيء خارجٍ عن معناه، ولكنه لازمًا له واجبٌ على الإتيان به، فَدلالة اللزوم تشمل كل ما يُحفظُ به القُرْآن الكريم، كل شيء يُحفظ به القُرْآن الكريم، فدلالة اللزوم دالةٌ عليه، بدءًا باللغة العربية، اللغة العربية محفوظةٌ بحفظ الله لها؛ لأنها لغة القرآن.

الله عَزَّ وَجَلَّ حينما يذكر في القرآن: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}، لا يَعْنِي حفظ الألفاظ دون المعاني، ولا يَعْنِي حفظ الألفاظ دون طريقة نُطقها، ولا يَعْنِي حِفظ القرآن مكتوبًا بورقة ولا يستطيع أحدً أن ينطق به، فنَطق القرآن بشكل صحيح، وحفظ القرآن، وألفاظ القرآن، وتفسير القرآن، ومعانيه كل ذلك محفوظٌ بحفظ الله له، داخلٌ في هذه الآية لازمٌ من حِفظ القرآن الكريم، فالكلام على اللغةِ العربية، الكلام على السنةُ النبوية التي هي بيان القرآن وتفسيره، كله داخلٌ في الذكر.

فإذن نُلخص مَا سبق في قوله تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}، تدلَ على السنة بالمطابقة، وذلك: أنَّ السنة ذِكرٌ منزلٌ من الله عَزَّ وَجَلَّ، وأيضًا تدل عليه بالتضمن: وذلك أن القرآن أمر بإتباع السنة، فكان أمره بإتباع السنة محفوظًا، وما أحال عليه وهو السنة لابد وأن يكون محفوظًا مُتضمنًا لدلالة الذكر، وأيضًا باللزوم؛ لأن السنة بيان القرآن، وتفسير القرآن وما كان محفوظًا، فيجب أن يُحفظ لفظه ومعناه وتفسيره.

يقول ابن حزم: "فصحَ أن كلام رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كله في الدين وحي من عند الله لاشك في ذلك، ولا خلاف بين أحدٍ من أهل اللغة والشريعة في أنَّ كل وحيٍ نزل من عند الله تعالى، فهو ذكر مُنزَّل"؛ على دلالة المطابقة، فالوحي كله محفوظٌ بحفظِ الله تعالى له بقين، وكل ما تكفَّل الله بحفظه فمضمونٌ ألا يضيع منه، وألا يُحرف منه شيئًا أبدًا تحريفًا لا يأتي البيان بباطله؛ قد يُحاول بعض الناس التحريف، ولكنه لا يستمر، لابد أن يُكشف أمره، ويُبّينُ بطلان هذا التحريف.

قال: "فَوجب أن الذي أَتانا به محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ محفوظ بتولي الله تعالى حفظه، مُبلّغًا كما هو إلى كل من طلبه ممن يأتي أبدًا إلى انقضاء الدنيا"، وهذا يدل على الاستمرار إلى قيام الساعة، فبالضروري ندري بالأمر الضروري، وليس بغيره، بل بالضروري ندري أَنَّهُ لا سبيل البتة إلى ضياع شيء قاله رسول الله صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الدين، ولا سبيل البتة إلى يختلط به باطلٌ موضوعٌ اختلاطًا لا يتميز عن أحد من الناس بيقين، هذا كلام مهم في هذا الباب، للعلَّامة ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

الآن نأتي إلى أدلة النص المستنبط: يقول الله عَزَّ وَجَلَّ: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ} [سبأ: 28] ، دلت هذه الآية: على عموم بعثة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأنه أُرسل إلى جميع الناس في زمانه، وبعد زمانه، وإلى قيام الساعة، فهذا يُلزم ضرورة أن يكون هذا الدين قائمًا، كاملًا، محفوظًا كما أنزله الله عَزَّ وَجَلَّ إلى قيام الساعة؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ لم يُكلَفُ نفسًا إلا وسعها: {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا} [البقرة: 286] .

والله عَزَّ وَجَلَّ لا يُكلف العباد ما لا يُطيقون، إذ يستحيل أن يأمرهم، ويأمر كل القرون، والأُمم بعد بعثة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بشرع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ لا يحفظه لهم سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، الله عَزَّ وَجَلَّ لا يُحيلهم إلا على أمرٍ محفوظٍ من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ومثله قوله تعالى: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا} [الأحزاب: 21].

الآن من أراد أن يتأسى بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد زمان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكيف يستطيع أن يتأسى، إن لم تكن السنة محفوظة إليه؟ يَعْنِي ذلك؛ الأمر بالتأسي عام لجميع الأُمم، الذين أُرسل إليهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى قيام الساعة، ويستحيل أن يتأسى به أحد بعد زمنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا عن طريق معرفة سنته.

فَلزمَ أنَّ تكون مَحفوظةٌ والله لا يُكلفُ عباده ما يطيقون، وأيضًا يقول الله جَلَّ وَعَلَا: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ} [النساء: 59].

هذه الآية تُحَيل المسلمين عند الاختلاف على الكتاب والسنة، والرد إلى الكتاب، أو الرد إلى الله عَزَّ وَجَلَّ: {فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ}، أيَ: الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إن كان في حياته فإليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإن كان بعد وفاته فإلى سنته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا بإجماع العلماء.

يقول: عبد العزيز الكناني، وهو من تلاميذ الإمام الشافعي، وله كتاب (الحِيدة)، في مُناقشة بشر المريسي في مسألة خلق القرآن، وهو كتاب نافع جدًا، قال فيه: هذا (أي هذا الاستدلال) ما لا خلاف فيه بين المؤمنين وأهل العلم، إن رددناه إلى الله تعالى فهو إلى كتابه، وإن رددناه إلى رسوله بعد وفاته، فإنما هو إلى سنته، وإنما يشك في هذا المُلحدون، أي لا يشك في هذا الكلام مُسلم من المسلمين، الآية دالة على استمرار سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والإلزام بالعمل بها إلى قيام الساعة.

الآن سنأتي إلى ما يتعلق بأدلة السنة، محفوظة من السنة نفسها، طبعًا من لم يُؤمن بالفرع الأول، لا يُمكنه أن يُؤمن بالفرع الثاني؛ لأن الاستدلال على أن السنة محفوظة من السنة نفسها، ليس هو يُعتبر من الدور الممتنع في الاستدلال؛ لأنه استدلال في صحة الشيء على الشيء نفسه، لكنه ينفع من يُؤمن بالسنة، يَعْني هناك من المسلمين من يُؤمن بأن السنة محفوظة.

لَكِنْ يُريد أن يزداد يقينًا، ويعتبر السنة النبوية مصدرًا أساسيًا من مصادر المعرفة، ويُريد أن يزداد يقينًا وتوضيحًا لهذا الموضوع؛ فلذلك هذا ينفعه، ولا يصح الاستدلال بأدلة السنة على أن السنة محفوظة لمن لم يُؤمن بالقرآن أصلًا، أو لمن لم يُسلم بأدلة القرآن.

فلابد أن يُنتقل معه إلى الدليل الآخر، وأدلة السنة دليلين أساسيين:

الأول: استمرار العمل بالسنة، كيف استمرار العمل بالسنة؟ أي: أن السنة باقية إلى قيام الساعة، يقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «**يأتي الدجال؛ المسيح الدجال في آخر الزمان، وهو محرم عليه أن يدخل المدينة، مدينة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: فيخرج إليه رجل يومئذ هو خير الناس أو من خيرهم، فيقول: هذا الرجل الذي في آخر الزمان الذي يخرج للدجال من المدينة، فيقول أشهد أنك الدجال الذي حدثنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديثه**»، مُتفقٌ عليه البُخاري ومسلم.

هذا دليل على أن هذا الرجل الذي هو في المدينة في آخر الزمان يخرج للدجال؛ قد بَلّغته أحاديث الدجال كما تكلم بها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبصفته التي وصفه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بها حَتَّى إنه ليقول أشهد أنك الدجال الذي حدّثنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديثه.

وأيضًا من الأدلة قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**لا تَزالُ طائِفةٌ مِن أُمَّتي يُقاتِلونَ على الحَقِّ ظاهِرينَ إلى يَومِ القيامةِ**»، وهذه القطعة الأولى من الحديث، تدل على قيام هذه الطائفة كما كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى قيام الساعة، وأيضًا يُؤكد ذلك صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيقول: فيَنزِلُ عيسى ابنُ مَريَمَ، فيقولُ أميرُهم: تَعالَ صَلِّ بنا».

إذًا الصلاة قائمة كما هي صلاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فيقولُ: لا، إنَّ بعضَكم على بعضٍ أميرٌ، لِيُكرِمَ اللهُ هذه الأُمَّةَ**»، رواه مسلم، فيُصلي بهم هذا الرجل الأمير، فيصلي وعيسى عليه السلام والمسلمون خلفه، فيعملون بسنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى نزول عيسى وإلى قتل عيسى عليه السلام للدجال وإلى قيام الساعة.

وهناك دليل آخر أيضًا من أدلة السنة: وهو عموم المخاطبين بالشرع، وهو راجعٌ إلى ما قبله، وكان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: « **وكان النبي(يَعْنِي فيمن قبله) يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة**» وفي رواية: «**وبعثت إلى كل أحمروأسود**» أي أنه بُعث إلى جميع الناس صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

أيضًا من الأدلة قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «**والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأُمة يهودي ولا نصراني ثم يموت ولم يُؤمن بالذي أُرسلت به إلا كان من أصحاب النار**»؛ هذا دليل على أن الحُجة قائمة على اليهود والنصارى وغيرهم من هذه الأُمة، من الأديان إلى قيام الساعة، الحُجة قائمة عليهم إن لم يُؤمنوا بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مما يدل على أن سنته كافية، كاملة، وافية، تبلغهم إلى قيام الساعة، وهذا إشارات، وأدلة من السنة نفسها على أن السنة محفوظة.

الآن ننتقل إلى سلامة طُرق نقل الحديث:

وسلامة طُرق نقل الحديث على دلالته على حِفظ السنة، دلالة عقلية، وحسية، وواقعية مُشاهدة، وهذا الدليل يلزم كل مُخالفٍ سواءٌ كان من المسلمين، أو من غير المسلمين، ممن يُؤمن بالقرآن، أو ممن لا يُؤمن بالقرآن كلهم؛ فإن هذا الدليل يلزمهم إلزامًا عَقليًا، حِسيًا، مُشاهدًا، فالناظر إلى منهج المحدّثين يعلم أَنَّهُ قد بلغ في الضبط والإتقان والدقة والتحرير، والجهد ما لم تبلغه أكثر العلوم النظرية، أو العلوم العملية الأخرى، حَتَّى شهد بذلك أهل الحديث ومُخالفوه.

بل حَتَّى أعداء السنة من المستشرقين، والمستغربين، طارت كلماتهم واشتهرت في إطراء منهج المحدّثين، وتقديم منهج المُحدّثين على غيره من المناهج، حَتَّى إنه لا يُنازع أحد منهم أنَّ الاطمئنان إلى صحة حكم المحدثين يفوق أضعاف ما تُنقل به جميع الكتب المُقدسة عند أهل الكتاب، فحديث واحد يُنقل عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُمكن الوثوق بصحته، وصحة نسبته إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أكثر بأضعاف أضعاف ما يثق به اليهود والنصارى من نقل كتبهم، إذ نُقلت كتبهم من غير إسناد أصلًا، فلا يُقارن ذلك بما نُقل عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

والآن نذكر بعض ما تميز به منهج المحدثين، مما يُؤكد وجوب الوثوق بهذا المنهج، والاعتماد عليه في نقل الحديث، والحكم عليه، طبعًا هذه بعض الإشارات، والإلماحات وإلا فكتب الحديث، وكتب علوم الرواية، يَعْنِي من قرأها أذعن، وأقر إقرارًا تامًا أنه منهج مُوفقٌ له من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، هو الذي وفق علماء الحديث حتى تُحفظ به سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

أولًا: الشروط الصعبة لقبول الأحاديث: وضع علماء الحديث شروطًا صعبةً جدًا لقبول الحديث، حتى أن مُحاولة تطبيق هذه الشروط في غير الحديث النبوي، قد يتعذر، بل قد يستحيل في كثير من الأحيان، والعجيب

أن كثيرًا ممن يعترضوا على السنة في طُرق نقلها، تجدهم ينقلون عن أفلاطون، وينقلون عن أرسطو، وهي كتب تُرجمة، ثم تُرجمة، ثم أُعيد ترجمتها، ثم غُبِّيت سنوات كثيرة لم تخرج على الناس، ثم ظهرت من جديد، ومع هذا يُصدقونها، ويُعظمونها، ويُجلونها.

فإذا جاء الحديث بالإسناد الذي رواته ثقات؛ وفيه من الضبط الدقيق، قال إنه لا يقبل الروايات، فهذا من التحكم ، ومن التناقض، الآن حينما تنظر إلى الشروط الصعبة لقبول الحديث: وهي عدالة وضبط جميع الرواة، واتصال جميع الإسناد، وانتفاء الشذوذ، وانتفاء العلة، وقد تكلمنا عن هذا في الدرس الماضي، يعلم الإنسان أن هذه الشروط، وتحققها صعب جدًا، ورغم ذلك قد تحققت، وعكف أهل الحديث على ضبطها، وتحريرها حتى توفرت في أحاديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بل حتى أُفردت كتب مُختصة في ذلك.

يَعْنِي هناك كتب خاصة في الأحاديث الصحيحة، وهناك كتب خاصة في الأحاديث الضعيفة، وهناك كتب في الأحاديث الموضوعة، والمرسلة، والمعلقة، بل حتى في صفاتها التي لا تُؤثر على الحكم، هناك صفات في الإسناد لا تُؤثر على حكم الحديث، كالحديث المُسلسل مثلًا: الذي يأتي عن راويه عن راويه بصفة واحدة، يقول حدثني وهو قابض لحيته، قال حدثنا فلانٌ وهو قابضٌ لحيته، قال حدثنا فلانٌ وهو قابضٌ لحيته، هذا يُسمونه المُسلسل بالصفات، صفة قبض اللحية، ليس لها أثر بالإسناد، وليس لها شيء، لكن لشدة ضبطهم للحديث، تجده يعرف حتى صفة شيخه أثناء تحديثه لهذا الحديث.

وهذه كتب المتسلسلات، وكتب المتواتر، وكتب الغرائب، وكتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة، وبيان إن كانت حديثًا أم لا، هذه كلها أُفردت بالتأليف، فضلًا عن الكتب التي جمعت الصحيح والضعيف، فضلًا عن الكتب التي بُين فيها الصحيح، وأُفرد به، فالمؤلفات في هذا الباب كثيرة جدًا، غير ما يتعلق بقواعد الرواية وكيفية معرفة الصحيح والضعيف، وتطبيق هذه الشروط، فإن له كتبًا كثيرة، تُسمى كتب مُصطلح الحديث، أو علوم الحديث، أو علوم الرواية، وفيها من التطبيقات، بل الكليات المختصة بهذا الموضوع.

<u>هناك أمر آخر:</u> وهو الرصد الدقيق لجميع معلومات الرواة، يَعْنِي الآن حينما يتكلم الناس عن أي إنسان، يُريدون معلومات عنه، ستجد معلومات تتعلق بحياته، ستجد معلومات تتعلق بوظيفته، أو مكانته إن كان حاكمًا، فما يتعلق بسياسة وحكمة، إن كان طبيبًا فما يتعلق بعلاجاته، وأدويته وآرائه في الطب، ونحو ذلك، فإذا أتينا إلى علماء الحديث، وجدنا أنهم لم يتركوا راويًا من رواة الحديث إلا وسجلوا ما يتعلق به من المعلومات التي تخدم الرواية، بشكل عجيب جدًا.

حتى يقول بعض المستشرقين الألمانيين:"أن الدنيا لم ترى ولن ترى أُمة مثل المسلمين، قد دُرس بفضل علم الرجال الذي أوجدوه، حياة نصف مليون رجل" يَعْنِي أكثر من خمسمائة ألف رجل دُرست حياتهم، ودُرست

أقوالهم، ودُرست أحوالهم بفضل الله عَزَّ وَجَلَّ، ثم بجهود علماء الحديث؛ لحفظ حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَلِذَلِكَ قلنا: الرصد الدقيق، وليس أي رصد، الرصد الدقيق الذي يشمل تاريخ ولادته، ووفاته، ورحلاته، وليس ذلك بل تاريخ يوم، يَعْنِي التاريخ يكتبونه باليوم والشهر والسنة، وكذلك رحلاته، هذا الراوي، وبمن التقى، مُقارنة مروياته، وجميع شيوخه وتلاميذه، وأوهامه إن وُجدت، حتى إذا أخطأ، أو وهم في حديث، فإنهم يذكرونه.

حَتَّى إن بعضهم يقول: فلان لم يسمع من فلان إلا ستة أحاديث، وأما فلان فسمع من فلان سبعة أحاديث، وفلان التقى بفلان ثلاث مرات، سمع في لُقياه الأول الحديث كذا وكذا، وفي المرة الثانية حديث كذا وكذا، وفي المرة الثالثة حديث كذا وكذا، ضبط دقيق حتى لرحلاتهم، وماذا سمعوا، وبما سمعوا من الرواة.

و أيضًا هذا الفرع أيضًا أُفردت فيه كتب كثيرة؛ بل كثيرة جدًا، و أيضًا قُسمت:

- كتب للثقات.
- وكتب للضعفاء؛ كله في تراجم الرجال وأسمائهم.
- وكتب للمراسيل: الذين بينهم انقطاعات، وكتب للمُختلطين، يَعْنِي يقول لك هذا الراوي ثقة، ثبت، ضابط حافظ لحديثه إلا أنه لما بلغ عمره سبعون سنة، أو قريب السبعين، اختلط أمره فصار لا يحفظ، ثم يُدونون، ويقولون اختلط في سنة كذا، فينظرون مَن مِن الرواة أخذ منه قبل هذا الاختلاط، ومَن مِن الرواة أخذ منه بعد هذا الاختلاط، فيقبلون من الأول، ولا يقبلون من الثاني، وهذا ضبط دقيق لا يوجد في علم من العلوم إلا في علم الحديث.
- وكذلك كتب للمُدلسين، وكتب خاصة بالوفيات، متى تُوفي العلماء؟ كتب خاصة في الوفيات، وهي كتب كثيرة وكبيرة، وكتب خاصة بالكُنى، والألقاب، الكُنية حتى لا يختلط راوٍ براوي، وكتب في الأنساب حتى لا تختلط أنساب الرواة، وكتب تتميز أيضًا بتعداد الشيوخ والتلاميذ، يَعْنِي يأتي إلى الراوي فيقول روى عنه، ثم يذكر مائة شيخ، مائتي شيخ، ثلاثمائة، أربعمائة شيخ، كلهم رووا عنهم، وشيوخه هو روى عن كذا وكذا، فيُعدد من الشيوخ العدد الكثير، وهذا لا يُمكن أن يُحصى إحصاءً بهذا الشكل، إلا بتوفيقٍ من الله عَزَّ وَجَلَّ.

ولذلك يُرجع إلى كتاب (تهذيب الكمال) في معرفة الشيوخ والتلاميذ الذين أخذ عنهم هذا الراوي، وغيرها كثير، وأيضًا يُضاف إلى ذلك، يَعْنِي هناك كتب لقواعد الحكم على الرواة، وهي كتب (الجرح والتعديل)، وكتب

خاصة في ألفاظ الجرح والتعديل، وتفسيرها، وشرح معانيها، هذا فيما يتعلق بالرصد الدقيق، لجميع معلومات الرواة.

أيضًا هناك الرحلة في طلب الحديث، وهذا مما أُشتهر به أهل الحديث اشتهارًا، حتى صار شعارًا لهم، من شعار أهل الحديث الرحلة فيه، والأمثلة عليه كثيرة جدًا جدًا، جابر بن عبد الله رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه سافر شهرًا إلى الشام لعبد الله بن أُنيس؛ لأخذ حديث واحد، وأبو أيوب الأنصاري رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه سافر إلى عُقبة بن عامر في مصر؛ لسماع حديث واحد، والقَصص في هذا كثيرة جدًا جدًا، في سفرهم لأخذ حديث، أو حديثين، والرحلة عندهم شعار، بل قد يُرد حديث من لم يرحل، ولم يجلس إلا في بلدته، ما لم تكن بلدته مكة والمدينة؛ لأن العلماء يتوافدون إليها.

أبو حاتم الرازي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى إمام من أئمة الحديث، وابنه ، ابن أبي حاتم قد جمع علم والده في كتاب (الجرح والتعديل) ومجموعة من الكتب الأخرى، يقول عنه يَعْنِي ابنه، يقول عن والده: إنه رحل في طلب العلم في رحلته الأولى- عنده أكثر من رحلة، رحلته الأولى فقط- رحل سبع سنين حافيًا، فمشي حتى بلغ ألف فرسخ، وهو بتعداد خمسة آلاف وسبعمائة وخمسة وسبعون كيلو متر، قال: ثم أوقفت العد، يَعْنِي لما بلغت إلى خمسة آلاف كيلو أوقفت العد.

خمسة آلاف يَعْنِي تعدل من مغرب الوطن العربي إلى مشرقه، مسافة كبيرة جدًا حافيًا ماشيًا، يذهب ويتردد على الرواة؛ ليأخذ عنهم الحديث، وينقل ويُصحح، وهو في بداية العشرينات من عمره، هذا توفيق الله عَزَّ وَجَلَّ لهؤلاء أن وفقهم لمثل هذه الرحلة، وشدة الرحلة، وشدة الضبط الدقيق، والأخذ عن الرواة في شتى بقاع الأرض؛ لحفظ حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، من أبرز وأعظم الأدلة على حفظ هذا العلم، والأدلة، والأمثلة في ذلك كثيرة، يَعْنِي لو يُرجع إلى كتاب الخطيب البغدادي (الرحلة في طلب الحديث) سيجد أمثلة عجيبة من أمثلة، وجهود العلماء في ذلك الأمر.

وأيضًا من الأمور التي تميز بها المحدثون: الأمانة وعدم المحاباة، الحكم علي حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليس أمرًا هينًا، الحكم على حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كان علماء الحديث، يُقدمونه على آبائهم، وأبنائهم، يَعْنِي على بن عبد الله المديني الإمام شيخ البُخاري، يُسأل عن والده، فيقولون له: ما حكم رواية والدك؟ فيقول اسألوا غيري، قالوا: إنما سألناك، قال: هذا هو الدين، والدي ضعيفٌ، من يجرؤ على هذا؟ من يجرؤ أن يُضعف والده أمانةً وحفظًا، وصيانةً لدين النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟حول علماء الحديث.

هذا هو منهج المحدثين الذي صاروا عليه، أبو داوود رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ضعَّف أحد أبنائه، شُعبة ضعَّف صهره، جرير بن عبد الحميد الضبي يُضعِّف أخاه، يُسأل عن أخيه، فيقول أخي ضعيف، وكذلك زيد بن أبي

أنيسة، وكثير كثير من الرواة يضعِّف الرجل ابنه، وأباه، وأخاه وقريبه، لا يُحابي في هذا أحدًا حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بل والأعجب من هذا، أن الإمام أحمد جيء له فقيل: ما تقول في محمد الطوسي؟ قال: إمام ثقة حافظ، فقالوا: إنه يتكلم فيك، قال: رجل صالح أُبتلي بنا، ماذا أصنع أنا؟ هو أُبتلي بي، وهو رجل صالح، وتكلم بي، ومع هذا أحكم عليه بالحكم الدقيق.

من يجرؤ على هذا؟ من الذي وفقهم لمثل هذا؟ أن يوثق رجل هو يُضعفه، هل يُمكن أن يفعله أهل هذه الأزمنة؟ يَعْنِي رجل يتكلم في الإمام أحمد، ويُضعف الإمام أحمد بغير دليل، وبغير حق، ولكن الإمام أحمد يقول: رجل صالح أُبتلي بنا، آتاه ما أتى البشر، إلا أنه في حديثه ثقة، لا يجرؤ على هذا إلا من وفقه الله عَزَّ وَجَلَّ لحفظ سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وليدل هذا الأمر على أن سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ محفوظة، وبأيدٍ أمينة، لا تُحابي في ذلك لا أقارب، ولا تُحابي في ذلك أصدقاء، ولا أحباء، ولا تُعادي، أو تتحامل حتى على الأعداء الشخصيين، إن كانوا هم ثقات في أنفسهم وأهل ديانة.

وأيضًا نأتي إلى الأمر الأخير؛ وهو ما يتعلق بالحفظ، وهذا أيضًا أشهر من أن يُتكلم به، يَعْنِي حفظ المحدثين من أشهر ما تميزوا به، من زمن الصحابة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْهُم إلى يومنا هذا، والحفَّاظ لحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يُبهرون العالم في كل وقت وزمان، على بن عبد الله المديني من الحفَّاظ، وكان يحفظ آلاف الأجزاء، وكان يسردها في المجلس الواحد، وإسحاق بن راهويه أيضًا أملا في مجلس، أو في بعض المجالس أحد عشر ألف حديث.

طبعًا إذا قال المحدث حديثًا هو يقصد الأسانيد، ولا يقصدون المُتون؛ وبعض الناس يظنُ أن إذا قلنا حديث فهو متن، يَعْنِي قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنما الأعمال بالنيات»، هذا حديث، ليس هذا مُراد المحدثين، مُراد المُحدثين الإسناد، يَعْنِي: «إنما الأعمال بالنيات»، لو رواه عشرة، ورواه عنهم عشرة، ثم رواه عنهم عشرة.

لكن هذا بعدد الرواة هذه تُسَمىَ أحاديث مائة، مائتين، ثلاثمائة حديث، ولفظه واحد: «إنما الأعمال بالنيات»، والرواة له بثلاثمائة إسناد، فيكون هنا ثلاثمائة حديث بمتنٍ واحد، وهذا ما لم يفهمه كثير من الناس، من وقع عنده إشكالات في علم الحديث.

إسحاق بن راهويه تكلم بي أو حدث بإحدى عشر ألف حديث من حفظه، ثم أعادها من كتابه، ولم يزد، ولم يُنقص حرفًا واحدًا، أي حفظ هذا؟ وأيضًا الإمام البُخاري رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى قد اختبره أهل بغداد، لما جاء إلى بغداد، اجتمع له فُقهاء، والمحدثين وعامة الناس من كل مكان، قالوا: جاءنا محمد بن إسماعيل البُخاري وهو حافظ زمانه، فاجتمعوا له وأعدوا له اختبارًا، فجاء يَعْنِي جمعوا عشرةً من أهل الحديث في زمانهم.

فأخذوا مائة حديث، وقَسَّموها على العشرة كل واحد له عشرة، فقلبوا أسانيدها بمتونها، يَعْنِي جاء الإسناد وهو حدثنا فلان، قال حدثنا فلان قال حدثنا فلان، فيأخذونه، ويضعونه على متنٍ آخر قال نبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا وكذا، ويأخذون المتن الآخر ثم يضعونه على الإسناد الأول، ويأخذون إسناد السابع، فيضعونه للثامن، والثامن يضعونه للعاشر، وهكذا بدلوا المائة حديث أسانيدها بمتونها، فخلطوها، ووزعوها بين العشرة.

فقالوا: إذا جاء البُخاري، فاسألوه بهذه الأحاديث، فجاء الإمام البُخاري، وجمعوا له العلماء، واجتمعوا له، واستقبلوه، فلما استقر المجلس، قام أحد هؤلاء فقال: ما تقول في حديث رواه فلان وابن فلان قال حدثنا فلان أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال كذا وكذا، أتى بالحديث المقلوب، يَعْنِي قلب إسناده بمتنه، قال البُخاري: لا أعرفه، ثم جاء بالثاني فقال لا أعرفه، ثم الثالث، قال لا أعرفه حتى بلغ عشرة أحاديث، والبُخاري يقول لا أعرفه لا أعرفه.

ثم قام الرجل الآخر، فأتى بحديثه الأول، والبخاري يقول: لا أعرفه، الثاني والبُخاري يقول: لا أعرفه حتى انتهى من العشرة، طبعًا الموجودين في المجلس، منهم عامة الناس، ومنهم علماء، العلماء قالوا: أن البُخاري فطن لحيلتهم، وأما عامة الناس فقالوا: هذا البُخاري الذي يُقال، إذا هو لا يحفظ، كيف لا يعرف هذه الأحاديث؟ فكيف يُقال البُخاري الحافظ؟ لأنهم لا يعرفون أصلًا أنها مقلوبة، فقام الثاني والثالث والرابع إلى العاشر وهم يقلبون الأسانيد حتى انتهوا.

فقال البُخاري: انتهيتم، قالوا: نعم، قال أما أنت، فجاء إلى الأول فحديثك الذي قلت فيه كذا وكذا وكذا خطأ، وصوابه كذا وكذا، وأما حديثك الثاني فكذا وكذا حتى رد جميع الأحاديث من أولهم إلى آخرهم على ترتيبها، يقول الحافظ بن حجر: البُخاري كان حافظًا، ليس عجيبًا،أن يعرف أن هذه الأحاديث غلط.

وإنما العجيب في حفظه أنه عرف خطأ كل واحد بالترتيب، عرف أخطاءهم، فصوب لهم بما أخطأوا فيه، حفظ أخطائهم من مرة واحدة، هنا يُخضع لحفظ هذا الإمام رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، طبعًا الأمثلة على حفظ المحدثين كثيرة جدًا، قد بينها العلماء، وذكروها، وفي تراجيم كل راوي من علماء الحديث، تجد قصة، وتجد عجبًا في حفظه.

الآن نُريد أن نتكلم عن بعض عبارات علماء المسلمين المتعلقة بعلم الحديث:

يقول أبو حاتم الرازي: "م يكن في أُمة من الأُمم منذ خلق الله آدم أُمناء يحفظون آثار الرُسل إلا في هذه الأُمة"، هذا ليس موجودًا عند جميع الأُمم إلا في هذه الأُمة".

ويقول المذي وهو صاحب (تهذيب الكمال): "أما السنة فإن الله تعالى وفق لها حُفَّاظًا عارفين، وجهابذةً عالمين، وصيارفةً ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المُبطلين، وتأويل الجاهلين، وتنوعوا في تصنيفها، وتفننوا في تدوينها على أنحاء كثيرة، ودروب عديدة حرصًا على حفظها، وخوفًا من إضاعتها".

ويقول الحافظ الذهبي: نحن لا ندعي العصمة في أئمة الحرج والتعديل، ولكن هم أكثر الناس صوابًا، وأندرهم خطأ، وأشدهم إنصافًا، وأبعدهم عن التحامل، وإذا اتفقوا على تعديل، أو تجريح فتمسك به، وأعضد عليه بناجذيك، ولا تتجاوزه فتندم، ومن شد منهم فلا عبرة به، فخلي عنك العناء، وأعطي القوس باريها، فو الله لولا الحُفَّاظ الأكابر؛ لخطبت الزنادقة على المنابر" هذه كلمة للإمام الذهبي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

ويقول مصطفى صبري وهو من علماء القرن الماضي؛ وكان من أواخر مُفتين الدولة العُثمانية، يَعْنِي ممن هُجِّر بعد سقوطها، وذهب إلى مصر، فمات فيها قال: الطريقة المتبعة في الإسلام؛ لتوثيق الأحاديث النبوية، أفضل طريق وأعلاها، لا تُدانيها في دقتها ، وسموها أي طريقة علمية غربية، أُتبعت في توثيق الروايات، حسبك أن نقد الرجال، (أي رجال الحديث) أصبح علمًا مُدونًا في الإسلام، له كتب خاصةً، لا تستوعبها المجلدات".

ويقول هو أيضًا: "فالآن وفي زمان من حق الإسلام أن يُباهي جميع الأديان بحفظ كتابه، وسنته، ولا نُغالي إذا قلنا: إن ضبط سنة نبي الإسلام صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أصح من ضبط كتب أهل الكتاب" وهذه كلمة تُبين أهمية، أو مكانة منهج المحدثين في ضبط حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، طبعًا كلام أبي حاتم الرازي ذكره الخطيب البغدادي في (شرح أصحاب الحديث)، وأيضًا كلام الترمذي ذكره هو نفسه في (تهذيب الكمال)، وكلام الذهبي ذكره في (سير أعلام النبلاء) في ترجمة يحيى بن معين، ومصطفى صبري له كتاب اسمه (موقف العقل العلم والعالم من رب العالمين) ذكر هذا الكلام في كتابه.

<u>الآن نأتي إلى بعض العبارات عن غير المسلمين من المستشرقين وغيرهم:</u>

<u>يقول العالم الألماني أشبره نكر:</u> "إن الدنيا لم تر ولن تر أُمة مثل المسلمين، فقد دُرس بفضل علم الرجال الذي أوجدوه حياة نصف مليون رجل"، هذا نقله مصطفى صبري.

وأيضًا يقول المؤرخ الإنجليزي المشهور صاحب كتاب (تاريخ حضارة انجلترا) توماس بيكل ، وهو تُوفي سنة ألف وثمانمائة واثنين وستين يقول: إن تسجيل الأحداث، وتأريخها بالسنة، والشهر بل باليوم إن ذلك العمل- يتكلم عن عمل المسلمين- لم يحدث في أوربا قبل سنة ألف وخمسمائة وسبعة وتسعين أي سنة ألف وخمسة للهجرة، يَعْنِي قبل أربعمائة واثنين وعشرين سنة تقريبًا، أما المسلمون فيستخدمون هذا منذ بعثة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو منذ هجرة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وأيضًا يقول المستشرق الإنجليزي مارجليوث وهو مُستشرق حاقد على الإسلام، وكتاباته المغردة ضد الإسلام كثيرة جدًا، وله مقالات وكتابات في الطعن في الإسلام مع أنه محقق لبعض الكتب العربية كـ(معجم الأدباء) (رسائل أبي العلاء المعري)، يقول هذا الذي درس وهو مُستشرق حاقد، ودرس منهج المحدثين فقال وهو يتحدث عن نظرية الإسناد عند المحدثين: لا يُمكن الشك في قيمتها، في ضمان الصحة، والمسلمون على حق في فخرهم بعلم الحديث.

والحق والفضل ما شهدت به الأعداء ، يَعْنِي هذا عدو مُستشرق ، مُغردٌ كثيرًا ما يشكك في الإسلام ومع هذا يشهد بهذه الشهادة، أنه لا يُمكن الشك في قيمة ضمان الصحة عن طريق نظرية الإسناد، إسناد الحديث، والمسلمون على حق في فخرهم بعلم الحديث.

وأيضًا يقول أستاذ التاريخ الشرقي في الجامعة الأمريكية في بيروت، وهو عالم نصراني ومؤرخ، وهو أسد رستم يقول: "ومما يُذكر من مزيد الإعجاب والتقدير ما توصل إليه علماء الحديث منذ مئات السنين في هذا الباب، وإليك بعض ما جاء في مُصنفاتهم نُورده بحروفه وحذافيره، تنويها بتدقيقهم العلمي، واعترافًا بفضلهم على التاريخ"؛ هذا في كتابه (مصطلح التاريخ)، ثم ذكر فيما يُقارب اثنين وعشرين صفحة في بيان سلامة منهج المحدثين، وطريقتهم.

ثم قال أيضًا هو أسد رستم: "والواقع أن الميثودولوجيا الغربية؛ الميثودولوجيا: هي علم المناهج، أو علم منهج البحث، أو البحث العلمي، الميثودولوجيا الغربية التي تظهر اليوم لأول مرة بثوب عربي، يَعْنِي في زمانه تُرجمة إلى اللغة العربية في ثلاثينات القرن الميلادي الماضي، قال: ليست غريبة عن علم مصطلح الحديث، بل تمت إليه بصلة قوية، وبإمكاننا أن نُصارح زُملائنا في الغرب، فنُؤكد لهم بأن ما يتفاخرون به، نشأ وترعرع في بلادنا، ونحن أحق الناس بتعليمه، والعمل بأُسسه وقواعده".

هذه كلمات غير المسلمين في إثبات هذا المنهج، وبيان أن هذا المنهج، منهج أساسيٌ، منهج ثابت، منهج قويم، يصح بل يضمن سلامة وصحة استقرار، وثبات طريقة منهج المُحدثين، ويُمكن عن طريقه الحكم الجازم في صحة الأحاديث وضعفها، طبعًا كلام مصطفى صبري الذي نقله.

أيضًا في نفس الكتاب في؛ (موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين)، وأما كلام توماس بيكل نقله في كتابه؛ (تاريخ حضارة انجلترا)، وأيضًا نقله عنه مرجليوث، ومارجليوث أيضًا كلامه في كتابه (دراسات عن المؤرخين العرب)، وأيضًا أسد رستم في كتابه (مصطلح التاريخ).

الآن ننتقل إلى موضوع آخر: وهو المحور الرابع من محاور هذه الدورة: وهو الاعتراضات وطرق نقلها، في هذا الدرس نأخذ مناهج المُخالفين، ثم في الدرس القادم، سنأخذ مسالك الدفاع عن السنة النبوية، ثم نختم بأصول الأمثلة، وطريقة التعامل معها، وبيان كيفية نقد الشُبهات.

طبعًا الاعتراضات وطرق نقضها، يَعْنِي نتكلم فيها عن مناهج المخالفين، ومناهج المخالفين على قسمين:

القسم الأول: يتعلق بمعتقداتهم.

والقسم الثاني: يتعلق باستعمالاتهم، وطرقهم التي يستعملونها من مُغالطاتهم، ومن ما يتعلق بمُخالفاتهم الأخلاقية والعلمية التي يستخدمونها في التشكيك بالدين عمومًا، وبالسنة النبوية خصوصًا، ومسالك الدفاع عن السنة النبوية، والذب عنها، وكيفية تعامل علماء المسلمين مع هذه الأمور، ثم أمثلة تطبيقية.

أما مناهج المخالفين: فهناك مُعتقدات عامة، المعتقدات العامة هنا؛ نقصد بها المعتقدات في السنة النبوية، ماذا يعتقدون بالسنة؟ يَعْنِي ما الذي يعتقدونه بإيمانهم بالسنة النبوية؟ الأمور المهمة، يَعْنِي من الأمور الأساسية، والمهمة جدًا؛ بل هي الأساس في باب الجدل والنقاش أن تعرف مُعتقد خصمك تمامًا؛ يَعْنِي إذا كان الحوار والجدل لن يكون أصلًا في محله أبدًا، ما دام الطرفان لا يعرف كل منهما معتقد الآخر، ومَنزع الخلاف عنده، فهذا عامة في جميع الخلافات سواء العقدية أو حتى بين الفرق المنتسبة للإسلام، الفرق الكبرى؛ بل حتى في الفروع الفقهية.

وكما ذكرنا سابقًا؛ أنَّ المنكر لوجود الله عَزَّ وَجَلَّ لا يصلح الجدال معه في حُجّية السنة، والقواعد الحديثية، إذ النقاش معه في غير موضع النزاع الأصلي، ويُعرف موضع النزاع الأصلي، فكيف تعرف موضع النزاع الأصلي؟

هناك قاعدة مهمة وهي: أَنَّهُ إذا انتهى الجدال على الاتفاق في هذه المسألة، فإن تم الاتفاق على الأصل، فمعناه أن هذه المسألة أصل في ذاتها، أما إذا يُقنع في المسألة الأولى، ثم المسألة الثانية، والثالثة والرابعة، ولا زال المخالف شاكًا في أصل الموضوع، فأنت تُناقشه في الفروع، ولا تُناقشه في الأصل، إذ النقاش في محل النزاع في الأصل، هو الذي يُنهي جميع ما بعده من الإشكالات، والنزاعات.

الآن إذا كان عندنا كما يُمثلون يَعْنِي شجرة، وفي أصل الشجرة مرضٌ، أو مُشكلة، فمهما قطعت من الأوراق، مهما قصصت من الأغصان، لن تحل المُشكلة ما لم تُعالج المرض الذي في جزع هذه الشجرة، وفي أصلها، وهذا ما يفعله كثيرًا من الناس حينما يُناقش الملحدين، ويُناقش اللادينيين، ويُناقش اليهود والنصارى في بعض فروع،

وجُزئيات السنة النبوية مثلًا، فكيف تناقشه في هذه الأمور، وأنت لم تتفق معه على أصلهم في ذلك؟ ولذلك لا تحصل نتيجة، لا أقول غالبًا بل دائمًا إن صح التعبير، لا تحصل نتيجة إيجابية على ذلك.

الآن نأتي إلى المعتقدات العامة: بعد نظر وتأمل في عقائد المخالفين، تبين لي أن كل الاعتراضات الواردة على السنة النبوية، لا تخرج من أصلين أساسيين وهما: إنكار حُجية السنة، وإنكار حفظ السنة، هذان الاعتراضان هما أصل الاعتراضات الواردة على السنة، فكل اعتراض، كل شبهة مُتعلقة بالسنة، فهي مُندرجة تحت هذين الأصلين.

ومن يُلاحظ هذا الأمر، يتبين له: أن إنكار حُجية السنة، ينقض هذا الاعتراض، ما أخذناه في؛

الأمر الأول: من إثبات أنَّ السنة وحي، وأنها مُلزمة وواجبة الإتباع، في تلك الأدلة من أقر بها تسقط عنده جميع الشُبهات المتعلقة في إنكار حُجية السنة.

وأما الأمر الثاني: في إنكار حفظ السنة، فأيضًا ينقض ما أخذناه من أدلة حفظ السنة النبوية، وسلامة طُرق نقل السنة النبوية.

فأولًا: إنكار حُجية السنة من أقوى، وأبرز أصول هذه الشبهة: هو دعوى الاستغناء بالقرآن، يَعْنِي هذه الدعوى يدخل تحتها فرق القرآنيين، الحداثيين، العقلانيين، التنويريين؛ كلهم يدخلون تحت هذه الدعوى، وتحت هذا الاعتراض.

وسبق كما ذكرنا من أدلة السنة، أن السنة وحي ما ينقض هذا الاعتراض كما في الأدلة المستنبطة من القرآن، يَعْنِي من يقول أَنَّهُ يستغني بالقرآن الكريم، يُسأل عن قوله تعالى: {أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ} [البقرة: 187]، أين التحريم في القرآن؟

الله عَزَّ وَجَلَّ بيَّن أنه {أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ} أي أنه كان حرامًا فيما قبل، ولذلك عفا الله عنهم؛ لأنهم ارتكبوا أمرًا مُحرمًا، فأين التحريم في القرآن؟ الجواب أنه غير موجود، إنما هو في السنة، فهذا إلزام لهم إذا قالوا أنهم يستغنون بالقرآن الكريم، فأين هذا التحريم؟ وأين هذا الحكم في القرآن الكريم؟

وأيضًا قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في تحويل بيت المقدس: {وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا} [البقرة: 143] في تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة، فأين النص الذي قال الله عَزَّ وَجَلَّ: {وَمَا جَعَلْنَا} أين جعله الله عَزَّ وَجَلَّ في القرآن الكريم؟ إنما جعله في السنة،{وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا} وهذا كله أخذناه في الدرس السابق، فالله عَزَّ وَجَلَّ هو الذي جعلها، ومع هذا لا يُوجد نص في القرآن، إنما هو في السنة النبوية.

وهذه أدلة من القرآن نفسه على إثبات وحي ملزم، واجب آخر غير القرآن الكريم، فدعوى الاكتفاء بالقرآن غلط؛ لأن القرآن نفسه، دل على وجود غيره، والحقيقة: أن العلم بالسنة، هو عمل بالقرآن الكريم، وسيأتي أيضًا في الأمثلة التطبيقية إن شاء الله، مزيد تفصيل لهذا الاعتراض، والرد عليه، الذي هو دعوى الاستغناء بالقرآن؛ لأنه من الدعاوى الكبرى.

أيضًا هناك دعوى: النقض والتعارض والغلط؛ وذلك بأن يدعي المعترض: أن في السنة تناقض في نفسها، أو تعارض مع غيرها من مصادر المعرفة، كالقرآن، أو العقل، أو الخبر الصحيح تاريخيًا، أو الحس، أو المشاهدة والعلوم التجريبية الحديثة، وفي الحقيقة آثرت أن أقول دعوى؛ لأن جميعها لدعاءات، والادعاء يتطلب بينه، فإن لم يقم عليه بينه فهو كذب، كما هو معلوم، فلا بد ممن يدعي بهذه الدعوى، أن يأتي ببينة صحيحة ثابتة، وهذا ما لم يُوجد حتى الآن، ولن يُوجد.

وعلماء الحديث؛ قد عالجوا هذا الإشكال مُعالجة دقيقة وقوية، كما تجده في كتب: مُشكل الحديث، ومُختلف الحديث، فأجابوا عن كل الاعتراضات في ذلك، فتبين أن كل الاعتراضات قامت؛ بسبب فهم سقيم، أو قصد سيء، وعامة من يخوض في هذا الباب، يستخدمه للاعتراض على السنة، ممن هو لا علم له، ولا خبرة له بالسنة ومُصطلحاتها أصلًا؛ فتجد في بعض أقوالهم ما يُضحك عليهم حتى صغار مختصين، وذلك بسبب جهلهم.

وأيضًا إثبات أن السنة وحي كما سبق، ينقض هذا الافتراء، والادعاء تمامًا؛ لأن القرآن من عند الله، والمُسلمات: يَعْنِي العقل والكون إنما خلقها الله عَزَّ وَجَلَّ، والحس والمُشاهدة إنما خلقها، وأبدعها الله عَزَّ وَجَلَّ، فلا يُمكن أن يتعارض ما أمر الله عَزَّ وَجَلَّ به، مع ما خلقه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

أيضًا من الشُبهات، أو الاعتراضات: ما يتعلق بتضييق مسالك الاحتجاج، وذلك بتقييد الاحتجاج بالسنة النبوية، أن يُضيق ويُقيد بزمن من الأزمان، أو مكان، أو صفة، أو حكم، فيقول مثلًا المخالف: أن السنة خاصة في زمن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أم بعد زمانه فليست مُلزمة لنا، وأيضًا بعضهم يقول: أن السنة فقط فيما يتعلق بالأمور التشريعية، الصلاة والصيام، أما غير التشريعية، فلا تلزمنا، مثل المُعاملات والبيوع، وما يتعلق بالاقتصاد، أو الحكم أو غير ذلك، فيقولون: أننا غير مُلزمين به، وإنما نُلزم بإتباع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما يتعلق بالتشريعات.

والحقيقة: أن هذه الدعوى رُغم حدوثها، وابتداعها في هذا العصر، إنما نشأت يَعْنِي سبب نشأتها، والله أعلم. أنها مُحاولة من هؤلاء لموافقة المِزاج الغربي في القوانين الدُولية، والمعاملات السياسية، والاقتصادية العصرية، يَعْنِي إرضاء للهيمنة الفكرية الغربية، تجد بعضهم، يَعْنِي لشدة انهزامه يحاول العمل بالسنة، ولكن لا يُريد مُخالفة أنظمة الغرب، فيسلك مثل هذه المسالك.

ويقول: لا، نحن فقط التشريع، أما غير التشريع فنلجأ إلى القوانين الغربية، هذه كلها انهزامات، ومسائل ليست هي الحقيقة في تضييق مسالك الاحتجاج لو أتوا بأدلة وقالوا: نحن نستدل بحديث كذا، أو بآية كذا، هم في الحقيقة ليس منشأهم الأساسي هو الحديث والآية، وإنما منشأهم الأساسي هو الانهزام الفكري، لمحاولة إتباع الغرب.

ولذلك مما يُؤكد هذا الأمر، أن عامة الذين يستعملون مثل هذه المسالك، تجدهم حتى الأمور العلمية، أو العملية، والمُعاملات، أو ما يتعلق بهذا الأمر التي وردت في القرآن، لا يُسلمون بها، بل يُؤولونها تأويلات أخرى، فإذًا مشكلتهم ليست مع نص السنة أنها كذا وكذا، وإنما مشكلتهم مع أن الإسلام عمومًا خاصٌ في العبادات، وليس له علاقة في المعاملات.

كما هو المزاج الغربي الذي يُريد أن يحول الأديان فقط في المساجد، ولا تخرج في الخارج، وهذا لا يقبله الإسلام أبدًا، فالإسلام منهج للحياة، في العمل، وفي الدنيا، وفي الاقتصاد، وفي الاجتماع، وفي جميع الأمور، وليس خاصًا فقط فيما يتعلق بالأمور الدينية البحتة.

الآن هذه الأمور هي المسائل، أو ما يتعلق بباب إنكار حُجية السنة، هناك رد إجمالي، ونقض إجمالي له، لكن النقض التفصيلي يُرجع إليه في كتب العلماء التي تكلمت، ولعل نأخذ بعضها في الأمثلة التي ستأتي إن شاء الله، أما النقض الإجمالي: فأولًا: إثبات أن السنة وحي من الله، فإذا أثبت أن السنة وحي من الله، فهي حق مُلزم، لا يأتيها خلل، ولا يأتيها باطل، حق لا يأتيه أي زلل، فلذلك تنقض جميع الاعتراضات.

وأيضًا أن أمر القرآن بالسنة، إذا كانوا يُؤمنون بالقرآن، أمر القرآن بالسنة، كيف جاء؟ من ينظر إلى أمر القرآن، أمر الله عَزَّ وَجَلَّ في القرآن بالسنة النبوية، كيف جاء؟ جاء عامًا غير خاص، وجاء مُطلقًا غير مقيد، فأمر الله عَزَّ وَجَلَّ عام غير خاص، ومطلق غير مقيد، الله عَزَّ وَجَلَّ إذا قال: {وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ} [النساء: 59] هل قيده؟ {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ} [النساء: 59] هل قال أطيعوه في زمن دون زمن؟ هل قال أطيعوه في حال دون حال؟ في مسألة دون مسألة؟

بل أطلق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وعمم وجوب إتباع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تعميمًا وإطلاقًا؛ ليدل على أنه واجب الإتباع في كل زمن، وفي حالة، ولكل مسألة، ولذلك قال تعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} [الحشر: 7]، أيضًا كما سبق: أنه حتى في زمن عيسى عليه السلام، وفي زمن الدجال، يكون التمسك بالسنة النبوية كما نص عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

الآن الدعوى العامة، أو النقض العام: يكون في أن الدعاوى أصلًا ليس عليها بيانات، عامة هذه الدعاوى التي تُطلق لم يكن عليها بيانات واضحة بحيث يستند عليها من يُريد الحق استنادًا علميًا.

الآن نأتي إلى الموضوع الآخر وهو موضوع: إنكار حفظ السنة النبوية، هذا أصل آخر من أصول التشكيك في السنة النبوية، الاعتراض بإنكار حفظ السنة النبوية، يندرج تحته كل شبهة مُتعلقة بالإسناد، أو بمنهج المُحدثين.

ومن أشهر ذلك: تأخر تدوين السنة، التشكيك في نقل السنة، يقول: السنة ما دونت إلا بعد سنة مائتين للهجرة، اي بعد مائتي سنة من وفاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ طبعًا إضافة على أن هذا كذب وافتراء، وأن السنة أصلًا كتبت في زمن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لابد أن يُعرف أن السنة، وحفظ العلماء لها، إنما كان أصله حفظ الصدور، يَعْنِي السنة حُفظت وانتشرت، وعرفت بين الناس، ودُن كثير منها في زمن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بل لم يكونوا بحاجة إلى التدوين أصلًا؛ لأن أُمة الإسلام أُمة حفظ.

فكانوا يعتمدون على حفظهم أكثر من اعتمادهم على الكتاب، بل يُقدمون حفظ الصدر على حفظ الكتاب، فكانت الأحاديث منثورة ومنشورة، ويعرفها العلماء، ويحفظونها سواء تقدم، أو تأخر تدوينها ليس له أي أثر في حفظها أصلًا، ليس له علاقة في الحفظ، ولكن هم يستخدمون هذا، تأخر التدوين، إذًا قبل ذلك لم تكن محفوظة، بتصورهم أنه بمثل زاماننا هذا الناس لا تحفظ.

ويأتي بالكلام لم يكن مكتوبًا ضاع، الناس ليسوا كذلك في السابق بل كانوا يُقدمون رواية الحافظ على رواية الذي بيده كتاب، وهذا أمر مشهور عن السلف، بل موجود إلى وقتنا هذا.

وببيان أدلة حفظ السنة، يُنقض هذا الاعتراض مع دراسة الكتب المتعلقة بتدوين السنة، هناك كتب كثيرة، (تاريخ تدوين السنة) و(تدوين السنة) و(السنة قبل التدوين) كتب مهمة جدًا، بينت ونقدت هذه الشبهة من أساسها، وهي كتب كاملة لنقض هذه الشُبهات، وبيان بطلانها، وبيان ضعفها، وجهل قائلها، فهناك نقض إجمالي أيضًا، لمثل هذه الشُبهات كما سيأتي من أساسها، أو من أصلها، أن الإثبات أن السنة محفوظة، وأن منهج المحدثين سليم، ومنهج موثق لا يُمكن التشكيك به.

هناك أيضًا الطعن ببعض رواة الحديث: في الحقيقة هذا أيضًا من قبيل الادعاءات، يَعْنِي الادعاءات التي يدعيها المخالفون، بل إني أرى والله أعلم. أن من يُشكك في بعض الرواة، ويطعن في بعض الرواة، إنما هو يعترف اعترافًا ضمنيًا من عند نفسه، أن السنة محفوظة، وإلا فكيف عرف هو أنه ضعيف؟ أليس من كتب المُحدثين؟ كيف عرف حال هذا الراوي، وكلام العلماء عليه؟ أليس بجهود المُحدثين؟

الاعتراض على الرواة هو دليل على حفظ السنة، واعتراف من المعترض بأن أهل الحديث قد ميزوا الراوي الثقة من الضعيف، وحتى إنه هو، وهو مُعترض استطاع التمييز بين الثقات والضعفاء، وما ذلك إلا لحفظ الله

للسنة، وتوفيقه سبحانه لأهل الحديث في رسم منهجهم، وضبطه وحفظ الأقوال التي نقلته، حتى صار من السهل، حتى على المُخالف، أن يتطلع على أحكام الرواة توثيقًا وتضعيفًا.

فأي اعتراض من هذا القبيل هو من الادعاءات، يَعْنِي ادعاء: يَعْنِي لابد أن تُثبت عليه بيان ودليل، وأي طعن براوي من الرواة يجب أن يكون وفق من دونه أهل الحديث، يَعْنِي ليس من حق أي أحد يأتي في هذا الزمان، ويُريد أن يستحدث قولًا في راو من الرواة، العلماء كتبوا وعاصروا، ولم يكتبوا إلا عن مُشاهدة ومُجالسة، يعرفون الرواة، جلسوا معهم، شاهدوهم، عايشوهم لذلك جاز لهم أن يحكموا عليهم بما شاهدوه ورأوه.

أما نحن في زماننا، فلم نتطلع عليهم، ولم نجلس معهم، ولم نُشاهدهم فلا يُمكن لنا أن نستحدث قولًا من عند أنفسنا، بل لابد أن نكون ناقلين عن العلماء السابقين، مُسترشدين بأقوالهم، وألا نخرج عن أقوالهم؛ لأنهم هم من عاصروا تلك الأمور وعايشوها، أما نحن فلم نُعايش فليس لنا إلا أن ننقل ما قالوه، وندرسه ونلتزم به، وإلا فلو فُتح الباب أن يدعي كل إنسان، لأدعي كل إنسان بهواه، فلان ضعيف، فلان ثقة، فلان كذاب، فلان صالح من عند نفسه من غير دليل، لم يضبط هذا ضابط، ولا يعتمده أصلًا أي أحد.

ثالثًا: أو الاعتراض الثالث: هو عدم تمييز السنة، وذلك بدعوى أن السنة غير مُميزة، يَعْنِي لا يتميز ما رواه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، عما رواه الصحابة، عما رواه التابعين، وأيضًا كذلك يقول: ما تميز منها الصحيح والضعيف، وهذه دعوى على ضعفها، إلا أنها مُنتشرة خاصة بين أوساط المُثقفين غير المُختصين، يَعْنِي بما أنهم يسمعون حديث صحيح ضعيف، يقول لك لا، خلاص هذا غير مميزة.

طيب إذا كنت أنت من غير المُختصين لم تُميز، هل سألت أهل العلم؟ هل سألت المختصين؟ أي إنسان لو قيل له المرض الفلاني علاجه كذا، أو علاج كذا، وقال بعض الأطباء كذا، وقال بعض الأطباء كذا، لاحتار وضاع، ولم يتبين إلا أن يذهب، ويسأل المُختصين عن ذلك، فيتبين له الأمر، فالوضع في علم الحديث على نفس الأمر، هناك أحكام من قبل المحدثين، ميزت الصحيح من الضعيف.

بل العجيب أن حتى هؤلاء يستطيعون الوصول إلى الأحاديث الصحيحة والضعيفة وبسهولة، وإن كانوا قد يجهلوه، قد يجهلون الطريقة الحكم على الرواية، إلا بعد دراسة لمصطلح علماء الحديث، فرُغم أن أحد لو عمل فكرة قليلة من هؤلاء في سبب معرفته هو بالصحيح والضعيف، وتمييزه وهو غير مُختص بذلك، لعلم أن السنة محفوظة، والصحيح مُنضبط معروف مُميز عن الضعيف، وإلا كيف عرف، رغم مُخالفته، وعدم تخصصه؟ فإذا كان غير المُختص، بل والمُخالف باستطاعته تمييز الصحيح من الضعيف، فكيف يعترض على المُحدثين عدم التمييز؟

فالتمييز واضح، ولا يُشكك فيه أحد، وغالبًا ما ينشأ هذا عند الجهل، بعض الناس لا يعلم أن صحيح البُخاري خاص في الراويات المرفوعة، وأن صحيح مسلم خاص في الروايات المرفوعة، وكذلك السنة الأربعة، مُسند الإمام أحمد، وأن مُصنف ابن أبي شيبه، ومُصنف عبد الرزاق يشمل الأحاديث المرفوعة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، والموقوفة على الصحابة، والمقطوعة على التابعين، وليست خاصة في النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فحينما يأتي إلى مُصنف عبد الرزاق، ويفتحه فيجد حديثًا عن الصحابة، يقول لك انظر غير مُميزة، طبيعي غير مُميزة؛ لأنك لم تفهم منهج المُحدثين، ولم تعرف مُصطلحاتهم، ولم تعرف طرائقهم في كتبهم، وهذا من أكبر الأسباب التي أوقعت كثير من هؤلاء في مثل هذه الإشكالات.

طبعًا هناك نقض إجمالي:

أولا: أن الله عَزَّ وَجَلَّ ، يَعْنِي لهذه الشُبهات، أن الله عَزَّ وَجَلَّ تكلف بحفظ السنة، فإذا أثبت بالأدلة أن الله عَزَّ وَجَلَّ تكلف بحفظ السنة فكل ما سبق من الإشكالات، يسقط بأن الله عَزَّ وَجَلَّ حفظ السنة، وأن كل ما ذُكر من الشُبهات فإن عليه جوابًا، أو عليه رد صحيح، يجب قبوله؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ قد حفظ السنة النبوية.

ثانيًا: سلامة منهج المحدثين كما سبق بيانه، وبيان بعض الأدلة على ذلك، وأقوال بعض العلماء المسلمين، وغير المسلمين في ذلك، وأيضًا تمييز أحكام السنة حتى عند المخالفين، من أبرز الأدلة على معرفة تمييزها، وصحيحها وضعيفها، وأنه غير صحيح ما يُشاع أنها غير مميزة، بدليل أن المخالفين أنفسهم، يعرفون الصحيح من الضعيف بأحكام المحدثين طبعًا.

و أيضًا الأخير: وهو ما يتعلق بأن الدعاوى ليست عليها بيِّنات، فلذلك يجب عليهم أن يُثبتوا ما ادعوه بالبينة والدليل حتى يُمكن الجواب عنه.

-الدرس الرابع-

بسم الله الرحمن الرحيم

تكلمنا في الدرس الماضي عن مناهج المخالفين والمخالفات العقدية التي ينطلقونَ منها، والآن بإذن الله نستمرُ في الكلام عن المخالفات المنهجية والمغالطات الأخلاقية والعلمية التي يستخدمُها المخالفونَ في إثارة الشُبهات على السُنةِ النبوية.

أولًا: الأساليب المُستعملة عند المُخالفين في مناهجِهم، هذه ليست خاصة في مَن يتكلمُ بالسُنةِ النبوية،

فهي عامة في كُل من يُحاول إثارة الشُبهات، سواءً مُتكلم عن السُنة أو مُتكلم عن القُرآن أو مُتكلم عن الدين الإسلامي عمومًا، فهم لا يتورعون عن استخدام الأساليب المُخالفة، فلابد على من يرد أن يعرف هذه المغالطات والمخالفات المنهجية والأخلاقية.

أولًا: ما يتعلق بالكذب والافتراء والبتر والتحريف. وهذا ديدنهم، وهو مشهورٌ عنهم اشتهارًا يعني قد لا يحتاجُ في كثيرٍ من الأحوالِ إلى دليل. والكذب هو إظهارُ الشيء على غيرِ حقيقته، وهو شعارٌ في الحقيقة لأهل الباطل، فالكذب عندهم كثير، فلذلك عندَ أيّ نقاشٍ ينبغي ألا تعتمدَ قولَ المخالف ولا تُسلم به حتى تُراجعهُ بنفسك وتتثبت منهُ بنفسك؛ لأنهم لا يتورعون عن الكذب على الله عَزَّ وَجَلَّ وعلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكيفَ بالكذب على العُلماء وكُتب العلماء؟

فإذا قال لكَ هذا حديثٌ رواهُ البخاري، هذا حديثٌ في مُسلم، وأنتم تقولونَ في الحديث الذي عندكم كذا وكذا، لابدَ أن تُراجع ما كتبهُ وما قالهُ وما ذكرهُ؛ فإنكَ ستجدُ في كثير من الأحيان أنهُ كذبٌ وافتراء.

الأمر الثاني: هو البتر. والبتر هو قطع الكلام عن سياقهِ وسباقه؛ فيأتي الكلام الذي يدلُ على معنًى فيحذفهُ أو يحذف ما قبله وما بعدهُ ويقطع منهُ جُزءًا تكون فيهِ دلالة مُخالفة لأصلِ الكلامِ أصلا.

يعني مثال على ذلك: ما قالهُ زعيمُ المستشرقين في العصر الماضي، وهو رأسُهم وعامة مَن يتكلم في التشكيك إنما ينقلُ عنهُ في التشكيك بالإسلام عمومًا والسُنة خصوصًا، **وهو جولد تسيهر** حينَ اتهمَ الإمام الزُهري بوضع الأحاديث تلبيةً لرغبة الحُكامِ والخُلفاء. هو اتهمَ الإمام الزُهري بهذا الاتهام.

وقال: قال الزُهري: إن هؤلاء الأُمراء أكرهونا على كتابة الأحاديث، ويستدل هو بهذا الكلام أن الإمام الزُهري إنما كتبَ الأحاديث لرغبة الحُكام، وكتبَ ما يشتهيهِ الحُكام من هذه الأحاديث.

في الحقيقة الآن يوهم السامع أن كلام الزُهري إنما هو يعني إجبارٌ من الحُكام على وضع الأحاديث، لكن لو ترجع إلى كلام الإمام الزُهري كما رواهُ الخطيب وغيرهُ بتمامهِ يتبين لك.

قال الزُهري: **"كُنا نكرهُ كتابة العلم"**. يعني كان الأئمة حُفاظ فيحفظونَ الأحاديث، فكانوا يكرهونَ كتابة العلم، حتى إن بعضهم يقول: بئسَ مستودع العلم القراطيس. لا تستودعوا العلمَ القراطيس، احفظوهُ في صدوركم.

فيقول: **"كُنا نكرهُ كتابة العلم، حتى أكرهنا عليها هؤلاءِ الأُمراء، فرأينا ألا نمنعها أحد من المُسلمين"**.

إذن هُناكَ فرقٌ كبير بين ما أرادَ هذا المُشكك الذي كذبَ وبترَ وحرفَ الكلام أن يصورهُ للناس، وبينَ حقيقة الأمر. يعني فرق كبير جدًا بين ما أراد الزُهري وعناه، وبين ما حرفهُ وبترهُ زعيمُ المستشرقين. والعجيب أنهم دائمًا

ما يدعونَ الحيادية والبحث العلمي والاستقراء والإنصاف والأمانة في النقل، وهم أكذب الناس في ذلك.

فواضح من كلام الزُهري أنهم كانوا يكرهونَ كتابة العلم، ويُفضلونَ الحفظ والضبط في الصدور، حتى أكرههم الأُمراء، ومع هذا لم يستجيبوا للأمراء إلا لمصلحة الناس؛ لذلكَ قال الزُهري بعدهُ: **"فرأينا ألا نمنعها أحدًا من المُسلمين"**.

الأمر الثالث وهو التحريف؛ وهو من أنواعِ الكذب والتزوير، وهو: صرفُ الكلام عن معناه المراد، يعني: كقولِ بعضهم في حديثِ أبي هُريرة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه: «صحبتُ رسولَ اللهِ عَلَى شِبَعِ بَطْنِي».

كان أبو هُريرة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه من أهل الصُّفة وكان فقيرًا من الفُقراء، ويقولُ عن نفسهِ رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه: أنهُ صحبَ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على جوعهِ وعلى ما يتحملهُ من مشاق الجوع، «عَلَى شَبَعِ بَطْنِهِ»؛ أي شيء يُشبع بطنهُ، تمرة تمرتين، ويجلس مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، المهم أن يسمع.

فقامَ بعضُ كِبارِ الذين يزعمونَ الحيادية والبحث العلمي والمنهج العلمي، فحرفَ هذا الحديث فقال: **"قال أبو هُريرة: صحبتُ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأجلِ شبعِ بطني"**؛ أي لأجلِ أن أُشبعَ بطني. فيُريد أن يتهم أبا هُريرة رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه بأنهُ لم يصحب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا لأجل أن يأكلَ ويشرب، وليس لأجل الحديث، وليس لأجلِ صُحبة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فحرفَ هذه اللفظة وغيرها عن معناها، وهذا كذبٌ وافتراءٌ صريح. لذلكَ إذا جاء في كتاباتِهم مثل هذه الألفاظ، لابد أن تُراجعها في أصولِها الصحيحة حتى تنظر. وكثيرًا ما ستجد أنها كذب وافتراء.

هُناكَ من الأمور: الافتراضات التي لا أساسَ لها.

الآن الافتراض من مُخيلة الإنسان أن يفترض، لنفترض أن مثلًا: اليوم سيأتي مطر، بإذنِ اللهِ تَعَالَى. إذن لنفترض أنهُ سيكونُ غدًا، لنفترض أن سيكون بعد غد. فيه افتراضات ليست عليها أدلة، وليست عليها أي شيء، لكن العجيب أنهم يأتونَ بالافتراضات التي لا أساسَ لها على أمورٍ تاريخية من غيرِ أن يُقدموا دليل.

وهذا أوسعُ الميادين التي خاضها المستشرقونَ خاصة ومن تبعهم فأطلقوا فيها أفكارهم وخيالاتِهم، وسبحوا في الافتراضات المضحكة في كثير من الأحيان، وصورا ما لا يتصورهُ العقل، فجاؤوا بتُرهات وأعاجيب غريبة وقد أكثروا من هذا كثيرًا يعني، ومن ذلك محاولة بعضهم للتشكيك بأحد الرواةِ التابعين حينما روى حديثًا يدلُ على أنَّ عُمر رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه سيموتُ شهيدًا بشهادة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الآن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبر أن عمر رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه سيموتُ شهيدًا، فهذا الحديث مُتداول عند الصحابة، والصحابة يعرفونَ ذلك، فأحد التابعين أخبرَ بهذا الخبر، أنَّ عُمر سيموتُ شهيدًا، وبعدهُ بأشهر، قُتِلَ

عمرُ رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه.

فهذا المستشرق يقول: هذا التابعي بما أنهُ تكلمَ عن مقتل عمر قبلَ ذلكَ بشر؛ إِذَاْ هو مُتواطئٌ ومُشاركٌ في قتل عُمرَ رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه.

هذا افتراضٌ تافهٌ ساقط. الناس كُلها تعلم أن عُمر سيموتُ شهيدًا، بل كانوا يتعجبون، كيفَ يموتُ شهيدًا وهو الخليفة وفي مدينةِ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟! إلا أنهم كانوا مُصدقينَ بالخبر تصديقًا جازمًا، وكانوا يروونهُ بينهم ويعلمونه، فكونهُ رواهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يكونُ هو متواطئًا؟! افتراضٌ تافهٌ ساقط، إلا أنهم يُكثرونَ منهُ. ومن لا يعرف المنهج العلمي أساسًا يظن أن هذا من الحِيادية ومن البحث العلمي ومن الدراسة والنقد للموروث كما يسمونهُ، وهو كُلُّهُ كذبٌ وافتراءٌ وافتراضاتٌ لا أساسَ لها.

أَيْضًا من الأمور: الإلزام بما لا يلزم.

فيأتي بأمورٍ في الحقيقة هي لا تلزمُ الواقعة الحاصلة، وصورُ هذا كثيرة، يعني: كمن يأتي بأقوالٍ للتابعي فيُلزم المسلمينَ بها على أنها أحاديث نبوية، أو يُلزمُهم ببعضِ آراء العُلماء التي خالفهم فيها عُلماء آخرون.

بل وأعجبُ من ذلكَ كُله، أن المُستشرقين في بداية القرن الماضي ألفوا موسوعة كبيرة جدًا سموها: **"دائرة المعارف الإسلامية"**، ورغم سعتِها وكِبرِ حجمِها وما فيها من المعلومات، إلا أنها مليئةٌ بالكذب والخُرافات والتشكيك ومُخالفات يعني مُخالفة للحق بشكلٍ فجٍ وفظيع، يعني بشكلٍ واضحٍ جدًا.

العجيب في هذا الأمر أنهم يعني حينما يُشككونَ في الإسلام ويُشككونَ في السُنة، يقولونَ إنكم أنتم في الإسلام تقولونَ كذا وكذا، والدليل: ما ذكرتهُ دائرةُ المعارف الإسلامية. كيفَ تستدل بشيء أنتَ أصلًا مَن ألفهُ، أنتَ مَن حرفه، أنتَ مَن بَيّنَ معناه. وهذا من عجائبِهم، وكثيرًا ما يستعملونهُ في استدلالاتِهم فيأتي فيقول: هذا دليلهُ كذا، ومعناهُ عندَ المُسلمين كذا بدليل ما ذكرتهُ دائرة المعارف الإسلامية.

وهذا أَيْضًا لابد أن يُنتبه له؛ لأنهُ إلزامٌ للمسلمينَ بما لا يلزمُهم أصلا.

و أيضًا من الأمور: النفي والإثبات من دونِ دليل.

وهذا منهجٌ شائعٌ عندهم، بل حتى في الأحكام على الأحاديث، فيقول: هذا الحديث صحيح، هذا حديث ضعيف، فُلانٌ راوي ثقة، فُلانٌ ضعيف، من غيرِ أي دليلٍ يذكرهُ. لذلك لا تبدأ بنقاشٍ ما لم يكن عليهِ دليلٌ وبينة. إذا أطلقَ الدعوة فلستَ بمُلزمٍ أن ترُدَ عليها حتى يُبيّنَ دليلَ هذه الدعوة ويُبين دليل هذه الدعوة من نفيٍ أو إثبات.

أَيْضًا: الاستدلال بالجزء على الكُل، وذلكَ في الإسقاط أو الإثبات. فيأتي إلى حديث يعني في أحد الكُتب،

كُتب السُنن فيُثبت أنهُ ضعيف.

الآن نأتي إلى حديث مثلًا: في سُنن أبي داود، هذا حديثٌ ضعيف، ويقول: نص العلماء على أنهُ ضعيف. فيسدل على هذا الجُزء أنّ كل ما في هذا الكتابِ ضعيف. طيب، العلماء نصوا على أن هذا الحديث ضعيف، بينما سواه صحيح، بل الأئمة نفسُهم يعني لم يشترطوا الصحة في كُتبِهم مثل سُنن أبي داود، بخلاف البُخاري ومُسلم، اشترطوا الصحة.

فإذا أتيتَ إلى كتابٍ هو نفسهُ نصَ صاحبهُ نصا على أنهُ لا يشترطُ أن يأتيَّ فقط بالصحيح، ثم تأتي وتستخرج منهُ الضعيف، وكأنكَ اكتشفتَ اكتشافًا ثم تقول: إِذًاْ جميعهُ ضعيف. هذا من الجهل ويعني من محاولة الاستدلال بالأجزاء على كُل الشيء.

و أيضًا هُناكَ أمرٌ مُهمٌ جدًا وهو: الجهل بالمصطلحات.

وهذا شائعٌ جدًا عند المُخالفين؛ لأن غالب المخالفين أساسًا -وفي الحقيقة عن تجربة وعن نظر وقراءة لكتاباتِهم- غالب المخالفين أصلًا يجهلونَ علمَ الحديث، ويجهلونَ مُصطلحات عُلماء الحديث، ويجهلونَ مصطلح الحديث من أساسه، فلذلك يقعونَ في إشكالات كبيرة جدًا بسبب جهلِهم في هذه المصطلحات، فيفهم من المصطلح فهمًا خاطئًا، ثم يبني على فهمهِ الخاطئ حُكمًا خاطئًا، وأمثلةُ ذلكَ كثيرة.

ولذلك نأتي إلى كلمة حديث، يعني مثلًا: يعني هذا من أكثر الاعتراضات التي تأتي على مسألة الجهل بالمصطلحات أن يعترض على كلمة حديث. فيقول أحدُهم مثلًا: نحنُ نرى أن العلماء يقولون نحفظُ ألفَ ألفَ حديث. والثاني يقول: أحفظُ ستمائة ألف حديث، والآخر يقول: أحفظُ مائتي ألف حديث، والآخر يقول: من لم يحفظ خمسمائة ألف حديث فلا يحقُ له أن يُفتي.

ولو بحثنا الأحاديث التي في زمانِنا لا نجدُ إلا يعني مهما بلغنا بها صحيحِها وضعيفِها لا تتجاوز ثلاثين أو أربعين ألف حديث مع الضعيف مع الأقوال التي تُنسبُ وليس بأحاديث كُلُّها كُلُّها لا تتجاوز عددًا رُبع ربع ربع الأحاديث التي يذكرها المحدثون.

الحقيقة هذا جهلٌ في مُصطلح كلمة حديث، إنما تُطلق ويُرادُ بها عند المُحدثين لا كما يفهمهُ الناس، هم يظنون أن حديث يعني متن. قال النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا وكذا وكذا، وليس بصحيح، الحديث عند المُحدثين يُطلق ويُرادُ بهِ السند وأيضًا يُطلق ويُرادُ به الحديث والمتن، وأيضًا عند المتقدمين يُطلقونهُ ويُريدونَ بهِ حتى أقوالَ الصحابة.

على سبيل المِثال: يعني من الأحاديث الشهيرة كما هو ظاهرٌ عندكم على الشاشة، قول النبي صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَن كذبَ عليَّ مُتعمدًا فليتبوأ مقعدهُ من النار».

أنا اقتصرت، الآن سأذكر لكم الأسانيد فيهِ، اقتصرت على جُزء يسير جدًا من أسانيد هذا الحديث، وإلا فأسانيدهُ تتجاوز الثمانين إسناد، أنا الآن سأذكر مجموعة قليلة من الأسانيد، وأنظر ماذا يُريد المحدثون بكلمة حديث في فهمها أو لا، يظنونَ أن قوله: «مَن كذبَ عليَّ مُتعمدًا فليتبوأ مقعدهُ من النار»، هذا حديث، فإذا قُلنا ستمائة حديث، أي ستمائة لفظ، قال: النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كذا وكذا وكذا، أو ستمائة ألف. وهذا غلطٌ في فهم المحدثين.

المُحدثون يعتبرونَ كُلَّ إسنادٍ حديث، فلننظر الآن إلى هذا الحديث:

- **فالأول:** مرويٌّ من طريقِ أبي هُريرة، رواهُ محمد بن عُبيد عن أبي عوانة عن أبي حُصين، عن أبي صالح عن أبي هُريرةَ رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه.
- **الطريقَ الثاني:** من طريق جابر بن عبد الله.
- **والطريق الثالث:** أَيْضًا من طريق المغيرة بن شُعبة.
- **والطريق الرابع:** من طريق علي بن أبي طالب.
- **الطريق الخامس:** من طريق عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن مسعود رُوي عنهُ من عدةِ طُرق:
  - **الأول:** من طريقِ زر بن حُبيش.
  - **الطريق الثاني المرويٌّ عنهُ أَيْضًا:** من طريقِ شريك عن سماك عن عبد الرحمن بن عبد الله. وشريك يرويهِ عنهُ ثلاثة: أبو بكر بن أبي شيبة، وعبد الله بن عامر، وأيضًا يرويهِ عنهُ إسماعيل بن موسى.

عبد الله بن مسعود وحدهُ يُروى عنهُ هذا الحديث من أربعةِ طُرق.

وأيضًا روى هذا الحديث الزُبير بن العوام.

لو أتينا إلى منهج المحدثين فإنهم لا يقصدونَ فقط المتن: «مَن كذبَ عليَّ مُتعمدًا»، بل ما رواهُ أبو هُريرة يعدونهُ حديثا، وما رويَّ من طريقِ جابر حديثًا آخر ثاني، والمغيرة الحديث الثالث، وعلي بن أبي طالب الحديث الرابع، وعبد الله بن مسعود يُروى عنهُ من أربعةِ طُرقٍ وحدة، فحديث أبي بكر بن أبي شيبة هو الطريقُ الخامس، وعبد اللهُ بن عامر الطريق السادس، وإسماعيل الطريق السابع، وزر بن حُبيش الطريق الثامن،

والزُبير بن العوام هو الطريقُ التاسع.

الآن إذا قال المحدث، إذا أرادَ المُحدث، إذا أرادَ المحدث أن يحكم على هذا؛ فإنهُ سيحكمُ على هذا بأنهُ تسعة أحاديث وليسَ حديثًا واحدًا. وأنا أقولُ لكم إنني اختصرتُ في الطُرق والأسانيد، وإلا فهي مرويةٌ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما يتجاوز الثمانين إسناد، وكُل إسناد تحتهُ أَيْضًا طُرقٌ كثيرة فقد يتجاوز المائة أو مائتين أو ثلاثمائة إسناد، فلذلك الحديث لا يعني كما يظنونهُ المتن، بل يعني الأسانيد.

ومع هذا فيكونُ الحديثُ الواحد في مُصطلحِ هؤلاء يُطلقُ عند المحدثين ويُطلقُ عليه المحدثون على حسب أسانيدِهِ سبعينَ حديثًا، مائة حديث، ألف حديث إن كان للحديث أسانيد كثيرة، وكانوا يُكثرون من الأسانيد، فلا يروي الحديث إلا من عدةِ طُرق حتى يحفظونهُ.

فهذا مثالٌ على الجهل بالمصطلحات الحديثية والشرعية.

أَيْضًا نأتي إلى موضوع الاستدلال بالضعيف، وهذا أَيْضًا من أشهرِ طُرقِهم وما يستعملونهُ بكثرة، فهو ديدنُهم، عامة ما يستدلونَ به، يأتون بأحاديث ضعيفة ويُريدون إلزام المسلمين بها، فلابد أن ترجع إلى منهج المحدثين لمعرفة صحة الحديث من ضعفهِ.

أَيْضًا هناك التعميم غير المنهجي، وقد سبقَ الإشارة إليهِ في المقدمة، كما ذكرنا مَن يستدل، يعني ما يستدل بعضهم على ضعف جميع الأحاديث لأنه وجدَ بعض الأحاديث ضعيف، هذا التعميم غير المنهجي.

ويدخل في التعميم غير المنهجي أَيْضًا التعميم في الأحكام والإطلاق من قَبيل الكذب، يعني كمن يقول: السُنة كُلُّها تَمَ تحريفُها، كُلُّ الرواةِ ضعفاء، هذا يعني يمشي ويسير ويُطلق الأحكام من غيرِ ضابطٍ ولا منهج؛ لأنهُ يُعمم تعميمًا غيرَ منهجي، وهذا في العادة أمرٌ غيرَ مقبول، لكن المشككين من المستشرقين على وجه الخصوص، يعني لا يبدءونَ به مُباشرة، هم يعرفونَ أنهم إذا قالوا عند الناس بهذه التعميمات، يعني الناس سينكرونَ قولهم، ولكنهم يبدءونَ بمقدمات يستلطفونَ بها الناس، ويقولونَ: قد ثبتَ عندنا بالبحث العلمي وبالاستقراء وبالجمع والتدقيق والنظر الفاحص أنَّ جميعَ الرواةِ ضُعفاء.

فهو إذا قدمَ بهذه المُقدمة خاصة عند مَن في نفسهِ انهزامٌ للفكر الغربي المُخالف أو عنده ردة فعل أو مُشكلة مع بعض المسلمين؛ فإنهُ يقعُ في مثلِ هذه الإشكالات، ويُصدق مثل هذه الكذبات، لذلك يعني لا يوجد عندهم في الحقيقة استقراء، بل قد لا يقرؤونَ شيئًا أساسًا كما هو الظاهر والشائع من مشاهير وسائل التواصل، ومشاهير مُشككي الفضائيات والإعلام، إنهم ليسوا إلا مُقلدينَ يتبعونَ ما يقولهُ هؤلاء حتى من غيرِ مُراجعةٍ ولا دراية.

أَيْضًا من الأمور: الشك غير المنهجي.

والشك على قسمين:

يعني هُناكَ شك علمي: وهو الشك الذي يكون له سبب، ويكون له دافع، ويكون له مُبرر. فهذا يجعل الإنسان يتوقف ويبحث مرة أُخرى ويُكثر من البحث علهُ يصلُ إلى نتيجةٍ يتيقنُ بها الحكم.

وهُناكَ شكٌ غير منهجي: وهو الشك لأجل الشك، فقط أن أشك أن هذا كذا، فهل فمن يعيش بحياتي على طريقة الشك غير المنهجي في الحقيقة لن يستطيع أن يعيش، بل سيقعُ في مرضِ الوسوسة. يعني تخيل لو إنسان أُصيبَ بمرض الزُكام مثلًا، وهو في بيتهِ جالسٌ فإن أصابهُ مرض الشك الغير المنهجي فسيقول: لعلي أُصبتُ بتسمم من قِبلِ أولادي، لنذهب إلى الطبيب، يذهبون به إلى الطبيب، لن يثقَ بالطبيب، قد يُعطيني الطبيب دواءً فيهِ سُم فيقتلني، لا أُريدُ الطبيب، أُريدُ أن آكل، قد يكونُ الأكلُ مسمومًا.

هذا كلهُ شك غير منهجي، ما المُبرر، ما الدافع إلى أن يجعلكَ تشك هذا الشك؟ لا يوجد سبب، نعم إذا وُجدَ سبب فهُنا يبدأ الشك العلمي الذي يُعامل مُعاملة الاحتياط والبحث مرةً أُخرى، وهؤلاء يستخدمونَ الشكَ الغير منهجي بجميعِ الأمور ويطعنونَ في النيات لمجرد الشك غير المنهجي.

أَيْضًا هُناكَ الانتقاء المُتعمد للمصادر.

فتجد مثلًا: كُتب، كُتب العلم معروفة ومشهورة، منها الكُتب الصحيحة والعُمد، ويُعرف منها الكُتب المغمورة التي فيها من المعلومات المغلوطة والتي لا يقبلُها العلماء، فإذا أتى إنسان إلى روايةٍ مثلًا من مرويات غزوةِ بدر على سبيلِ المثال أو غزوةِ أُحد، كُتب الصحاح، صحيح البُخاري، صحيح مُسلم، كُتب السُنن، كُتب التاريخ المعتمدة مليئةٌ جدًا بالمرويات الصحيحة التي تحكي تلكَ الوقائع.

فإذا جاء إنسان وأغفلَ هذا كُلَّهُ ثم ذهبَ إلى كتاب مغمور مؤلفهُ مُتهمٌ بعقيدةٍ مُخالفة، ثم ينقلُ عنهُ هذه الواقعة ويتهم الإسلام والمُسلمين بسبب نقلهِ عن هذا الكتاب المتهم، وتركهِ للكُتب المعتمدة. هذا انتقاءٌ للمصادر، انتقاءٌ غير منهجي، انتقاءٌ فاسدٌ يدلُ على فسادِ قصدِ صاحبهِ.

ومن ذلكَ أنّ كثيرًا منهم يُضعفونَ أحاديثَ وردت في بعضِ القصص الواردة الصحيحة في صحيح البُخاري ثم يقول إن حُجتهُ في ذلك ما ذكرهُ أبو الفرج في كتاب الأغاني، هل يُعتمد على كتابٍ فيهِ من الخُزعبلات، فيهِ من التُرهات والكذب ما فيه، ليُردَ حديثٌ في صحيح البُخاري؟!

هذا من الانتقاء غير المنهجي والانتقاء المتعمد الباطل في المصادر.

الآن نأتي يعني بعد أن انتهينا من منهج المخالفين، نتكلم عن مسالك الذب والدفاع عندَ أهل السُّنَّةِ أنفُسِهم.

أهلُ السُنة لهم طُرق في الدفاع عن السُّنَّة، ولهم مناهج، طبعًا هذه المناهج أو هذه الطُرُق إنما هي يعني جمعٌ اجتهادي، منهم من أفردها في مؤلف أو فصلَ فيها مثلُ: كتاب مسالك منهجية للذب عن السُّنَّة النبوية للدكتور عبد الله الفالح، وغيرهُ من الكُتب التي تكلمت عن هذا الموضوع وفصلت فيهِ وبالأدلة، لعلها تُراجع، ففيها من التفاصيل والبيان.

و أيضًا نذكر هُنا أصول هذه المسائل التي يجب مُراعاتُها:

أولًا: من مسالك أهل السُنة، تقريرُ الأصل المُحكم، ورد المُتشابهاتِ إليه.

الآن لابد يعني من تقرير الأصل المُحكم، فكل المسائل فيها أدلة مُحكمة واضحة لا إشكالَ فيها، وفيها أدلة واضحة أيْضًا، ولكنها قد تشتبهُ على من لا علمَ عنده، فيظنُ أنها تُخالف المُحكمات فيستعملها بالتشكيك في الإسلام عمومًا أو بالسُنةِ خصوصًا.

فالواجبُ إرجاع المُتشابهاتِ إلى المُحكمات، يقولُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ (7)﴾ [آل عمران: 7].

فواجب المسلم أن يرُدَ المتشابه إلى المُحكم، ويؤمن بالمُحكمات والمتشابهات إلا أنّ المتشابه يرد معناه إلى المعنى المُحكم.

الآن يعني من الأمثلة التي يعني تدلُ على هذه القاعدة: يعترض بعض المُعترضين على عدالة الصحابة فيقول مثلًا: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يردُ عليَّ أُناسٌ من أصحابِ الحوضَ فيُزادونَ عني، فأقولُ: أصحابي أصحابي، فيُقالُ: لا تدري ماذا أحدثوا بعدك**».

التعامل مع مثلِ هذا الحديث:

أولًا: بأن يؤصلَ المُحكم؛ فيُقال: المحكمُ في النصوص والقُرآن والسُنة فضلُ الصحابة، فتذكرُ الآيات في فضل الصحابةِ ومكانتِهم وتوثيقِهم وعدالتِهم وأنهم يُبشرونَ بالجنة، وأنَّ الله رضيَّ عنهم ورضوا عنه، وأنَّ النبيَّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أثنى عليهم ونهى عن سبِهم؛ فهذه هي المُحكمات الأصول في الشريعة الإسلامية.

أما هذا الحديث فهو نعتبرهُ من المُتشابه، إلا أن يدُلَّ دليلٌ يُبينُ معناه الحقيقي، وإلا فالأصول المحكمة ما يُمكن أن تُترك بقوتِها ووضوحِها لأجلِ حديثٍ نحنُ قد نكونُ قد قصرنا في فهمهِ ولم نفهم معناه.

ومعنى الحديث باختصار: أنّ هُناكَ من ارتدَ من المُسلمين، أَيْضًا ممن كان صحبَ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم ارتدَ فقاتلهُ الصحابة بأمرِ أبي بكرٍ رَضِيَ اَللَّهُ عَنْه كما هو معروفٌ في حروب الردة، فلعلَ هؤلاء هُم الذين ذكرهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث.

وكذلك هُناكَ روايةٌ ليسَ فيها: «أصحابي، أصحابي»، وإنما: «أُمتي أُمتي»، فيكونُ المرادُ أُمتهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ممن جاءوا بعده، فأحدثوا وابتدعوا وضلوا، فلا وجهَ لإدخالِ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في الحديثِ أبدًا.

لكن المُراد هُنا يعني بيان أنهُ لابد من البداءة بتأصيل الأمر المُكم، ثم رد المتشابهِ إليه.

<u>الأمر الثاني: هو الابتداء بنقضِ أصلِ الشُبهة.</u>

يعني هذا الحقيقة يعني من أهم الأمور وأكدنا عليهِ في هذه الدورة أكثر من مرة، وهو: البحثُ عن أصلِ المشكلة، البحث عن أصل الشُبهة لنقضهِ وردهِ.

في الحقيقة يعني مَن جاءَ يثنكر أن السُنة حُجةٌ أصلًا، ثم يزعم أنهُ لو جاءهُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأمرهُ بأمرٍ فإنهُ غيرُ مُلزمٍ بأمره ما لم يكن في القُرآن، فإن هذا لو جاءكَ وجادلَ في روايات الزُهري مثلًا، أو رواية أبي هُريرة مثلًا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ويُشكك فيها، فلا يصحُ النقاش معه؛ لأنهُ لو جاءهُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لن يقبلَ قوله أصلًا. فلا بد من معرفة أصل الشُبهة ونقم مُشكلتهُ الأصلية، ثم يعني علاج المُشكلات الفرعية.

كذلك مَن يعني في هذا العصر يُجادل في أحاديث المرأة، الحُريات، ويزعم ضعف أسانيدها وأنها مما دسَّه الحُكام أو العلماء؛ فإن الجدل مع هذا لا يصلح في أفراد المسائل الحديثية؛ لأن دافعهُ الأساسي في الحقيقة هو الشعور الانهزامي مع نظرة الإعجاب والتفخيم والتعظيم للغرب، فهو لا يُريدُ شيئًا يُخالفُ مُعتقدات الغرب ولا أفكارِهم، فلذلك لا يُجادلُ في هذه الأحاديث؛ لأنكَ مهما أقنعتهُ بصحتِها وبصحة معناها فلن يقبلها إلا إذا وافقت المِزاج الغربي المتغلب.

وهذه مُشكلة يعني يقع فيها كثيرٌ من الناس.

هذا المنهج استعملهُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعني حينما جاءهُ رجل أنجبَ ولدًا أسودًا، يعني ليس كلونِ

أُمهِ ولا أبيه. فجاء الرجلُ مُتشككًا مُستشكلًا إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: يا رَسُول الله، يعني: إني لستُ بأسود، ولا أُمهِ سوداء، وجاء الولدُ أسودا.

الرجل مُتشكك في أمرِ هذا الولد. والنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لو أجابهُ بالجوابِ الشرعي: «**إن الولدَ للفراش**»، وهذا ابنك، ويجب عليك أن تلتزم بهذا الأمر، وهذا ابنك؛ لوجب على الرجل أن يلتزمَ وأن يُذعنَ لأمرِ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ولكن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أرادَ نزع الشُبهةِ من أصلِها؛ لأن الشُبهة دخلت عليهِ في قلبه، ودخلت عليهِ بسبب اختلاف الألوان، وأنَّ ذلكَ احتمالٌ أن يكونَ الولد من رجُلٍ آخرَ غيره، فيبقى في قلبهِ شكٌ من زوجته.

فالنبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أرادَ نزعَ هذا الشك من أصلهِ؛ فضربَ له مثلًا فسألهُ: **ألكَ إبل؟** قال: نعم، عندي إبل، قال: **ما لونُها؟** قال: حمراء، قال: **هل فيها من أورق؟** يعني أبيض، قال: نعم، إن فيها لورقًا، فيها أكثر من واحدة بيضاء، قال: **فمن أينَ أتاها ذلكَ اللون؟** فقال الرجل: لعلها نزعها عرق، يعني نزعها عرقٌ قديم، فقال النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **وكذلكَ ابنُكَ لعلهُ نزعهُ عرق**؛ أي أنَّ العرق قد يأتي للإنسان من أجدادهِ البعيدين، فاطمأن الرجلُ ونُزعت الشُبهةُ من أصلِها.

لابدَ من الاهتمام بهذا الأصل.

أَيْضًا لابد من معرفةِ عقيدة المُخالف وإلزامهُ بما يعتقده.

وهذا مُهم وسبقَ التأكيد عليه. يعني لو جاء رافضيٌ مثلًا وطعنَ في المرويات بُحجة أنهُ لا يُمكن أن تُحفظَ الأحاديث؟ فيُلزم بما يعتقدهُ هوَ، هو يؤمنُ بمروياتِ بعض الأئمة من أهلِ البيت، ويقبل عنهم المرويات، فكيفَ تقبل أمورًا تُنكرُها على غيرك؟

وكذلك المستشرقون، والمستغربون، والعقلانيون، والملاحدة في هذا الزمان، تجد أحدهم يطيرُ فرحًا بأقوالِ أفلاطون وأرسطو وبعض يعني مُستشرقي عصور التنوير الغربي، يعني ممن بيننا وبينهم مئات، بل بعضهم بيننا وبنيه آلاف السنين، فيقبلونها ويعتمدونها، وينشرونها، ثم يزعمونَ في نفس الوقت أنهُ لا يُمكن الوثوق بالسُنَّة لأن بيننا وبينها يعني أزمنةٌ عديدة.

فكيفَ تقبل إذًا بمن هو قبلَ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يُحفظ بإسناد، ولم يُحفظ بمنهجٍ علميٍ كما حُفظت أحاديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟!

فلابد أن تعرف أنهم ما أنكروا عليكَ شيئًا إلا وهم واقعونَ في أشدَّ منه، ولذلكَ معرفةُ عقيدتِهم مُهمة.

أَيْضًا بيانِ المُخالفات المنهجية الإجمالية:

يعني لابد من بيان المخالفات المنهجية الإجمالية قبل البدء بالنقاش بأن المخالف يستخدم الكذب، يستخدم التحريف والبتر، وأنَّ في كلامهِ مُغالطات، حتى تُعلمَ من البداية، ثم يُنتقلُ إلى النقد والنقب لأدلةِ الطاعنِ نفسه.

يعني بعد التقرير المحكم وتثبيت الحق؛ لابد من إلزام المُخالف بما يلزمهُ من مُعتقده، وبيان أخطائهِ العلمية، ثم نقد أدلتهِ ببيان أنها ضعيفة أو ضعف دِلالتها على المعنى، فهذا يأتي بعدَ تأصيلِ الحق السابق.

ثم من الأمور التي يستخدمُها أهلُ الحق: ربط الشُبهة بالشُبه القديمة.

وهذا مُهمٌ لبيانِ ضعفِ المخالف، وأنهُ إنما أخذَ مُعتقدهُ عمَّن سبقهُ من المخالفين، سواءً من المشركين أو اليهود أو النصارى أو من المستشرقينَ ونحوِهم.

وفي هذا.. يَعْنِي بعد التقرير المحكم وتثبيت الحق لابد من إلزام المخالف بما يلزمه معتقده وبيان أَخطائهُ العِلمية؛ ثُمَّ نقد أدلته ببيان أنها ضعيفة أو ضعف دلالتها على المعنى فهذا يأتي بعد تأصيل الحق السابق.

ثُمَّ من الأمور التي يستخدمها أهل الحق، ربط الشُبهة بالشُبهة القديمة وهذا مهم لبيان ضعف المخالف، وإنهُ إنما أخذ مُعتقده عمَّن سبقه من المخالفين سواءٌ من المشركين أو اليهود أو النصارى أو المستشرقين ونحوهما؛ وفي هذا إضعافٌ لموقفهم؛ لأنَّ هؤلاء غالبًا ما يظهرون للناس باسم البحث العلمي، باسم الجِد في البحث والاستقراء، والنقد والنظر الفاحص.

وهم في الحقيقة؛ ليسوا إلا نقوا عمن قبلهم من أعداء هذا الدين العظيم؛ بل إنهم يُنفذون لهم مخططاتهم التي عَجِزوا عنهم؛ فيقوم هؤلاء بالمهمة بدلًا عنهم؛ وهذه هي الحقيقة الواقعة؛ فربط الشُبهة التي يذكرونها والطعن بأنه أصلًا مما قِيل قبل وأنهُ من معتقد المُستشرقين وأهل الضلال السابقين يُضعف من موقف المخالف.

وهناك طريقةٌ يَعْنِي تُعتبرُ صعبةً نوعًا وهي أدلة قَلب الأدلة أن يُقلب الدليل؛ فُيستعمل الدليل الذي استعمله المخالف ضده؛ فنقد الدليل، فنقد الدليل هي استخدام دليل المعترِض لإثبات نقيضه؛ فحينما يأتي المعترِض بدليل على مسألة يقوم المدافع باستخدام نفس الدليل لإثبات عكس هذا الأمر وهذه يَعْنِي فيها نوع من الصعوبة، يَعْنِي لا يستعمله إلا من مارس هذا العلم وتَعلّمَ وقَويت حُجتهُ في هذا الباب.

ولهِ أمثلةٌ كثيرةٌ جدًا يَعْنِي من أبرز أمثلته التي ذكرها العُلَمَاء؛ هو انتقاص اليهود والنصارى وكذلك المستشرقين في أول أمرهم من أننا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أميٌ لا يقرأ ولا يكتب ويثيرون الشُبهات، يَعْنِي أن

هذا انتقاص من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الحقيقة استخدم العُلَمَاء هذا الدليل لإثبات نبوة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كيف ذلك؟

ذلك أَنَّهُ جاء؛ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جاء بكلامٍ وبأخبارٍ عن الأولين والآخرين ما لا يستطيعه أبدًا أي بشري في ذلك الزمن؛ فلو كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قارئًا لقيل قرأه من الكُتب السابقة ولكن لما ثبت بإجماع أهل السير والتاريخ من الموافقين والمخالفين أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكن قارئًا بل كان أُميًا فإن كل ما أتى به من الأخبار؛ إنما هي وحيٌ عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، قَالَ تعالى: {**وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ**} [العنكبوت: 48].

أيَّ: لو كان يَعْنِي يقرأ ويكتب لارتابوا وتشككوا فعدمُ قرأتها وكتابته دليلٌ على صحة نبوته؛ وأيضًا يَعْنِي الله عَزَّ وَجَلَّ جعل الأُمية صفةً للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبشارةً لليهود والنصارى في كتبهم أَنَّهُ يأتي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو أميَّ كما قَالَ تعالى: {**الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ** } [الأعراف: 157].

في الحقيقة بعد أن تَبينت هذه الحُجة قوية ووقعوا في مأزق شديد حَتَّىٰ قامت كثيرٌ من مدارس الاستشراق بعكس هذه الدعوة، يَعْنِي بدعاوى كثيرة تقنع الناس أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكن أميّ بكل كان يقرأ ويكتب وأطالوا البحث في هذا ونشروا رسائل عنّونوها وانتشرت في وسائل التواصل بعنوان خدعوكم فقالوا النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يقرأ ولا يكتب؛ فاغترّ بذلك عوام المسلمين؛ فقاموا بنشرها نشرًا كبيرًا ولعل كثيرًا من الناس قد وصلوهم هذا الأمر.

يَعْنِي حَتَّىٰ إنما حاولوا الآن يَعْنِي في دراستهم الجديدة أن يقنعوا الناس بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يكن في مكة بل كان في بيت المقدس؛ لأن وجوده في مكة ومعه كل هذا العلم؛ وهو بعيدٌ عن أهل الكتاب دليلًا على أَنَّهُ مُتصلٌ بالسماء وأن الله يُوحي إليه؛ فذلك يحاولون إقناع الناس بضد ذلك، فُقلب الدليل عليهم وصار حجةٌ ودليلٌ للمسلمين.

وأَيْضًا؛ هناك الاستعمال الأخير وهو باب الوعظ والنُصح؛ يَعْنِي يُوعظ ويُنصح لأن كل نفس لها دافعها من طلب الحق ولها ما يردها من الخوف من نهاية المصير، فالوعظ والنُصحُ يلامس الفطرة الكامنة في قلب الإنسان؛ فترده إلى الحق حَتَّىٰ يرجع إليه؛ فهي مهمةٌ وتصلح غالبًا لمن كان غير مُعَانِدٍ ولا مُكابر؛ هذه يَعْنِي المسالك التي يستخدمها المسلمون.

<u>الآن نأتي إلى الفصل والمحور والباب الأخير؛</u> وهو المتعلق بالأمثلة التطبيقية لما سبق أخذه وسنتكلم عنها؛ أمثلة بشيء من الاختصار وإلا فالأجوبة والردود التي ذكرها العُلَمَاء كثيرةٌ شافيةٌ كافية؛ ولكن الهدف، يَعْنِي

هو الدَرْبة ومعرفة كيفية التعامل مع هذه الشُبهات.

أولًا الشُبهة الأولى: وهي المتعلقة بُحجية السنة شُبهة الاكتفاء بالقرآن الكريم والاستغناء بالقرآن وأنهُ لسنا بحاجة إلى السنة وإنما نلتزم بالقرآن الكريم.

- استدلوا بالدليل الأول؛ وهو قوله تعالى: {وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ} [الأنعام: 38].
- ودليلهم الثاني؛ قوله تعالى: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ } [النحل: 89].
- ودليلهم الثالث؛ حديثٌ يُنسب إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «ما أتاكم عنِّي فاعرضوهُ على كتابِ اللهِ فإنْ و افقَ فأنا قلته، وإن خالفَ فلم أقله»، هذه أبرزُ وأقوى أدلتهم التي استدلوا بها على وجوب الاكتفاء بالقرآن وعدم قبول السنة النبوية.

الآن لننظر إلى خطوات التعامل مع هذه الشبهة:-

أولًا: لابد من تقرير المُحكم ورد المُتشابه إليه كما ذكرنا؛ أولًا: أن السنة وحي لابد أن يُقرب أن السنة وحيٌ من الله تعالى بأدلتها التي ذكرناها سابقًا.

ثانيًا: لابد أن يُقرر أنت السنة مُحفوظة بأدلتها التي ذكرناها سابقًا؛ ثُمَّ أن السنة تلزم جميع الناس كما ذكرنا أَيْضًا أدلة ذلك سابقًا؛ ثُمَّ أن السنة بيانٌ للقرآن لِمَاذَا؟ لأن يَعْنِي قوله: {تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ} [النحل: 89]، دليلٌ على السنة داخلةٌ في هذا التبيان؛ فهي أَيْضًا مُلزمةٌ ومبينةٌ للقرآن الكريم بنص القرآن.

وأيضًا أن القرآن أمر بإتباع السنة؛ فإذا قلُتم أن القُرْآن، أن الله عَزَّ وَجَلَّ يقول: {مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ } [الأنعام: 38]، {تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ} [النحل: 89]، في القُرْآن الذي هو: {تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ} [النحل: 89]، بيَّن الله عَزَّ وَجَلَّ وجوب إتباع السنة؛ فكانت السنة مأمورًا بها بنص القُرْآن؛ فليس هنا ما يُشكل؛ ولكن نأتي إلى بيان المخلفات المنهجية الإجمالية.

أولًا: الجهل بالمصطلحات؛ كيف ذلك؟ قوله تعالى: {مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ} [الأنعام: 38]، هنا المراد؛ اللوح المحفوظ وليس القرآن بدليل سياق الآية: { وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ} [الأنعام: 38].

هذه في اللوح المحفوظ ما فرطنا فيما يفعله الناس، يكون من مقادير حياتهم إلا وهو مكتوبٌ في اللوح

المحفوظ؛ هذا من جهلهم بالمصطلحات أَيْضًا الانتقاء والتحكم في المعنى والمفهوم شيء هنا ليست على عموما عند المخالف؛ يَعْنِي الله عَزَّ وَجَلَّ يقول: {مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ} [الأنعام: 38]، لنفترض أَنَّه يُراد هنا القرآن.

لأن الآية الثانية: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْ} [النحل: 89]، يدلُ على القُرْآن، طيب؛ الآن لو نسأل كل المخالفين؛ هل دلَّ القُرْآن على اسم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كاملً محمد بن عبد اله بن عبد المطلب هذا ليس موجودًا في القُرآن؛ فهل يعني أَنَّ القُرْآن لم يبينه؛ هل يَعْنِي أن القُرآن ليس تبيانًا لكل شيء، مباشرة سيقول المخُالف، لا هو: {تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْ} [النحل: 89]، وَلِذَلِكَ أحال على معرفة اسم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من خلال الأخبار الواردة عنه.

هذه السنة التي نقولها؛ {تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْ} [النحل: 89]، أيَ: أخبر بها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فشيءٌ ليس على عمومه عند المخالف وعند أهل الحق؛ لمَّا يقول الله عَزَّ وَجَلَّ: {تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْ} [النحل: 89]، أي في أصوله وفي قواعده الأساسية وإلا في تفاصيله قد يكون مُبيَنًا في القُرْآن، وقد يكون مُحالًا إليه في السنة النبوية.

أَيْضًا من الأشياء التي بيَّنها القُرْآن وجوب إتباع السنة؛ هنا من تحَّكمهم في المعنى والمفهوم؛ الآن الله عَزَّ وَجَلَّ يقول تبيانًا لكل شيء؛ طيب في القرآن نفسه؛ يَعْنِي في القُرْآن، في كلام الله عَزَّ وَجَلَّ أمر الله عَزَّ وَجَلَّ بإتباع السنة؛ فأمر الله عَزَّ وَجَلَّ في القرآن بإتباع السنة دليلٌ على أن الله عَزَّ وَجَلَّ بيَّن كل شيء؛ فالله بيَّن كل شيئًا؛ فأحاله على السنة؛فهي دلتٌ على السنة من جميع الأوجه.

طيب؛ ومن مناهجهم أَيْضًا أو مخالفتهم المنهجية الاستدلال بالضعيف؛ حديث: «مَا أَتَاكُمْ عَنِّي فَاعْرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَإِنْ وَ افَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَأَنَا قُلْتُهُ وَإِنْ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَلَمْ أَقُلْهُ أَنَا»، هو مُنكرٌ باتفاق المحدثين؛ وأجمعَّ المحدثون أنَّ من وضعه هم الزنادقة؛ قالوا: إن من وضع هذا الحديث هم الزنادقة؛ فالحديث ضعيف مُنكرٌ باتفاق المحدثين بالاستدلال به؟ غلط، وهو منهجٌ من هؤلاء أن يستدلوا بالأحاديث الضعيفة ويتركوا الأحاديث الصحيحة.

أَيْضًا التناقض من مناهجهم، التناقض، الحديث يقول: «مَا أَتَاكُمْ عَنِّي فَاعْرِضُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ فَإِنْ وَ افَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَأَنَا قُلْتُهُ وَإِنْ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَلَمْ أَقُلْهُ أَنَا» يقول البيهقي، والحديث منعكس على نفسه بالبطلان.

ويقول ابن عبد البر وبعض العلماء: **"فإننا أخذنا هذا الحديث فابتدأنا به، فعرضناه على القرآن، فأول حديث يعرض على القرآن هو هذا الحديث، فلما عرضناه على القرآن وجدنا أن القرآن قد أمر بالسنة مطلقًا"**، فدل أن هذا الحديث أصلًا مخالف للقرآن فألغينا هذا الحديث وعلمنا أنه باطل، الحديث في نفسه

مناقض لنفسه.

أَيْضًا الآن نأتي إلى مسألة نقض أدلة الطعن أو استدلالاته أو مفهوم استدلاله، الخطأ في وجه الاستدلال، وذلك أنه أتى بآية تدل على اللوح المحفوظ فنزلها على القرآن الكريم، أَيْضًا التحكم في الدليل، أَيْضًا ضعف الدليل، هذا من نقض أدلة الطعن، أن يُقال له إن حديثك الذي استدللت به ضعيف ومنكر باتفاق المحدثين.

أَيْضًا إلزام الطاعن بما يعتقد، وذلك ببيان أمر القرآن بالسنة؛ لأن القرآن كما إذا كنت فعلًا تعتقد وتؤمن بالقرآن الكريم، فالقرآن الكريم قد دل وأحال على السنة، فإنك تُلزَم بأن تأخذ بالسنة؛ لأن القرآن أمر بها، وأَيْضًا استحالة العمل بمجمل القرآن إلا في السنة النبوية، يَعْنِي يُلزَم الطاعن بأنك تصلي وتصوم وتحج إن كنت من المسلمين طَبْعًا.

إن كان هذا الطاعن من المسلمين، يصوم ويحج ويصلي، فكيف يعمل بهذه الأعمال من غير العمل بالسنة النبوية، وأَيْضًا إثبات وجود وحي ملزم غير القرآن كما سبق بيانه في أدلة الوحي المستنبط، وذلك في قوله تَعَالَى: {وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا} [البقرة: 143] وكذلك في قوله سُبْحَانَهُ: {قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ} [التحريم: 3] فإن هذا في كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ.

ذكرنا أَنَّهُ من الوحي غير المتلو في السنة النبوية، أَيْضًا ربط هذه الشبهة بالشبهة القديمة أن هذه عقيدة الجهمية والمعتزلة، الذين أنكروا السنة النبوية مطلقًا، وقالوا: لا نؤمن إلا بالكتاب، وهذه عقيدتهم، فإذا أتى الإنسان الآن وأراد أن يوهم الناس بأنه صاحب بحث علمي وصاحب تحقيق فإن ما هو ناقل لهذه العقيدة من المعتزلة والجهمية الذين سبقوه، وَأَيْضًا أن أكثر من نادي بهذه هم المستشرقون وأعداء الدين الإسلامي عمومًا.

فمن يدعي بهذه الدعوة إنما يتبع غير الحق ويتبع أعداء هذا الدين من المستشرقين ومن قبلهم الجهمية والمعتزلة، الآن نأتي إلى موضوع قلب الدليل، وهو يَعْنِي أن الآية دلت على السنة، إذا استدلت بأن قول الله عَزَّ وَجَلَّ: {وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ} [النحل: 89] نقول نعم، ونحن نستدل بهذه الآية على أن الله عَزَّ وَجَلَّ قد بين كل شيء في الكتاب ومن ذلك أمره بطاعة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} [الحشر: 7] .

فدلت الآية يَعْنِي هذه الآية نفسها على أن السنة واجبة الإتباع، وأنه يجب أن يتبع المسلم السنة النبوية، كذلك الحديث ينقض نفسه بنفسه، يَعْنِي إذا أردنا أن نقلب الدليل فنأتي بهذا الحديث فنطبق الحديث نفسه على معناه، فنجد أنه منعكس على نفسه بالبطلان، الحديث بنفسه يدل على نفسه بالبطلان، الحديث بنفسه يدل على نفسه أنه ضعيف.

وهذا يَعْنِي بشكل مختصر الجواب عن أصل هذه الشبهة وبيان كيفية التعامل معها بشكل سريع مختصر الغرض منه الدربة، ومعرفة كيفية تنزيل بعض ما أخذناه على هذه الأدلة، هناك مثال آخر، وهو السنة مأخوذة عن أهل الكتاب، هناك من يحتج بأن السنة إنما أخذت عن أهل الكتاب، ودليلهم الأول تشابه القصص الواردة في السنة مع كثير من أخبار التوراة والإنجيل وأخبار أهل الكتاب.

وَأَيْضًا استدلوا بدليل آخروهووجود بعض من تظاهروا بالإسلام منهم، فأدخل في الحديث ما ليس منه، يَعْنِي من مسلمة أهل أكتاب، وَأَيْضًا استدلوا بأن الإسرائيليات موجودة في الكتب فهي إذا مختلطة بالسنة النبوية، الآن نأتي إلى خطوات التعامل، قلنا أولًا نبدأ بتقرير المحكم ورد المتشابه إليه، أولًا أن السنة وحي، ولاحظ أن موضوع السنة وحي، وأن السنة محفوظة، سيأتي في كل تقرير محكم في الدفاع عن السنة النبوية.

أولًا: إثبات أن السنة وحي، وأن السنة محفوظة لا يمكن أن يختلط بها غيرها، ثانيًا: أن رواة الحديث بدءًا من الصحابة هم أشد الناس تحريًا، فلا يمكن أن يستغفلهم أحد فيدخل في سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما ليس منها، أبدًا مهما كان هذا الأحد من ذكاء وداهية ولا يستطيع أن يدخل؛ لأن الله عَزَّ وَجَلَّ قد وثق الصحابة والتابعين إلى كشف كل من يحاول أن تسول له نفسه أن يعبث بسنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

نأتي الآن إلى بيان المخالفات المنهجية الإجمالية، وكما قلنا الآن يَعْنِي هذه الردود التي نذكرها هي اجتهادية، قد يأتي من يستدل بمخالفات المنهجية أكثر ويستخرج من مخالفات وأدلة ونقد وردود أكثر، إنما نريد الآن التوضيح فقط بتطبيق للأمثلة، الاستدلال بالاقتران على السببية، الاقتران هو وجود الشيء مع الشيء من غير أن يكون سببًا له، وأما السببية فهو أن يكون الشيء علةً لذلك الشيء.

فمثلًا لو أتى سباق للخيل مثلًا، فسبق الخيل ذو اللون الأسود، فهل سبب سبقه أن لونه أسود أم اقترن أنه لونه أسود فسبق، فكون لونه أسود أو أبيض أو أحمر ليس له علاقة في السبق وإنما ذلك راجع إلى التدريب راجع إلى المهرة راجع إلى جودة الحصان من أصله، طبيعة الطعام طبيعة كذا وكذا، هذه هي الأسباب.

أما الاقتران اقترن أن لونه أبيض، اقترن أن مالكه فلان ابن فلان، اقترن أن السباق كان في يوم الاثنين أو الثلاثاء أو الأربعاء، ليس لهذه لأمور علاقة في ذات الأمر، وهذا كثيرًا ما يستخدم، فإذا أتى الشيء واقترن بشيء لا يَعْنِي أنه سبب له، الآن هم يستدلون بالاقتران على السببية، كيف ذلك؟

نتشابه القصص بين المسلمين وبين من سبقهم من أهل الكتاب، ليس لأن أحدهم أخذها عن أحد، وإنما لأن مصدرهما واحد، يَعْنِي إذا جاء في كتب السابقين أن الصدق فضيلة وأن هناك جنة وأن هناك نار وملك اسمه جبريل، فإذا جاء عندنا نفس هذه الأخبار يَعْنِي أننا أخذنا منهم، هذه أخبار وقعت بأمر الله عَزَّ وَجَلَّ مما لم يحرف من كتبه.

فلا يلزم من كون هناك تشابه بين الأديان أن يكون بعضها أخذ من بعض، بل لأن مصدرهما في الأساس واحد، ولكن بعضها حرف ودليل التحريف أن في الإسلام ما يخالف الأديان السابقة أكثر بكثير من الأخبار والوقائع التي فيها توافق، فعندهم يَعْنِي انتقاص من صفات الله عَزَّ وَجَلَّ، عندهم انتقاص من صفات الأنبياء ما لا يوجد في الإسلام.

فيه تعظيم لله عَزَّ وَجَلَّ وتوقير للأنبياء عَلَيْهِم الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فوجود التشابه لا يعني أن أحدهم أخذ من الآخر بل لأن المصدر أساسًا واحد، والاختلاف لابد أنه يُعرَف أنه أكثر أساسًا من التشابه، أَيْضًا الاستدلال بالجزء على الكل، يَعْنِي التشابه في جزء من المسائل لا يلزم منه التطابق الكلي، فقد يكون هناك تشابه في أصول الأجزاء، بل هذا موجود في جميع الأديان وليس فقط بين الأديان التي تسمى الأديان الإبراهيمية.

يَعْنِي اليهود والنصارى ودين الحق وهو دين الإسلام، أَيْضًا هناك التعميم والشك غير المنهجي، وقد سبق بيان معناهما، ومن ذلك قوله وجود بعض من تظاهر بالإسلام، طيب من أسلم منهم حسن إسلامه والمخالف كُشِف كابن سبأ، يَعْنِي هناك من خالف وجاء يريد الدس والطعن، فكشفه العلماء و فضحوه وانتشر أمره إلى يومنا والناس تعرف.

أما من لم يعرفه على أي أساس تبني الشك غير المنهج؟ هي عندك سبب؟ لا يوجد أسباب، حسن إسلامه وأقاموا دينهم ولم يعبثوا ولم يفعلوا، بل اتبعوا والتزموا أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وما أمرهم به عن طريق الصحابة رضي الله عنهم، فلا يوجد أي إشكال في هذا، فالتعميم والشك غير المنهجي لا يقبل إلا بدليل قطعي، ولا يوجد عندهم في هذا دليل.

أَيْضًا من التعميم والشك غير المنهجي قولهم أن الإسرائيليات موجودة في الكتب إِذًا هي مختلطة بالسنة، وجودها لا يعني اختلاطها، بل وجودها مميز ومعروف والعلماء يميزون، بل حتى أنت أيها المخالف تستطيع أن تميز أن هذا من الإسرائيليات وأن هذا من غير الإسرائيليات، فعلى أي أساس تبني أنه قد اختلط؟ هو لم يختلط.

بدليل أنك أنت بنفسك أيها المخالف عرفت أن هذا من الإسرائيليات وليس من السنة النبوية، وَأَيْضًا وجودها في كتب الصحاح، لا غير موجودة، الإسرائيليات لا توجد في كتب الصحاح، نعم توجد في كتب الشروح توجد في كتب بعض التفاسير، ويبين أنها من الإسرائيليات، يَعْنِي كما يقول العلماء يقدمون لها بأنها هو مما قاله أهل الكتاب كذا وكذا وكذا، فلا يقولون هو قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثم يختلط على الناس.

أَيْضًا نقض أدلة الطعن، أولًا الاختلاف أكثر من التشابه، فإذا أتيت بأنه يوجد تشابه يوجد اختلاف أكثر من هذا التشابه، فكيف يكون قد أُخذت من كتب أهل الكتاب، ثانيًا أن الدعوة هذه من غير دليل، يَعْنِي الادعاء بأنهم متظاهرون في الإسلام ولم يسلموا، وأنهم أدخلوا هذه الأحاديث وأن الإسرائيليات مختلطة هذه كلها دعاوى

من غير دليل، أين الدليل عليها، هل يوجد دليل علمية يستند إليه، أم هي افتراضات لا أساس لها كما ذُكر؟ هي افتراضات لا أساس لها.

أَيْضًاْ إلزام الطاعن بما يعتقد، إن كان الطاعن من المسلمين ففي القرآن أخبار تشابه ما في التوراة والإنجيل، هل يُقال أَيْضًاْ أن القرآن مأخوذ من الكتب السابق، هذا المستشرقون يقولون هذا، ويؤكدون على هذا ومن تبعهم من المستغربين الذين يزعمون أنهم يريدون تنقيح السنة والانتصار للسنة إنما ينفذون أجندات هؤلاء وينفذون ما يريده هؤلاء من التشكيك في الإسلام نفسه.

ثانيًا: أَيْضًاْ أن كل الفرق والأديان بينها تشابه في بعض الأصول، هل يأخذ بعضها من بعض؟ هذا ليس بصحيح، التشابه وجود التشابه لأن الكون واحد والرب واحد سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فإذا اتفقوا على بعض الأشياء فهم قد وافقهوا المسلمين فيما صح عندهم من أديانهم، أما ما خالفوا فيه من أديانهم وحرفوه فإن الإسلام بريء منه، لذلك الإسلام جاء منقحًا ومبينًا الحق في جميع هذه الأمور، لأنه وحي من الله عَزَّ وَجَلَّ.

أَيْضًاْ هناك ربط الشبهة بالشبه القديمة، يَعْنِي هذه التهمة المشركين من قبل قالوها، الله عَزَّ وَجَلَّ: {وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ} [النحل: 103] فهم يقولون أن هذا الذي جاء به لنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علمه بشر، والله عَزَّ وَجَلَّ رد على هذه الشبهة؛ لأن ذاك اللسان هو أعجمي، وهذا يَعْنِي لسان عربي مبين.

كذلك أن أكثر من نادى بها المستشرقون اليهود، يريدون نسب الفضل إلى أنفسهم في جميع الأحوال ويبقى الأخير وهو قلب الدليل، يُقال إن عدم ترجمة وطباعة الكتب في زمن النبوة دليل على صدق النبوة، باتفاق اليهود والنصارى والمسلمين أن كتب اليهود والنصارى لن تطبع ولن تترجم ولن يجز لأحد أن يقرأها من الناس إلا بعد بعثة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بمئات السنين.

مائتين أو ثلاثمائة سنة، وإلا قبل ذلك فلا يمكن لأحد أن يطلع عليها، فكون النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أتى بأخبار صحيحة أوجت أو وجدت عندهم في كتبهم بعد أن ترجمت بعد بعثته بثلاثمائة سنة دليل على أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخذها عن الله عَزَّ وَجَلَّ وأن الله عَزَّ وَجَلَّ هو من أوحى إليه بهذه المعلومات، أَيْضًاْ هذه مرور يسير على هذه الشبهة، وهناك شبهة أخيرة نختم بها هذه الدورة وهي أن عدم حفظ سببه أو بسبب النهي عن كتابة السنة.

استدلوا بقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا غيرَ القُرآنِ، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئًا غيرَ القُرآنِ فَلْيَمْحُهُ» وَأَيْضًا أن أول من دون الحديث هو الزهري، والزهري توفي سنة مئة وأربعة وثلاثين من الهجرة، وَأَيْضًا استدلوا ببعض الأدلة هي هذه أصولها، هل السنة كتبت أم لم تكتب؟ قالوا أن السنة نهي عن كتابتها، فإذا لم تكتب فهي لم تحفظ، فإذا لم تحفظ فهي غير حجة، هذا هو دليلهم، وهذا هو وجه استدلالهم.

الآن لابد أن نقرر المحكم كما سبق قلنا، أولًا نبدأ بأن السنة وحي والسنة محفوظة، وثانيًا تؤكد أن الأحاديث حفظت وكتبت منذ زمن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لنبين أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال«اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ، اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ» وهناك صحف عند الصحابة يكتبونها والتابعين.

الآن نبين المخالفات المنهجية الإجمالية، أولًا مغالطة الاحتجاج بما يُراد نفي الحجة عنه، الآن استعمال الحديث حجة بناء على أنه محفوظ، هم الآن استعملوا هذا الحديث حجة لهم بناءً على أنه محفوظ، يَعْنِي أنهم استعملوه؛ لإثبات أن الأحاديث غير محفوظة وبالتالي هي غير حجة، فكيف تستدل بهذا الحديث أصلًا، وكيف حُفظ لك هذا الحديث؟

فإما أن يكون هذا الحديث أَيْضًا غير محفوظ ولا يُعمل به، وإما أن يكون هذا الحديث محفوظ فهو دليل على أن الأحاديث أَيْضًا محفوظة كما حُفظ هذا الحديث، وحجة كما أنت احتججت بهذا الحديث، فهذه مغالطة أن تنكر الشيء وتستدل بشيء على إنكار نفسه، أَيْضًا الجهة بالمصطلحات والمفهوم قد أجمع العلماء على كتابة الحديث، واجمعوا على أن الحديث لا يدل على النهي مطلقًا كما أراد فهمه الطاعن.

وَأَيْضًا أن المراد بالتدوين الذي ذكره الزهري هنا جعله ديوانًا مجموعًا في محل واحد، وليس مطلق الكتابة، يَعْنِي هناك فرق بين التصنيف والتدوين ومطلق الكتابة، مطلق الكتابة كتب الصحابة في زمن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أما التدوين وجعله في ديوان واحد وفي مكان واحد هذا هو الذي حصل في زمن الزهري.

وتُنقد أدلة الطاعن بأن الحديث الذي ذكر «لا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئًا غيرَ القُرآنِ» حديث ضعفه بعض أهل العلم بأنه موقوف على بعض الصحابة، وبعضهم قال بل منسوخ، أول الأمر كان لا يكتب ثم كتب، وبعضهم وجه معناه، وقال: هذا خاص في من لا يحفظ أما من يحفظ فإنه يكتب؛ لقلة المداد في ذاك الوقت، فكتفا فيه بالقرآن، يكتب فيه القرآن.

وبعضهم قال لأنه كان يكتب القرآن والسنة في لوح واحد، نُهي عن كتابة السنة مع القرآن في لوح واحد حفاظًا على القرآن من أن يدخله غير كلام الله عَزَّ وَجَلَّ، وغيرها من التوجيهات، فالجهة و يَعْنِي عدم معرفة توجيه العلماء لهذه الأحاديث مغالطة وجهل في حجية السنة أو النقش في حجية السنة، إذا لا بد من إلزام الطاعن بما يعتقد، يَعْنِي يُلزم برد كل خبر ليس مكتوب في زمنه، يَعْنِي أي خبر لم يكتب في زمنه نعتبر مردودًا.

الكتابة ليست هي علامة على الحفظ، بل الكتابة نوع من أنواع الحفظ وإن كان عند السلف وعند الصحابة أن الحفظ أولى وأقوى عندهم من مجرد الكتابة كما سبق بيانه، أَيْضًا من المسائل هي ربط الشبه بالشبه القديمة، أكثر من نادى بها المستشرقين، يَعْنِي المستشرون هم أكثر من نادى بها، وَأَيْضًا قلب الدليل بما أن الكتابة دليل الحفظ عند المخالف، لأنه مجرد أن يَعْنِي إثبات هذه الأحاديث مكتوبة فإنه يعتبر إلزامًا للخصم

بقبولها.

لأنه هو يعتقد أن مادام أنها ليست مكتوبة فهي ليست محفوظة، طيب إذا أثبتنا لك أنها مكتوبة فإنه إلزامٌ لك بأنها محفظة، وقد ثبت أنها مكتوبة كما في قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ، اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ» أشار إلى لسانه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقوله قبل وفاته: «ائْتُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ» والأحاديث والصحف التي كانت منتشرة بين أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الآن نأتي إلى ختام هذه الدورة، نسأل الله عَزَّ وَجَلَّ أن يوفقنا وإياكم وأن يتوب علينا وإياكم، ونستغفر الله من كل ذلل وخلل، ونعتذر عن كل تقصير وكل ما وقع من سهو أو مخالفة أو خطأ لفظي أو طباعي.

أسأل الله عَزَّ وَجَلَّ أن ينفعنا بما علمنا وأن يعلمنا ما ينفعنا وأن يتقبل منا وأن يتقبل منا وأن يسددنا ويجعلنا سبحانه من عباده الصالحين المخلصين، وأن ينفعنا وينفع بنا جميعًا وأن يجعلنا من عباده الذين ينصر الله عَزَّ وَجَلَّ بهم دينه، ونختم هذه الدورة ونسأل الله عَزَّ وَجَلَّ العون والسداد فيما يأتي، والحمد لله رب العالمين.